

السّياسة الخارجيّة الليبيّة اتّجاه إفريقيا
(نموذجُ الاتحاد الإفريقيّ)
2020-1991

Libyan Foreign Policy towards Africa
(African Union as an Example)
2020-1991

إعداد

محمد رجب قدح

إشراف الدّكتورة

ريما أبو حميدان

قدمت هذه الخطة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السّياسيّة

قسم العلوم السّياسيّة

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيلول، 2020

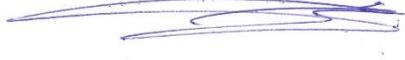
تفويض

أنا محمد رجب قدح، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً

للمكتبات والمنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد رجب قدح.

التاريخ: 2020 / 12 / 12.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا (نموذج الاتحاد الإفريقي)

1991-2020.

للباحث: محمد رجب قدح.

وأجيزت بتاريخ: 19 / 09 / 2020.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. ريما أبوحميدان	رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. سحر محمد الطراونة	عضواً وممتحناً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	
د. محمد حمدان مصالحة	عضواً وممتحناً خارجياً	الجامعة الأردنية	

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله الذي جعل العلم نورًا، وله الحمد على ما وفقني إليه وألهمني الصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة الدكتورة ريماء أبو حميدان، مشرف هذه الرسالة، والتي شجعتني وأمدتني بتوجيهاتها القيمة خلال مرحلة إعداد الرسالة. كما أتوجه أيضًا بالشكر والتقدير للإخوة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل المتواضع، وكل ملاحظاتهم وتعليقاتهم سيكون لها الأثر الكبير وسيؤخذ بها لإظهار هذا العمل بأفضل صورة ممكنة، كما أتقدم بشكري وتقديري إلى رئيس الجامعة، وعمداء الكليات، وكافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وكل العاملين بالإدارات المختلفة وفي مكتبة الجامعة على كل ما قدموه لي من عونٍ ومساعدة.

والله الموفق

الإهداء

إلى أسرتي الكريمة

حفظها الله سبحانه وتعالى ورعاها

فهرس المحتويات

أ.....	العنوان
ب.....	تفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	قائمة الخرائط
ط.....	الملخص باللغة العربية
ي.....	الملخص باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1.....	المقدمة
2.....	مشكلة الدراسة
2.....	أهداف الدراسة
2.....	فرضية الدراسة
3.....	أسئلة الدراسة
3.....	أهمية الدراسة
4.....	حدود الدراسة
4.....	محددات الدراسة
4.....	مصطلحات الدراسة
6.....	الأدب النظريّ والدراسات السابقة
6.....	أولاً: الأدب النظري
9.....	ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة
16.....	منهجية الدراسة

الفصل الثاني: طبيعة السياسة الخارجية الليبية

20.....	تمهيد وتقسيم
22.....	المبحث الأول: السياسة الخارجية الليبية
35.....	المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي
48.....	المبحث الثالث: عوامل ومحددات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

الفصل الثالث: مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

- 67 تمهيد وتقسيم
- 69 المبحث الأول: ماهية الاتحاد الإفريقي
- 85 المبحث الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي
- 97 المبحث الثالث: مبادرات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

الفصل الرابع: أهداف السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

- 102 تمهيد وتقسيم
- 103 المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الليبية
- 115 المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الليبية
- 125 المبحث الثالث: آفاق ومستقبل الاتحاد الإفريقي وتأثيره على السياسة الخارجية الليبية

الفصل الخامس: الخاتمة، النتائج والتوصيات

- 130 أولاً: خاتمة الدراسة
- 133 ثانياً: النتائج
- 135 ثالثاً: التوصيات
- 137 قائمة المصادر والمراجع

قائمة الخرائط

الصفحة	المحتوى	الرقم
18	إفريقيا السياسيّة	1
19	ليبيا	2
62	جغرافيا ليبيا	3
116	دول إفريقيا العربيّة	4
118	دول إفريقيا غير العربيّة	5

السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا (نموذج الاتحاد الإفريقي)

2020-1991

إعداد

محمد رجب قدح

إشراف الدكتورة

ريما ابوحميدان

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا حيث تستند هذه الدراسة على فرضية مفادها: (أن هنالك علاقة ارتباطية قوية بين سياسة الدعم الليبي والاستجابة الإفريقية لإقامة الاتحاد الإفريقي). ولإثبات الفرضية استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومنهج صنع القرار وتحليل النظم، والمنهج الاستشراقي والمنهج التاريخي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي أن للاتحاد الإفريقي دوره الفاعل في حل النزاعات الإقليمية من خلال تشكيل مجلس السلم والأمن، الذي كان له دوره في تحقيق السلام في القارة الإفريقية، وأن طبيعة السياسة الخارجية الليبية كانت مبنية على تحقيق الوحدة للقارة الإفريقية التي كانت تعاني من النزاعات والحروب الأهلية.

وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي الطلب من القيادات الإفريقية تعزيز مؤسسات الاتحاد الإفريقي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنسيق السياسة الخارجية بين دول الاتحاد في المحافل الدولية والإقليمية، وتطوير آليات الحوار بين الشمال والجنوب. ووضع سياسة إفريقية موحدة في ظل الاتحاد الإفريقي تعتمد على الحوار بين القيادات الإفريقية، بالاعتماد على مبادئ الصراحة والمرونة، وتشخيص طبيعة الواقع الإفريقي الحالي للاستفادة من تلك الكفاءات في إفريقيا، خاصة في الاتحاد الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، إفريقيا، الاتحاد الإفريقي.

Libyan Foreign Policy towards Africa (African Union as an Example)

1991-2020

Prepared by:

Mohamed Ragab Gaddah

Supervised by:

Dr. Reema Abu-Humidan

Abstract

The study aimed to recognize the role of the Libyan foreign policy towards Africa. The study was therefore conducted based on a theory stated the existence of a strong correlation between Libyan policy of support and the African responding to establish the African Union. The study used the analytical descriptive, historical, and decision-making methodologies in order to confirm the theory.

The study has concluded a set of results, the most important of which are the African Union has a major role in solving regional conflicts by the establishment of Peace & Security Council that played an effective role in peace achievement in the African continent, and the nature of Libyan foreign policy was based on achieving unity for African continent that was suffering conflicts and civil wars.

The study recommends the following recommendations. First, requesting African leaders to reinforce the institutions of African Union in all political, economic, and social areas, as well as coordinating the foreign policy between the Union countries in international and regional forums and developing dialogue mechanisms between north and south. Second, establishing a unified African policy in the light of African Union that depends on the dialogue between African leaders by adopting the principles of honesty, flexibility, and characterize the nature of current African reality to benefit from competencies in Africa, especially on the African Union.

Keywords: Foreign Policy, Africa, African Union.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

للسياسة الخارجية الليبية دورٌ في القارة الإفريقية، إذ تُعد ليبيا إحدى المداخل الطبيعية للوصول للقارة الإفريقية، فهي تتوسط القسم الشمالي من القارة الإفريقية، بالإضافة إلى كونها بوابة القارة الإفريقية لأوروبا، والأراضي الليبية هي امتداد للصحراء الكبرى، وقد شكل هذا الموقع الجغرافي لليبيا أهمية جيواستراتيجية ساهمت في تقوية ودعم العلاقات الليبية الإفريقية.

وقد كان الفضاء الإفريقي إحدى أولويات السياسة الخارجية الليبية التي ساهمت في تطوير وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي، وتحقيق التنمية فيه، وبلورة حركة الوحدة التكاملي الإفريقي، كما اهتمت بحل النزاعات في القارة الإفريقية؛ حيث كان الإعلان عن الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تم تأسيسها سنة (1993). إذ دعت ليبيا في مدينة سرت خلال قمة استثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة (1999) لإنشاء المشروع الأساسي الذي ينص على إقامة اتحاد يضم الدول ثلاث وخمسين من الأعضاء في الاتحاد الإفريقي أطلق عليه اسم "الولايات المتحدة الإفريقية (الجري، 2009: 100).

ولقد تميزت السياسة الخارجية الليبية خلال التسعينات من القرن الماضي بتركيزها على إفريقيا بشكل بارز، وهذا يُعد تأكيداً وامتداداً لأحد أهم ركائز السياسة الخارجية في ليبيا منذ قيامها، وقد برّر العقيد "معمر القذافي" الاهتمام والانحياز لإفريقيا بقوله: "إن إفريقيا العظيمة هي المتراس العظيم الذي ينبغي أن يستند عليه الشعب الليبي لكي يضمن عمقاً هائلاً غير محدود، يكفل لها بكل تأكيد إمكانية قوية، وإن إفريقيا العظيمة هي الثرس القوي الذي لا مثيل له والذي ينبغي على الشعب الليبي أن

يتقي به أي ضربات مُعاديةٍ موجهةٍ إليه... وإنَّ إفريقيا هي أرضُ الإمكانياتِ والثرواتِ والعطاءاتِ اللامحدودة... كما يستندُ عليها الشعبُ الليبيّ ويندمجُ فيها ويتلونُ بلونها ويتجنَّسُ بجنسيتها وينتمي إلى قوميتها، عندئذ يكون قد رسا على شاطئ النجاة وتحصَّن بحصن أمين" (مسعود، 2005: 121).

فالسَّياسة الخارجيّة الليبيّة تجاه الاتحاد الإفريقي تنطلق من أجل تحقيق العديد من الأهداف، وعلى رأسها توفير الدعم السياسي والاقتصادي والأمني لدول الاتحاد، بالإضافة إلى أن لليبيا أهمية استراتيجية دولية تجعلها محل أطماع الدول الكبرى.

مشكلة الدراسة

تكمنُ مشكلة الدراسة في مدى ما تقوم به السَّياسة الخارجيّة الليبيّة من مُبادراتٍ وبياناتٍ أهدافها ودورها هو تحقيق الوحدة والتنمية في القارة الإفريقيّة، من خلال دعم ومساهمة وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي وصولاً إلى الوحدة التكامل الإفريقي وحل النزاعات بالقارة المتأثرة والمؤثرة في الأحداث السياسيّة التي تدور على ساحتها، ومستقبل تلك السَّياسات وانعكاساتها على السَّياسة الخارجيّة الليبيّة.

أهداف الدراسة

- أ. بيان طبيعة السَّياسة الخارجيّة الليبيّة.
- ب. التعرف على دور ليبيا في إنشاء الاتحاد الإفريقي.
- ج. أهداف السَّياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتحاد الإفريقي.
- د. استشراف مستقبل السَّياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتحاد الإفريقي في ظل الأزمة الليبيّة.

فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة على فرضية مفادها: هنالك علاقةً ارتباطيةً قويةً بين سياسة الدَّعم الليبيّ والاستجابة الإفريقيّة لإقامة الاتحاد الإفريقي.

أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما طبيعة السياسة الخارجية الليبية؟

السؤال الثاني: ما هي مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا؟

السؤال الثالث: ما أهداف السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي؟

السؤال الرابع: ما مستقبل السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي في ظل الأزمة الليبية؟

أهمية الدراسة

الأهمية العملية

تتمثل أهمية هذه الدراسة العملية في كونها تُساهم في معرفة الرؤية التي تتبناها السياسة الخارجية الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي، ومن ثمّ تحديد الأهداف التي تسعى ليبيا لتحقيقها من خلال علاقتها مع القارة الإفريقية، والتي تظهر على شكل مبادرات قامت بها الدولة الليبية.

الأهمية العلمية

تشكل هذه الدراسة أحد الدراسات البحثية القليلة التي تتناول السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي، وهذا النوع من الدراسة وإن كانت تناولته دراسات متنوعة اتجاه القارة الإفريقية بشكل عام إلا أن الباحث يحاول التعرض لأحداث ومستجدات اتجاه الاتحاد الإفريقي تحديداً خلال الفترة من 1991 إلى 2020 فهو ما يتضمن إثراء بحثي يتمثل في الإلمام بالمواقف والمبادرات الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي قبل وبعد ثورة 17 فبراير، 2011 مما يشكل مادة علمية تضاف للمكتبة العربية وللطلبة والباحثين.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة ما بين عام 1991 إلى 2020 حيث أختار الباحث هذه الفترة لتغطي سنة تأسيس واطلاق مشروع الاتحاد الإفريقي بتاريخ 1999/9/9 أثناء القمة الإفريقية التي عقدت بمدينة سرت بليبيا، إلى جانب بعض الأحداث والقضايا المتعلقة بالجانب الإفريقي خلال فترة حكم العقيد القذافي في 1969/9/1 وما بعد ثورة 17 فبراير 2011، ويأتي سبب اختيار سنة 1991 ك بداية لهذه الدراسة لمعاهدة أبوجا عام 1991 والتي هي مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات وكافة اللجان الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حيث تم تأسيس هذه المعاهدة أو الاتفاقية خلال ستة مراحل تبدأ تدريجيا بحيث لا تزيد مدتها عن 34 عام.

- **الحدود المكانية:** تغطي هذه الدراسة ليبيا والقارة الإفريقية.

محددات الدراسة

قد يواجه الباحث بعض المحددات أهمها: الوضع السياسي والمُنتم بعدم الاستقرار والتوتر والنزاعات بين مكونات النظام السياسي الحالي في ليبيا، بالإضافة إلى الانقسامات، ووجود حكومتين تتمثل إحداها في شرق البلاد والأخرى غرب البلاد؛ لذلك وبناءً على الوضع القائم في ليبيا سوف تتسم الرؤية الاستشرافية بالغموض، إلى حين استقرار الأوضاع في ليبيا.

مصطلحات الدراسة

ليبيا: تقع ليبيا على مساحة كبيرة من الأرض في الوسط الشمالي من القارة الإفريقية تقدر بحوالي 1660 مليون كم، وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث المساحة في القارة الإفريقية بعد السودان والجزائر والكونغو (مادي، 2010: 56).

السياسة

السياسة لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ السياسة مصدر للفعل ساس يَسُوس، وساس الأمر سياسة: قام به، وسُوسه القوم: جعلوه يَسُوسُهُم (ابن منظور، 1996: 429).

السياسة الخارجية

اصطلاحاً: حيث عرفت السياسة الخارجية بأنها " مجموع السلوكيات الرّسميّة المتميزة التي يتّبعها صانعو القرار الرّسميون في الحكومة أو مَنْ يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدّوليّة الخارجيّة" (البرناوي، 2006: 7).

إجرائياً: السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا هي مجموعة القرارات والسلوكيات والتّصرفات التي تقوم بها الدّولة الليبية في القارة الإفريقيّة لأهداف تسعى لتحقيقها.

الاتحاد

الاتحاد لغة: تعني أتحد والمضارع منها يتحد، وهو عبارة عن فعل ويأتي من كلمة اتحاد والتي تعني اتفاق أو توافق أو سلام. (ابن منظور، 1996)

اصطلاحاً: عبارة عن ضم كيانيين مختلفين فيما بينهما من أجل الحصول على كيان واحد في نهاية الأمر، هو يستعمل لوصف اتفاقية عمل أو تجارة أو بين أشخاص أو دول مع بعضها البعض، وتكون النتيجة النهائية انتماء هؤلاء الأعضاء في نفس الاتحاد سواء سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي مدني أم عسكري. (حجاج، 2001: 30)

الاتحاد اجرائياً: هو خلق فرص للتعاون بين الدول الأفريقية لتحقيق الحياة الأفضل لمختلف شعوب أفريقيا. وتعزيز الوحدة بين الدول الأفريقية وزيادة تضامنها وتعاونها. وللمحافظة على السلامة والأمن بين دول الاتحاد الأفريقي وتأكيد سيادتها.

الاتحاد الإفريقي

هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة إفريقية، تأسس في 9 يوليو 2002 وهو كيانٌ إفريقي تمّ الإعلان عنه رسمياً في القمة الأولى للاتحاد الإفريقي والتي عُقدت في مدينة ديبربان في جنوب إفريقيا، بهدف النهوض بالقارة الإفريقيّة بجهود إفريقية. (عبدالرازق، 2007: 58).

الأدب النظريّ والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

عرّف Jain (2018) السياسة الخارجيةّ بأنها استخدام النفوذ السياسي من أجل حث الدول الأخرى على ممارسة سلطتها على القوانين بالطريقة التي تريدها دولة معينة، وهي عبارة عن التفاعل بين القوى التي تنشأ خارج حدود الدولة وبين أولئك الذين يعملون داخلها.

كما عرّفت السياسة الخارجيةّ بأنها الاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه أعمالها على الساحة الدوليّة (Chidozie, Ibietan & Ujara, 2014:49).

وتكمن أهداف السياسة الخارجيةّ في تحقيق السّلامة الإقليمية والاستقلال السياسيّ للدولة والتعامل بشكلٍ مباشرٍ مع أي خطرٍ يُمكن أن يهدّد السّلامة القومية والجغرافية للدولة، وتحقيق الارتقاء الاقتصادي للشّعب، ورفع مستوى معيشته (jain, 2018:165).

والسياسة الخارجيةّ الليبيةّ اتجاه الاتحاد الإفريقي تتطلق من أجل تحقيق جملةٍ من الأهداف على رأسها إيجاد عمقٍ استراتيجيٍّ يوفر لها الدّعم السياسي والاقتصادي والأمني، خاصةً أنّ ليبيا أهمية كبرى في الاستراتيجية الدوليّة تجعلها محل أطماع الدول الكبرى. كما أنّ أهداف السياسة الخارجيةّ الليبيةّ تجاه إفريقيا كمجالٍ إقليمي للدولة الليبية لا تتعدى أهداف السياسة الخارجيةّ لعموم الدول اتجاه

الدول الأخرى في محيط البيئة الدولية، ولهذا يمكننا إجمال أهم أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في العموم، ومنها الدولة الليبية وتتمثل في حماية الوجود الذاتي، والأمن القومي للدولة، والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، بالإضافة لتدعيم هبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي، والدفاع عن إيديولوجية الدولة، والعمل على نشرها وترويجها (البرناوي، 2006: 53).

وعلى هذا الأساس تحركت السياسة الخارجية الليبية اتجاه القارة الإفريقية بفعالية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وهي تضع نصب عينها تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية.

- الدعم اللامحدود لحركات التحرر التي تناضل من أجل الاستقلال وتقرير المصير.
- السمات الرئيسة التي بني عليها توجه ليبيا نحو تأييد قضايا الاستقلال والتحرر في القارة.
- تميزت سياسة ليبيا نحو إفريقيا بالانحياز التام لقضية استقلال المناطق الإفريقية التي لازالت تحت الهيمنة والاستعمار.
- بروز دور ليبيا المساند للشعوب والأقاليم الإفريقية.
- تمثل عوناً للكفاح المسلح لدى الشعوب.

وكان من الطبيعي أن يتسم تحرك ليبيا نحو إفريقيا بالدعم اللامحدود لحركات التحرر التي تناضل من أجل الاستقلال وتقرير المصير؛ حيث تميزت سياسة ليبيا الخارجية نحو إفريقيا بالانحياز التام لقضية استقلال المناطق الإفريقية التي لازالت تحت الهيمنة والاستعمار، وبرز دور ليبيا المساند للشعوب والأقاليم الإفريقية بتقديم الدعم المادي والمعنوي، مثل: تقديم الدعم لليبيريا إفريقيا الوسطى وإرتيريا (عمران، 2018: 1). كما ساند العقيد معمر القذافي بشدة الثورات في الدول الإفريقية،

خاصة في جنوب إفريقيا وزيمبابوي. (Fayed & Awad, 2011)

وقد حرصت على حل النزاعات في القارة الإفريقية من خلال الآتي:

- تحسين الصورة الذهنية عن ليبيا لدى الأفارقة، وإثبات توافق سياستها الجديدة في القارة مع رغبة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إحلال الاستقرار والسلام في إفريقيا، ونبذ العنف والنزاعات المسلحة.

- محاولة تأمين العمق الاستراتيجي لليبيا، بما يوفر للسياسة الخارجية الليبية الدعم السياسي، وإيجاد بيئة في إفريقيا تساعد الخارجية الليبية على تحقيق أهداف أخرى في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومنها: تعزيز الوحدة الإفريقية التكامل الإقليمي الإفريقي.

كان القذافي يتطلع إلى أن يكون داعياً للوحدة الإفريقية؛ حيث ساند في هذه العملية العديد من حركات التحرير في إفريقيا. ويتضح الدليل على مشاركته في المبادرات التي أطلقها في منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تحولت لاحقاً إلى الاتحاد الإفريقي.

- تحول نظام القذافي إلى الفضاء الإفريقي، ففي فترة من الفترات كانت قضية الوحدة العربية إحدى مصادر الشرعية لهذا النظام، ولكن بعد فشله في مشروعات الوحدة تحول النظام الليبي إلى البحث عن مصادر جديدة منها الدور السلمي في إفريقيا.

- استثمار قدرات ليبيا للعب دور إقليمي (عوائد النفط، الموقع الجغرافي و...) بأدوات ذات طبيعة متناسبة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي، خاصة بعد العزلة التي تعرضت لها ليبيا (إسماعيل، 2013).

وهناك العديد من الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق المصالح المشتركة بين دول القارة الإفريقية والسياسة الخارجية الليبية؛ حيث إن الأخيرة كانت حريصة دائماً في الاعتماد على هذه الأسس والثوابت؛ لتحقيق قدر من التعاون في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

من خلال قيام الباحث بالاطلاع على الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الدراسة، فقد تمَّ

اختيار عددٍ من الدراسات ذات صلةً بالموضوع، وقد قُسمت إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الدراسات العربية

- دراسة عمران، (2018) بعنوان: أثر المتغيرات الدولية للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا 1990 - 2010.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أهمية القارة الإفريقية في الاستراتيجية الدولية، والعلاقات

الليبية الإفريقية التاريخية، وأهمية تلك السياسة اتجاه إفريقيا، والوسائل المتاحة لتحقيق ذلك، وعلى

المبادرات والمحاولات التي قادتها ليبيا تجاه القارة الإفريقية.

ولتحقيق هدف الدراسة وُضعتُ فرضية رئيسة مفادها: إن المتغيرات العالمية الجديدة وما رافقتها

من تداعياتٍ على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، هي الدافع الرئيس لتبني ليبيا

سياستها تجاه أفريقيا، وللوصول إلى نتائج الدراسة اتبع الباحث المناهج العلمية المتعارف عليها

والمستخدمة في البحث العلمي، وتمثلت في: المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي

التحليلي، بالإضافة إلى المدخل القانوني لدراسة الجوانب ذات الطابع القانوني والتشريعي. وتوصلت

الدراسة إلى أنّ السياسات الخارجية الليبية - ومن خلال موقع ليبيا الاستراتيجي إقليمياً ودولياً وامتلاكها

لموارد مالية ضخمة - يمكن أن يكون لها دورٌ أساسي في العديد من المبادرات والمحاولات التي تقود

إلى قيام الوحدة الإفريقية؛ حيث أوصت الدراسة باستثمار ما تمتلكه ليبيا من مقدرات في رسم سياسة

خارجية ناجحة تُلبّي طموحات الشعوب الإفريقية في الوحدة، وجعل هذه المقدرات قوةً تفاوضية لصالح

القضايا الإفريقية، وفرض إرادتها في العلاقات الدولية.

- دراسة أبوستة (2018) بعنوان: تطور السياسة الليبية تجاه القارة الإفريقية: تجمع دول الساحل والصحراء (نموذجاً).

تهدف الدراسة إلى معرفة المبادئ والأهداف والتحولت التي حكمت السياسة الليبية في تلك الفترة، وهل هذا التحول كان له تأثير على أهدافها اتجاه القارة الإفريقية، أم هو تكيف وتحول لم يمسه جوهر السياسة الليبية، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي في توجهات السياسة الإفريقية لليبيا، واستخدمت المنهج الواقعي لتحليل الوقائع والأحداث لمعرفة أبعادها، وتوصلت الدراسة إلى أن التجمع محوراً مهماً للسياسة الليبية بإفريقيا في المرحلة الماضية، من خلال إدراك نتائج نجاحها في بناء التجمع والذي كان مؤشراً على قدرتها في تطويع السياسة لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية، وأوصت الدراسة بتعميق الصورة الجديدة لليبيا لدى الدول الإفريقية بأنها دولة ترغب في السلام وتستطيع أن تكون فاعلة في المنظمات الإفريقية مجدداً.

وقد أظهرت الدراسة أيضاً العلاقة بين السياسة الخارجية الليبية وقضية الأمن القومي العربي في

إطار القارة الإفريقية.

- دراسة إسماعيل (2013) بعنوان: الدور الإقليمي الليبي اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 2013_1990.

هدفت الدراسة إلى معرفة الرؤى الليبية اتجاه إفريقيا، والمواقف الليبية من قضايا القارة الإفريقية، وسياسة القوى الغربية في إفريقيا وانعكاساتها على الدور الليبي وأظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي لليبيا قد أتاح العديد من الفرص للسياسة الخارجية الليبية، أبرزها: أن ليبيا تلعب دور الزابط الإقليمي بين المناطق الحيوية في العالم العربي وإفريقي، مما أدى إلى طرح المنطقة الإفريقية كدائرة لها أهمية خاصة على الأمن القومي الليبي، ومن ثم وضعها باستمرار على أجندة السياسة الخارجية الليبية، بالإضافة إلى أزمة لوكربي؛ حيث لعبت دوراً متعدد الأبعاد في التأثير على السياسة الخارجية

الليبية اتجاه إفريقيا، وذلك من خلال الضغوط الدولية التي تعرضت لها ليبيا في هذه القضية، وما أدت إليه من إتباع ليبيا لسياسة خارجية جديدة، حيث خلقت أهدافاً جديدة، مثل: تعزيز الوحدة الإفريقية، وتعزيز التكتلات الإقليمية وخاصة الاقتصادية منها، ولعب دور في تسوية النزاعات والحروب الأهلية، والقضاء على الفقر والمرض، والتخلص من المديونية الإفريقية، كما أنّ نجاح الدبلوماسية الليبية في تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي قادر على مواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، مما أدى إلى تداعيات إيجابية على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا.

- دراسة الجربي (2009) بعنوان: أثر السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا خلال الفترة من 1991_2006.

هدفت السياسة الخارجية الليبية منذ تسعينات القرن الماضي بعد فرض العقوبات الدولية على الاقتصاد الليبي والحظر الجوي بسبب حادثة لوكربي إلى فكرة الفضاء الإفريقي في مواجهة الحصار، وحرصت ليبيا على إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي، والعسكري، والمعنوي في مواجهة أي خطر مُحتمل من الدول الغربية، ومدى وشكل نجاح الأفارقة في إعلان قيام الاتحاد الإفريقي انتصاراً للسياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا، وهو السبيل للخروج بالقارة من حالة التهميش والتبعية من خلال ترسيخ التقاليد الديمقراطية، وتأمين السلم والاستقرار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحتواء الصراعات وحلها على المستوى الإقليمي، ودفع الجماهير للمشاركة في عملية التنمية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ القارة الإفريقية تُعاني من حروب أهلية طاحنة، ونزاعات حُودية، وصراعات عرقية، وحروب بالوكالة على أرض إفريقيا من الأفارقة أنفسهم.

- دراسة الكوت (2008) والموسومة بـ: (السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة).

استهدفت الدراسة مداخل السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية غير العربية، والدور الليبي في فضّ المنازعات والصراعات داخل القارة، والتكتلات السياسية والاقتصادية التي أقامتها ليبيا مع عدد من الدول الإفريقية. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: بالرغم من المتغيرات الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة إلا أنّ ثوابت السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية لم تتغير، بل إنّ هذه المتغيرات عززت التوجّه الليبي نحو القارة السّماء، وقد خلص الباحث إلى توصياتٍ عدة، أهمها: ضرورة تعزيز السلوك الخارجي الليبي بمشاركةٍ واسعةٍ على مختلف الأصعدة في البيئة الخارجية للدولة.

- دراسة وفاء (2007) بعنوان: تجارة ليبيا الخارجية وآفاقها المستقبلية ضمن نطاق الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (1990_2004).

تهدف الدراسة إلى التعرف على السبل التي تساهم في تطوير التجارة الخارجية الليبية وتنمية العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا، وذلك بربط احتياجات الاقتصاد الليبي بالإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها القارة الإفريقية، وتوجيه الاستثمارات والمشاريع المشتركة الليبية الإفريقية بالطريقة التي تخدم مصلحة الاقتصاد الليبي، والاستفادة من المناخ الذي يُوفّره الاتحاد الإفريقي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أنّ ليبيا قد لعبت في الماضي دوراً مهماً في ربط تجارة إفريقيا مع أوروبا، وشكّلت حلقة الوصل مما انعكس إيجابياً على وضع الاقتصاد الليبي، وفي ظل التطورات الحالية والتنافس الدولي على الاستثمار في إفريقيا خاصةً بين الصين ودول أوروبا وأمريكا، فإنّه يُمكن لليبيا الاستفادة من ذلك في إعادة الانسيابية الطبيعية التي كانت سائدةً في تجارة إفريقيا مع أوروبا، وذلك من خلال تطوير وتشجيع تجارة العبور بالمنطقة الحرة في مصراته، وتوصلت الدراسة

إلى أنه نتيجةً للخطواتِ الوجدوية والعملية التي اتخذتها ليبيا نحو التكامل الاقتصادي والسياسي مع إفريقيا فإنَّ معدل نمو التبادل التجاري الليبيّ مع إفريقيا خلال الفترة الدّراسة كان ينمو بمعدل يفوق معدل نمو حجم التبادل التجاري الليبيّ مع بقية دول العالم، وقد كانت الصّادرات الليبيّة إلى إفريقيا تنمو بمعدل سنوي 1,3% في مقابل معدّل 1,1% بالنسبة للصّادرات إلى بقية دول العالم وإنَّ الواردات الليبيّة من إفريقيا كانت تنمو بمعدل سنوي 1,1% مقابل معدّل نمو سنوي 1% بالنسبة للواردات الليبيّة من بقية دول العالم.

- دراسة منصور (2005) والموسومة بـ: (السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقيّة 1990_2000).

تناولت الدّراسة الخلفيات التاريخية لسياسة ليبيا اتجاه إفريقيا والاستراتيجيات والآليات الليبيّة المستخدمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجيّة في إفريقيا والتطلّعات المُستقبلية لهذه السياسة، وقد توصلت الدّراسة إلى مجموعة من النّاتج، أهمّها: أنّ العلاقات الليبيّة الإفريقيّة تقوم في منظورها السياسيّ على مُرتكزاتٍ أساسيةٍ مُستمدّة من تفاعلات التّواصل التّاريخي والحضاريّ والثّقافيّ، فضلاً عن الفضاء الجغرافيّ المُشترك، وبأنّ هناك اتجاهاً واضحاً في السياسة الخارجيّة الليبيّة نحو العمل المضنيّ والجهد الواعي لحلّ مشكلات القارة الإفريقيّة، وأنّ هناك دوراً فاعلاً لليبيا وقيادتها في تحقيق وحدة إفريقيا في إطار عصرٍ جديدٍ يتميّز بنقلد ليبيا دوراً رياديّاً في القارة، أمّا أهمّ التّوصيات التي خلّص إليها الباحث فهي: ضرورة استمرار مساهمة السياسة الليبيّة في صياغة استراتيجية للعمل على تحقيق الاستقرار السياسيّ والأمنيّ في إفريقيا، وأنّ تتوجه السياسة الخارجيّة الليبيّة إلى مزيدٍ من الجُهد نحو إعادة صياغة أُسس تعامل إفريقيا مع النّظام العالميّ الجديد.

المحور الثاني: الدراسات الأجنبية

- دراسة (Fafore, 2017) بعنوان:

The African Union and Peace and Security in Central Africa.

"الاتحاد الإفريقي والسلم والأمن في إفريقيا الوسطى".

هدفت الدراسة إلى تقييم أعمال الاتحاد الإفريقي في السلم وقوامه وتحدياته، وأظهرت الدراسة أنّ للاتحاد الإفريقي دورٌ بارزٌ في تحقيق السلم والأمن، إذ سعى الاتحاد الإفريقي إلى الاستجابة للصرعات العنيفة المتكررة التي شهدتها القارة الإفريقية بإيجاد حلولٍ إفريقيةٍ للمشاكل الإفريقية من خلال إنشاء هيكلٍ للسلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وقد قدمت الدراسة عدة توصياتٍ إحداها: ضرورة التعاون المُنسّق والمتعاضد بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في وسط إفريقيا بشأن السلم والأمن الإقليميين.

- دراسة (Zenbou, 2010) بعنوان:

The Strategic Importance of Africa to Arab National Security from the Perspective of Libyan Foreign Policy.

"الأهمية الاستراتيجية الإفريقية للأمن القومي العربي من منظور السياسة الخارجية الليبية"

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليلٍ جديدٍ لمفهوم صانعي السياسة الليبية اتجاه الأمن القومي العربي منذُ ثورة (1969)، كما تُثبتُ هذه الدراسة وجود صلةٍ بين السياسة الخارجية الليبية اتجاه الأمن القومي الإفريقي والعربي، وقد أدّى هذا التصور إلى إنشاء استراتيجيةٍ متعمقةٍ تضم إفريقيا، وتُركز هذه الدراسة على أهمّ الجوانب التي احتضنتها ليبيا - في الجبهتين العربية الإفريقية - لتحقيق أهدافها على الجبهات الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية، والسياسية، كما خلّصت الدراسة إلى أنّ الاتحاد هو الأداة الأكثر أهمية في الحفاظ على الأمن الإفريقي والعربي.

- دراسة (Sawani, 2003) بعنوان:

Africa in Libya's Foreign policy: History Ideology and Realism

بعنوان " إفريقيا في السياسة الخارجية الليبية: التاريخ، والفكر، والواقعية".

حيث أشارت هذه الورقة البحثية إلى أنّ إفريقيا تُشكّل منذ القَدَم نقطةً محوريةً في السياسة الخارجية الليبية، كما بينت أنّه على مدى السنوات العشر الماضية شهدت إفريقيا العديد من التغيرات السياسية وذلك نتيجةً للعوامل الداخليّة والخارجية، وتأثرها بالتوجهات التي فرضتها الولايات المتحدة، وأكدت هذه الورقة البحثية على أنّ سياسة ليبيا الإفريقيّة جزءٌ لا يتجزأ من هذه العملية، وعلى الرغم من التصريحات القوية فإنّ سياسة ليبيا الإفريقيّة هي نهجٌ واقعيٌّ وغير وثيق الصّلة جدًّا لهذه العملية. وأظهرت الدّراسة أنّ السياسة الإفريقيّة هي نتيجةٌ لتفاعل هذه العوامل وليست مجرد مسألة هوية، وأنّ هذا النهج يُعيدُ الوزن المناسب لدور الرّوابط التاريخية بين ليبيا وإفريقيا ولا سيما عبر الصحراء، فمن المهمّ النّظر في السياسة الحالية بوجود شروطٍ مختلفة.

ما يُميز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة

تتميز الدّراسة الحالية عن الدّراسات السّابقة في النّقاط الآتية: في عنوانها: السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا (نموذج الاتحاد الإفريقي) 1991-2020 وهو الذي لم تتناوله أيّ من الدّراسات السّابقة في الفترة الزّمنية المحددة، بالإضافة إلى تناولها مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي بشكلٍ مُفصّلٍ وأكثر دقّة، إلى جانب ناولها أهداف السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي بشكلٍ واضح.

كما أنّ الدّراسات السّابقة كان اهتمامها بفترة العقيد القذافي فقط، وكل الأحداث والمُجريات التي

دُكرت بها لم تتطرّق إلى فترة ما بعد القذافي لتتمّ المقارنة بينهما.

منهجية الدراسة

تقتضي طبيعة هذه الدراسة استخدام عدد من المناهج وسوف تكون على النحو التالي:

منهج صنع القرار: من أبرز الذين كتبوا فيها هو ريتشارد سنايدر ، حيث يهتم المنهج بدراسة وتحليل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرار في السياسات الخارجية، ويأخذ بعين الاعتبار فكرة ومراحل صنع القرار والعوامل المؤثرة به لتحليل وتفسير أسباب هذا القرار وأهدافه، باعتبار أن الشروع في اتخاذ السياسة الخارجية هو قرار سياسي وله عدة أبعاد سياسية، فلا بدّ من استخدام هذا المنهج لدراسة أسباب هذا القرار لمعرفة أبعاده وأهدافه وتأثيره على السياسة الخارجية للبيبة، فجوهر منهج صنع القرار هو صانع القرار وهي الدولة أو من يمثلها من أشخاص ومؤسسات، ومن خلال هذا المنهج سيتم التركيز على المحددات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية للبيبة وتحليل الأطر التي ساهمت في تحديد المواقف الخارجية اتجاه الاتحاد الإفريقي محل الدراسة. (غازي، 2020: 45)

المنهج المقارن: هو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة.

ويُستعان بهذا المنهج في الكثير من الدراسات، حيث يؤدي إلى كشف حقيقة أو حقائق معينة من خلال تلك المقارنة.

وبما أن هذه الدراسة تقوم على دراسة السياسة الخارجية للبيبة تجاه افريقيا خلال الفترة من 1991- 2020 فهي وقعت ما بين فترتين زمنيّتين الأولى في عهد العقيد القذافي ما قبل 2011 والثانية ما بعد فترة القذافي أي ما بعد 2011.

وهذا المنهج القديم يعود في الأصل إلى الحضارة اليونانية، حيث قام الفيلسوف اليوناني أرسطو باستحدثه في الدراسات الاجتماعية الفلسفية. (إسماعيل، 1998: 54)

المنهج التاريخي: يُعرف العالم ابن خلدون، المنهج التاريخي بأنه ((أخبار السابقين والدول والأيام، وفي محتواه التحقيق، والتحليل، والتعرف على الكيفيات والمسببات التي ترتبط بالوقائع)). ومن حيث البحث العلمي يُعرف المنهج التاريخي على أنه ((الطريقة أو الأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق، وذلك عن طريق مُطالعة المعلومات أو البيانات التي دونت في الفترات الماضية وتلقيحها ونقدها بحياد وبموضوعية، للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المقبولة والمدعمة بالقرائن والبراهين)).

منهج تحليل النظم: تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم (System Theory)، كونه أكثر المناهج تناسبا بين عدة مناهج لمثل هذه الدراسة فهو من أكثر المناهج تناسبا في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي للدولة، ويحيط بكل العناصر المترابطة والمتفاعلة بين وحدات النظام السياسي، ويعتبر المنهج النظمي من أكثر الأطر الفكرية استخداما في دراسة النشاط السياسي للدولة، وقد ارتبط استخدامه في علم السياسة بشخص (ديفيد ايستون)، ثم أضاف إليه (مورتون كابلان) فيما يتعلق بتطبيق هذا المنهج في العلاقات الدولية، وفي هذه الدراسة من حيث تطبيق منهج تحليل النظم والذي يبين أن تفاعل السياسة الخارجية الليبية مع الدول الإفريقية تأثر بالتغيرات التي وقعت في النظام الليبي، وهو ما سيعمل الباحث على توضيحه من خلال السياسة الخارجية الليبية اتجاه دول إفريقيا. (المنوفي، 1984: 33)

المنهج الاستشراقي: هو أحد أهم المناهج استخدامًا باعتباره مجموعة الدّراسات والبحوث التي من خلالها يتم الكشف عن مشكلاتٍ محتملة في المستقبل، إلى جانب كونه اجتهادٌ علميٌّ يهدف إلى صياغة مجموعة من التوقعات، واكتشاف العلاقات المستقبلية.

فهو علم يحاول وضع احتمالات، ويهتم بدراسة المتغيرات على كافة الأصعدة ومنها السياسيّة، إذًا هو التفكير الاستراتيجي بما سيكون عليه الحال في الغد، وأول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل هو المؤرّخ الألماني (اوسيب فلنختاهيم) عام 1930. (عبود، 1985: 10)

ولقد تمّ استخدام هذه الدّراسة لمحاولة الفهم والتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجيّة للبيّنة مع دول الاتحاد الإفريقيّ وما تصل إليه من نتائج مستقبلية بالخصوص.

إفريقيا السياسيّة



الخريطة رقم (1)



الخريطة رقم (2) (1)

(1) <http://www.libyanstand.com/defaultnews/2016-07-31/138>

الفصل الثاني

طبيعة السياسة الخارجية الليبية

تمهيد وتقسيم

لا يوجد اتفاق حول تعريفٍ مُحدد للسياسة الخارجية؛ فهناك التعريفات العامة والتعريفات الجزئية، ويعود ذلك إلى كون السياسة الخارجية ظاهرةً معقدةً يصعبُ معها الوصول إلى أبعاد تشكل إطارها. فصعوبة تعريف السياسة الخارجية كامنَةٌ في أنها لا تتحدّد من خلال تشريعٍ أو دستور، وإتّما من خلال مُنطلقاتٍ عامّةٍ يتفق بشأنها على أنها معاني أو مقاصد المصلحة الوطنية للدولة، ويعتمدُ قاموس العلاقات الدولية في تعريف السياسة الخارجية على أنها المصلحة الوطنية والتخطيط لإنجاح العمليات، فالسياسة الخارجية هي منهاجٌ مخطط في الدولة (س) باتجاه الدولة (ص) أو عدة وحداتٍ سياسيةٍ دولية، والغرضُ هو تحقيق مقاصدٍ ومعاني المصلحة الوطنية للدولة (الحراشي، 2010: 11_10).

فالسياسة الخارجية الليبية في تطور، وذلك من خلال إعطاءها الأولويات في تعاملها مع البيئة الدولية، حيث إنّ بعض الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية تقوم بالضغط على النظام السياسي في ليبيا من خلال الخارجية الليبية باعتبار أنّ هذا التطور الذي تقوم به ليبيا والذي يعتبر من طبيعة هذا النظام يقوم بأدوارٍ مُعاديةٍ وتهديدٍ لمصالحها في المنطقة، ومنها قضية لوكربي إلى جانب قطع بريطانيا علاقتها مع ليبيا بعد اتهام ليبيا بسبب حادثة السفارة الليبية في لندن، كذلك توتر العلاقات مع فرنسا بعد اتهام ليبيا بإسقاط طائرة (بوتا)، وكذلك تدخّل ليبيا في تشاد ودعمها لحركات التحرر في العالم، كلُّ هذه القضايا وغيرها جعلت الغرب - وعلى رأسهم الولايات المتحدة

وبريطانيا - يعتبر أنّ هذه الأعمال تكمنُ في طبيعة النّظام السّيّاسيّ الليبيّ، مما يتطلّب إيقافه وبشتى الطّرق والوسائل. (عمران، 2018: 39)

اعتمد هذه الفصل على منهج تحليل النّظم؛ إذ يُعد أكثر المناهج تناسبًا في دراسة النّشاط السّيّاسي الدّاخلي والخارجي للدّولة، ويحيط بكل العناصر المترابطة بين وحدات النّظام السّيّاسي.

يتناول الفصل طبيعة السّياسة الخارجيّة الليبيّة من خلال المباحث التّالية:

المبحث الأول: السّياسة الخارجيّة الليبيّة 1991 - 2020.

المبحث الثّاني: أهداف وأدوات السّياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتّحاد الإفريقيّ.

المبحث الثّالث: عوامل ومُحددات السّياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتّحاد الإفريقيّ.

المبحث الأول السياسة الخارجية الليبية

المقدمة

المتتبع للسياسة الخارجية الليبية يُلاحظ أنها قد مرت منذ الاستقلال عام 1951 بعدة مراحل رئيسية مفصلية، أولها مرحلة الحكم الملكي (1951 - 1969)، ثم مرحلة الحكم العسكري الشمولي (1969 - 2011)، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة لم تتبلور بعد، ألا وهي مرحلة ما بعد سقوط النظام العسكري أو مرحلة ثورة (17) فبراير (2011)، ولقد كانت السياسة الخارجية خلال السنتين عامًا الماضية نتاجًا لعوامل بيئية مختلفة، بعضها داخلي وأخرى خارجي، وكانت السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الحكم الملكي، تقوم على حسن الجوار والاحترام المتبادل؛ لذا لم تُسجل أي حالات اشتباك دبلوماسي أو عسكري مع هذه الدول طيلة الفترة المشار إليها (الكوت، 2015: 103).

وتختلف طبيعة أهداف السياسة الخارجية من وحدة دولية إلى أخرى، وعادةً ما تعكس الأهداف رؤية الهيئة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى القول أن تغيير الهيئة الحاكمة في الدول كثيرًا ما يؤدي إلى تغيير في اتجاهات وأهداف السياسة الخارجية، ولهذا فمن طبيعة الأهداف عدم الثبات وعدم الاستقرار (اشطبية، 2006: 9).

السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي (الجري، 2009: 6).

ليبيا إحدى دول المجتمع الدولي، تخضع للقوانين والأنظمة الدولية، وتتمتع بالمزايا التي يتمتع بها أعضاء المجتمع الدولي، وتدير علاقاتها الخارجية في إطار عام وسياق يُمائل السياق الذي تُدار به سياسات الوحدات الدولية الأخرى (البليعزي، 2009: 13).

وعرفت السياسة الخارجية الليبية بأنها مجموع السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبناها صانعو القرار السياسيّ الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الخارجية (البرناوي، 2006: 7).

وقد سعت ليبيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء التوجه صوب إفريقيا ريقيا، أهمها الرغبة في إيجاد عمقٍ استراتيجيٍّ يُوفر لليبيا الدعم السياسيّ والمعنويّ في مواجهة أي أخطارٍ مُحتملة (الشكري، 2009: 43).

ولقد تميزت عمليات السياسة الخارجية الليبية في فترة حكم القذافي بسقوطها في إطار التصرفات السرية الخارجية، والعمليات المُخابراتية، فلم تكن توجد أهداف ومصالح عليا ذات طابعٍ منهجيّ تتماشى مع مقتضيات البيئات الوطنية والإقليمية والدولية، كما كانت السياسة الخارجية صراعية مع كثيرٍ من دول العالم، نظرًا إلى تضارب أهداف ومصالح السياسة الخارجية الليبية مع الآخر (الحراثي، 2014: 152).

وأقامت العديد من العلاقات السياسية والمشاريع، كمشروع الشركة المختلطة ليبية-أثيوبية، والذي امتد من 1984-1991، وفي العام 1999 دعا القذافي إلى إقامة الولايات المتحدة الإفريقية مُعتبرًا أنّ ذلك يُشكل "حلًا تاريخيًا لمشكلات القارة"؛ حيث وُلّي القذافي لقبًا تشريفياً وهو "ملك ملوك إفريقيا" في عام (2008) كجزء من حملته لإقامة "الولايات المتحدة الإفريقية". (الاتحاد، 2020)

إنّ ليبيا من خلال الاستراتيجية التي تقوم برسمها المؤتمرات الشعبية أساسية اتجاه السياسة الليبية الخارجية وبالأخص الدول الإفريقية، فهي دائماً متواجدة من خلال ما تقوم به من أدوار تجاه الدول الإفريقية والمتمثل في الاتحاد الإفريقي، فالهدف الليبي المنبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية اتجاه البيئة الخارجية وجد تأكيداً من المؤتمر على الدور الذي تقوم به ليبيا في إفريقيا، وما يقوم به العقيد معمر القذافي من مبادرات هدفها تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة الإفريقية، إلى جانب الجهود التي يقوم بها من أجل إنهاء مشكلات القرن الإفريقي، وتسوية الخلافات القائمة بين الأطراف المتنازعة. كما تقوم الخارجية الليبية من خلال العقيد القذافي بدعوة الشعوب الإفريقية إلى زيادة تعاونها من أجل تحقيق الوحدة، إلى جانب الدعوة إلى إيقاف تهجير اليهود إلى فلسطين المحتلة وبالأخص الهجرات التي تنطلق من الدول الإفريقية. (زارتمان، 1994: 164)

كما حاولت ليبيا من خلال استراتيجيتها التوسع في العلاقات الدبلوماسية السياسية مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، إلى جانب قيام ليبيا بتقديم المساعدات الخارجية من خلال الاتفاقيات المختلفة ومنها الاقتصادية؛ فقد قامت ليبيا بدورٍ بارزٍ وذلك بما تقدمه إلى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية بشأن دعم التنمية الاقتصادية الإفريقية والمتمثلة في المعونات المالية المقدمة لهذه الدول، إذ لم تقف ليبيا عن دعم المؤسسات الاقتصادية والصناديق المالية الدولية التي تمنح قروضاً إلى الدول الإفريقية، وذلك وفقاً مع الدول التي تربطها علاقات طيبة مع ليبيا ونذكر على سبيل المثال: (فتحي، 2008: 227)

- إسهام ليبيا في المصرف العربي للتنمية الإفريقية بقسطٍ قيمته 163 مليون دولار، حيث تعتبر ليبيا من أكثر الدول التي تساهم برأس مال المصرف الإفريقي للتنمية، بنسبة مساهم (51%) من أسهم المصرف، ويقسط مالي يتجاوز 287 مليون دولار.

ومن أجل القضاء على أيّ احتكار أجنبيّ، ولتسخير الموارد العربيّة الإفريقيّة لصالح الشّعوب الإفريقيّة ووضع نظامٍ اقتصادي عالمي وصولاً إلى الفعالية بأهمية هذا التّعاون العربي - الإفريقيّ وماله من

فوائد لقوةٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ مشتركة، فهذا التّعاون ارتكز على الآتي: (فتحي، 2008: 228)

- إبراز وتأكيد النّشاط الفاعل الذي تقوم به ليبيا في القارة الإفريقيّة.

- الاستفادة من المواد الخام بالإفريقيّة.

- منافسة الاستثمارات الأجنبيّة في القارة.

- الاستفادة من المواد الطّبيعيّة في القارة الإفريقيّة.

- المشاركة ووضع الخطط والاستراتيجيات لدعم التّنمية في إفريقيا.

ويُذكر بأنّ الأمر الذي ساعد الخارجيّة الليبيّة من أجل بناء علاقاتٍ اقتصاديّةٍ قويّةٍ مع الدّول

الإفريقيّة، وما تتمتع به ليبيا من مصدرٍ رئيسيّ هام هو (النّفط)، فالسياسة الخارجيّة الليبيّة اتجه

إفريقيا اعتمدت في تنفيذها على الآتي: (فتحي، 2008: 230)

- المصرف الخارجي العربي - الليبيّ والذي يقوم بدوره في تمويل مشاريع استثماريّة وتقديم قروضٍ

مختلفة.

- الدّور السياسيّ، والذي يُؤكد على النّجاح الذي تحقّقه السّياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه إفريقيا (الاتحاد

الإفريقيّ) والذي يدعم القرار السياسيّ الليبيّ.

- الدّور الذي تقوم به جمعية الدّعوة الإسلاميّة لربط العلاقات وزيادتها بين ليبيا والدّول الإفريقيّة

والاتحاد الإفريقيّ، خلال قيام الجمعيّة بتقديم المساعدات للدّول الإفريقيّة، والمتمثّلة في إنشاء

المدارس والجامعات، وإتاحة الفرص أمام الطّلاب للدراسة في جامعات ليبيا المختلفة، وإنشاء

مراكز ومعاهد بحوث إسلاميّة، ونشر الدّين الإسلاميّ.

- اعتماد ليبيا في علاقاتها مع الدول الإفريقيّة على الجانب الاقتصادي، حيث قامت ليبيا من خلال امكانياتها الاقتصادية بالتوظيف الدبلوماسي الجيد في هذا الجانب.

أمّا فيما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة الحالية بعد 2011 فهناك حكومتان تتنافسان على السّيطرة: حكومة الوفاق الوطني، وهي مُعترفٌ بها من قِبَل الأمم المتّحدة والمجتمع الدولي، والتي اتخذت من مدينة طرابلس في الغرب الليبيّ مقرّاً لها. والحكومة الثّانية هي: الحكومة المؤقتة المُعترف بها فقط من قِبَل مجلس النّواب، ولهذا أصبح لذاتِ الدّولة "ليبيا" حكومتان تنفيذيتان؛ مما جعل السياسة الخارجيّة الليبيّة في تخبّطٍ واضح، وتوالّت الأزمات عليها دونما عملٍ جديٍّ فعليٍّ، وخاصةً من طرف الوزارة التي محلها طرابلس، حيث يظهر واضحاً القُصور في الأداء، وعدم العمل بموجبِ دراساتٍ وتحليلاتٍ استراتيجيّةٍ لحقيقة المشهد الدّاخلي، ولاسيما أنّها الجهة الرّسميّة الفاعلة في نقل الصّورة الرّسميّة للدّولة خارجياً (التومي، 2020).

مراحل تنفيذ القرار السياسي في ليبيا

إنّ عملية تنفيذ القرار السياسيّ شغل موقعاً له مميّزاً لأهميته في إطار السياسة بشكلٍ عام والسياسة الخارجيّة بشكلٍ خاص، وباعتبار أنّ السياسة هي برنامج عملٍ في المجالين الدّاخلي والخارجي فهي تتطلب مجموعةً من القرارات الصادرة من مستوياتٍ عليا في الدّولة إلى مستوياتٍ أقل منها، فالقرار يختلف من حيث قوّة تنفيذه من دولةٍ لأخرى، وهي قراراتٌ صادرةً من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها القومية على المستوى الخارجي

وبهذا فإنّ تنفيذ القرار السياسيّ يتطلب مجموعةً من المراحل حتى يكون مُلزماً وواجباً التنفيذ من قِبَل الجميع. ولما كانت السياسة الخارجيّة الليبيّة في جوهرها تعبر عن سلسلةٍ من القرارات المتتابعة، والتي تكون لمواجهةِ المواقف والضّغوطات التي تأتي من البيئة الدّاخليّة والخارجية، فهي

اختياراً من بين العديد من البدائل المطروحة، كما أنّها عمليةٌ متعدّدة المراحل، تبدأ بِمرحلة إعداد وصنّع القرار، ثمّ مرحلة اتخاذ القرار، ثمّ مرحلة تنفيذ القرار. (مسغوني وشوية، 2014: 43)

1. **مرحلة إعداد القرار:** تبدأ هذه المرحلة بتجميع المعلومات والبيانات والتأكد من مصداقيتها، ومحاولة وضع كافة هذه البيانات داخل إطار قابلٍ للدراسة والتحليل، وفي ليبيا عادةً ما يُنَاطُ إلى الإدارات المختصة في أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدوليّ تجميع المعلومات وتقديمها إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي، الذي يقوم بعرضها على مؤتمر "الشعب العام" والمؤتمرات الشعبية الأساسية في صورة مذكراتٍ تتضمن الإجراءات التنفيذية التي قامت بها اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدوليّ في تطبيق ما أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية اتجاه بند السياسة الخارجية؛ ولهذا تمّ إنشاء مكاتب خاصة تتبع أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي؛ وذلك لمُتابعة مجالات التعاون مع بعض الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، ولتجميع المعلومات، وتبويبها، وتصنيفها، ومتابعة التطورات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية، مثل: مكتب التعاون مع جمهورية مالطا، ومكتب التعاون مع إيطاليا وإنشاء مكاتب للقضايا ذات الأهمية، مثل: مكتب حقوق الإنسان، ومكتب متابعة قضية لوكربي.

2. **مرحلة اتخاذ القرار:** يتم اتخاذ القرار بعد جمع كافة المعلومات والبيانات، وفي هذه المرحلة يتم الاختيار بين العديد من البدائل المطروحة أمام صانع القرار (رئيس الدولة) - أو وزير الخارجية، وفي الجماهيرية عادة ما يتم اتخاذ القرار من قِبَل المؤتمرات الشعبية الأساسية باعتبارها أعلى سلطة في الدولة، فالسلطة الاسترشادية تكون نافذة بتوجيهات العقيد القذافي اتجاه العديد من القضايا، خاصة تلك التي تتعلق بالأمن القوميّ، أو بتقديم الدّعم الماديّ لبعض الدول، أو بإعطاء خصوصية للعلاقة مع بعض الدول. (قرني، 1994: 21)

3. **مرحلة تنفيذ القرار:** هذه المرحلة من اختصاص أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي، وتعتبر أهم مرحلة؛ حيث إن القرار يحتاج إلى نوع من التفسير والشرح لكي يكون قابلاً للتصديق، وذلك بطرح المبررات المقنعة لاتخاذها، وهنا تكمن كفاءة أجهزة تنفيذ القرار ومدى قدرة القائمين على إسباغ المصداقية والمبررات المقنعة، وقد يُنَاطُ تنفيذ القرار إلى أجهزة أخرى داخل الدولة، كتفويض قرار تعويضات ضحايا الكري، وتعويضات ضحايا الطائرة الفرنسية (UTA)، وتعويضات تفجير ملهي لايبيل الألماني، حيث أنيط تنفيذه إلى مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية وبالتعاون مع اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (علي، 2004: 15).

وبعد سقوط القذافي تم تشكيل حكومتين تتنافسان على السيطرة:

الأولى: حكومة الوفاق الوطني، تشكلت في شباط 2016 بموجب اتفاق الصخيرات برعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته، ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطقاً ليبية مختلفة.

الثانية: الحكومة المؤقتة المعترف بها فقط من قبل مجلس النواب، والتي اتخذت من مدينة البيضاء في الشرق الليبي مقراً لها، برئاسة "عبدالله الثني" وتشكل مجلسان: المجلس الأعلى للدولة، ومجلس النواب، وهكذا أصبح لذات الدولة "ليبيا" مجلسان تشريعيان، وحكومتان تنفيذيتان مما جعل السباسبية الخارجية الليبية في تخبط واضح في إصدار القرارات (التومي، 2020).

أجهزة صنع القرار السياسي

- مجلس قيادة الثورة وهو يُعد الجهة العليا لاتخاذ القرارات الخارجية في ليبيا، بحكم الاختصاص الممنوح له في الإعلان الدستوري الصادر سنة (1969)، وبحكم أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى

سلطة في البلاد، ولقد أشار الإعلان الدستوري في مادته رقم (19) إلى أنّ مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بتنفيذ السياسة العامة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة ومنها السياسة الخارجية. - ومن 2 مارس عام 1977 وبعد إعلان قيام سلطة الشعب، تمّ تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام، وهي صلاحيات في أضيق نطاق، مثل: قبول أوراق اعتماد السفراء، وتعيين أمناء المكاتب الشعبية، وأداء القسم القانوني أمام أمانة مؤتمر الشعب العام، وهذه إشارة صريحة إلى أنّ مؤتمر الشعب العام ليس معنيًا باتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الليبية.

ومن أهم اختصاصات مؤتمر الشعب العام والتي ذُكرت في القانون رقم 9 لسنة 1984، ما يلي (البرناوي، 2000: 120):

- إصدار القوانين، والسياسات العامة والسياسة الخارجية.
 - التصديق على المعاهدات والاتفاقيات.
 - وضع السياسات العامة، ومنها السياسة الخارجية.
 - تحديد علاقات ليبيا الخارجية بالدول والمنظمات.
- وينحصر الدور الذي تقوم به أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في صياغة القرار الخارجي في الأبعاد الآتية:

البعد الأول: تعد أمانة الاتصال الخارجي أداةً لتنفيذ القرارات التي تصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، من خلال تحليل قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 66 لسنة 1993 بخصوص مهام واختصاصات أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي، وهي تبدأ بالإشراف والتنسيق والاقتراح، فهي تعتبر جهازًا استشاريًا للمؤتمرات الشعبية الأساسية، خاصةً في القرارات السياسية ذات الأهمية

الاستراتيجية، بحيث تكون مهمة أمانة الاتصال الخارجي مجرد تقديم المعلومات، وطرح البدائل والخيارات، وإضفاء المصادقية على القرارات التي يتم اتخاذها (الجري، 2009: 20).

البعد الثاني: تلعب أمانة الاتصال الخارجي دوراً مهماً في تغذية أجهزة الدولة بالمعلومات، مثل: اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها من مؤسسات وهيئات وشركات، وأجهزة الأمن المدنية والعسكرية، وتعتبر المكاتب الشعبية في الخارج القناة الرئيسية لهذه المعلومات، خاصة في متابعة المواقف الرسمية لهذه الدول في القضايا التي تهم الجماهيرية، وتفعيل مجالات التعاون التي يتم توقيع اتفاقيات بشأنها، وتقديم تقارير لما يُنشر في وسائل إعلام هذه الدول عن الجماهيرية. ولما كانت هذه المعلومات التي سيتم على ضوءها اتخاذ قرارات من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية، فإن دور الكفاءات البشرية في تجميع هذه المعلومات من مصادرها الأصلية وتحليلها ومتابعة تطور أحداثها من أهم المهام الفعلية التي تقوم بها أمانة الاتصال الخارجي (الجري، 2009: 20).

ولكن في الأوضاع الحالية لليبيا فقد أشار الأمين العام إلى دعوة حكومة الوفاق الوطني إلى إجراء انتخابات وطنية، لكنه حذر من أن الانتخابات التي على مستوى ليبيا ستكون هشة، بالنظر إلى التطورات العسكرية والدعم من المؤيدين الخارجيين. ولذلك من الصعب الحديث عن السياسة الخارجية الليبية في ضوء الأوضاع الحالية بسبب الاضطرابات والصراعات الداخلية.

وثيقة الشرعية الثورية 1990

في سنة 1990 قام مؤتمر الشعب العام، باعتباره الجهة التشريعية في ليبيا بإقرار القانون رقم (1) لسنة 1990 بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، والذي جاء في مادته الأولى (تعلن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى عن إصدار وثيقة الشرعية الثورية المرفقة بهذا القانون)، وجاء إعلان هذه الوثيقة خلال انعقاد جلسات مؤتمر

الشَّعب العام في دور انعقاده العادي السادس عشر من 2-9 مارس 1990 ومن خلال هذه الوثيقة تمَّ إعلان الآتي:

- أن التوجيهات التي تصدر من العقيد/ معمر القذافي تكون مُلزِمة وواجبة التنفيذ.
- أن الشَّريعة الثورية تستند على قانون الثَّورة الطبيعي، وبذلك فهي حق مُكتسب للعقيد القذافي دون غيره باعتباره رمز الثَّورة، وهي غيرُ قابلةٍ للسَّحب.
- يحقُّ للعقيد القذافي باعتباره قائدَ الثَّورة بأن يقوم بقيادة تلك الثَّورة بالجماهير، وله الحق بتكليف من يراه مناسباً من أجل تحقيق ذلك.
- باعتبار العقيد/ القذافي قائداً للثَّورة فهذه الشَّريعة غير مقتصرة داخل ليبيا فقط بل تكون في أيِّ مكانٍ في العالم.
- تؤكد جماهير المؤتمرات الشَّعبية الأساسيَّة في ليبيا بأن الديمقراطية هي الحكم الشَّعبي وليست التَّعبير الشَّعبي، وعليه فإنَّ سلطة الشَّعب هي خيارٌ ثوريٌّ جماهيريٌّ لا تراجع عنه.
- كما تؤكد جماهير المؤتمرات الشَّعبية الأساسيَّة بأن الشَّريعة الثَّورية ليست هبةً منها، بل اعترافاً بما يقوم بها العقيد القذافي من أعمالٍ لصالح الجماهير.

التَّغيرات في البيئة العامة للسياسة الخارجیَّة الليبيَّة بعد ثورة 17 فبراير 2011

مُنذ قيام ثورة سبتمبر 1969 في ليبيا والتي قادها العقيد معمر القذافي والسياسة الخارجیَّة الليبيَّة ترى أنَّ قارة إفريقيا هي بمثابة عمقٍ استراتيجيٍّ لها لتأمين حدودها الجنوبية، ومن ثمَّ فقد جعلت من إفريقيا السند الكبير الذي ينبغي أن يستند إليه الشَّعب الليبيُّ بعد أن فشلت جهودها في تحقيق الوحدة العربيَّة، وبعد ظهور عوامل أخرى ساعدت على أن تنقل ليبيا بكامل ثقلها اتجاه إفريقيا، خاصةً بعد

قمة واجادوجو، عندما نشأ شبه إجماعٍ وتأييدٍ من الدول الإفريقية، حيث قرروا اختراق الحظر الجوي المفروض على ليبيا من قبل الدول الغربية نتيجة اتهام ليبيا بالوقوف وراء تفجير طائرة لوكيربي.

لقد أولت ليبيا حيزاً مهماً للعلاقات مع دول القارة الإفريقية في كافة المجالات بما يخدم المصالح المشتركة، ويُعزز الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً، ومن هذا المنطلق حرصت ليبيا على تقديم الدعم بمختلف أنواعه وأشكاله لمساندة تعزيز العلاقات في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية. (الكوت، 2008: 60)

كما حرصت ليبيا على تعزيز دور منظمة الوحدة الإفريقية للحفاظ على المصالح الإفريقية، والدفاع عن مصالح وسيادة الدول الإفريقية، وبما أن ليبيا كانت إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 فإنها لم تُخفي أبداً فاعليتها تجاه شؤون المنظمة وبالأخص بعد التوجه الليبي لإفريقيا منذ عام 1970، وتجسد ذلك من خلال مشاركة ليبيا في جميع المؤتمرات واللقاءات سواء على مستوى القمة أو على مستوى اللجان الأخرى المتخصصة. ولقد أدت ثورة 17 فبراير 2011 إلى تغيير في هيكل النظام السياسي الليبي بشكل كامل، الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيير في منهج السياسة الخارجية الليبية بشكل كبير، حيث بدأت ليبيا من خلال قيادتها السياسية مراجعة الكثير من الخطط التي كان يتبناها النظام السابق. ومن بين المناطق التي تأثرت بشكل كبير بالتغيير في السياسة الخارجية الليبية منطقة إفريقيا بشكل عام والاتحاد الإفريقي على وجه الخصوص، حيث باشر النظام الليبي الجديد في الاعتماد على منهج جديد في إدارة قضاياها المختلفة وإن كان ذلك لا يعني أن السياسة الخارجية لا تستند فقط على التغييرات الداخلية بل وجود المصلحة القومية، وقضية التوازن الدولي، وكذلك القوى الإقليمية التي تتدخل في الشأن الإفريقي. (العربية، 2020)

وتتفرد ليبيا عن باقي الدول العربيّة في طبيعة نظامها السّياسيّ الذي كان سائداً في النّظام السّابق والذي استمر طيلة أربعة عقودٍ وأكثر، (النّظام الجماهيري) ومن ثمّ لم يوجد تشابه مع النّظام السّياسيّ الليبيّ مقارنةً بغيره من الأنظمة الأخرى التي تتبع نُظماً سياسيةً وفق المُتعارف عليها. (جبريل، 2007: 12).

وتبعاً لاختلاف طبيعة النّظام السّياسيّ عن غيره من النّظم السّياسيّة، وأيضاً اعتماد النّظام على وجود الرّئيس أو القائد كطرفٍ وُجِدَ لِتَشْكِيلِ توجّهات السياسة الخارجيّة في ليبيا، حيث كان العقيد القذافي هو المسؤول النّهائي في كافّة جوانب السّياسة الليبيّة داخلياً وخارجياً. (حسيب، 2011: 10-15).

وبانتهاء مرحلة النّظام الجماهيري ونجاح الثّورة في ليبيا ومحاولة تشكيل نظامٍ ديمقراطيٍّ قائم على وجودٍ أحزابٍ سياسية، وسلطةٍ تشريعية، ووزارات، أصبحت كلّ هذه التغيرات تُشكّل مؤثراتٍ أو مدخلاتٍ جديدةٍ في السّياسة الخارجيّة الليبيّة، ورغم احتفاظ ليبيا بالدوائر الرّئيسية في السّياسة الخارجيّة الجديدة وهي الدائرة العربيّة الإفريقيّة الإسلاميّة والدولية، ولكنّ طبيعة تعامل النّظام الليبيّ مع السّياسة الخارجيّة في هذه الدوائر اختلفت عما كانت عليه أثناء مرحلة الحكم السّابق. وإذا كانت السّمة الرّئيسة للسّياسة الخارجيّة الليبيّة إبان النّظام السّابق هي هيمنة القيادة السّياسيّة على أهدافٍ وعملية صُنع القرار، وضعف المؤسساتية، فإنّ ليبيا في مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير لم تؤسس لسياسةٍ خارجيّةٍ مكتملةٍ الملامح، رغم أنّ ثمة مؤشراتٍ أوليةٍ إلى تحولاتٍ غير مستقرة تجلّت في التّخلي عن سياسة التّدخل في الشّئون الدّاخلية للدول التي تبناها العقيد القذافي لأكثر من أربعة عقود من حكمه، إلى جانب إقامة علاقاتٍ شراكةٍ متوازنة مع المحيط الخارجي، تُراعي طبيعة المصالح الوطنيّة الليبيّة. (باك وبارفي، 2012: 35-51)

ولا يُمكن فصل مؤشرات التَّحول تلك عن التغيرات في البيئتين الدَّاخِليَّةِ والخارجية في مرحلة ما بعد الثَّورة، إذ إنَّ المشهد الدَّاخِلي في ليبيا شهد صعودَ نُخبَةٍ جديدةٍ متنوعَةٍ الأهداف، لها مُدركاتٌ جديدةٌ اتجاء العالم الخارجي، وبالتالي أثرت في طبيعة توجهات السِّياسة الخارجيّة لليبيا بعد الثَّورة، كما مثَّل تعاطمُ الدَّور الخارجي في الإطاحةِ بالنَّظام السَّابق مدخلاً رئيسياً في تحولات السِّياسة الخارجيّة الليبيَّة بعد الثَّورة، فضلاً عن أنَّ البيئة الإقليميّة المُحيطة بليبيا بعد الثَّورة شهدت تغيراتٍ ذات طبيعة استراتيجيّة، سواء في ما يتعلَّق بسقوط نظامي الحكم في مصر وتونس، أو في أنَّ ثورة ليبيا أفرزت تداعيات ذات طبيعة تشابكيَّة مع الإقليم، بدتْ جليَّةً في أزمة شمال مالي التي استدعتْ تدخلاً عسكرياً فرنسيّاً. (علوي، 2011: 66)

المبحث الثاني

أهداف وأدوات السياسة الخارجية الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي

المقدمة

السياسة الخارجية لأي دولة تعكس أهدافها وطموحاتها في تعاملها الخارجي مع باقي أطراف النظام الدولي ولذا فإن الدولة معنية بتحديد أهدافها التي ترغب في تحقيقها من وراء تلك السياسة. فوضع الأهداف ليست مسألة مزاجية أو منفعية مُطلقة تخضع لرغبات صانعي القرار، فالأهداف التي تضعها الدولة لنفسها يجب أن تتصف بالواقعية والقابلية للتحقيق بما يتوفر لها من موارد وإمكانيات.

ويعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه المشروع أو الإنجاز الذي ترغبه الدولة، والذي تعمل من أجل تحقيقه عن طريق تعبئة الإمكانيات اللازمة، وخلق الظروف الملائمة، والإصرار على الوصول إليه برغم كل التكاليف المادية والمعنوية التي قد يتطلبها الأمر؛ لذلك لا بدّ من تحديد طبيعتها وأنواعها ومصادرها وكيفية صياغتها في شكل يجعلها بالفعل أهدافاً قوميةً وليست أهدافاً شخصية، بحيث تكون معبرةً عن طموحات وأمال الشعوب، وليست أهواءً وأحلاماً للحكام والقادة والزعماء (مسعود، 2005: 7).

وكانت السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية تنطلق من أجل تحقيق جملة من الأهداف، والتي على أساسها يمكن إيجاد عمقٍ استراتيجي يوفّر لها الدعم السياسي والاقتصادي والأمني، وخاصةً أنّ ليبيا أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية تجعلها محل أطماع الدول الكبرى. وعلى هذا الأساس تحركت السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي بفعالية، واضعةً نصب عينها جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية.

الأهداف السياسيّة

هناك عدة أهدافٍ سياسيّةٍ ساهمت بقدرٍ كبيرٍ في توجه ليبيا نحو الاتحاد الإفريقيّ من خلال الإنفتاح على إفريقيا وتوثيق العلاقات الليبيّة الإفريقيّة، ومن خلال تعزيز مصالحها السياسيّة في القارة محققة جملةً من الأهداف، تمثلت في تنظيم العلاقات السياسيّة مع الدّول الإفريقيّة للحفاظ على مصالح القارة الإفريقيّة والدّفاع عن سيادتها من أجل دعم كل الجهود الرّامية إلى تحقيق الوحدة الإفريقيّة مادياً و بشرياً، والتمسك بأهدافها ومبادئها المعبرة عن مصالح دُول القارة للارتقاء بها عن الوقوع في محاولات الاحتواء والمناورات الأجنبيّة التي ترمي إلى الحدّ من فاعليتها واستقلاليتها، من خلال لعب دورٍ اقليميّ فاعلٍ في القارة، حيث أدت ليبيا دورًا فاعلاً ومؤثراً في مُعظم القضايا الإفريقيّة، خاصةً فيما يتعلّق بمقاومة تواجد النفوذ الأجنبي في القارة الإفريقيّة. (مسعود، 2005: 8).

1. هدف الوحدة الإفريقيّة

منذ مطلع عقد التسعينيات والوحدة الإفريقيّة تمثل هدفاً يتقدم كافة أهداف السياسة الخارجيّة الليبيّة في القارة الإفريقيّة، وقد أكتسب المفهوم الليبيّ للوحدة الإفريقيّة خصوصيةً ميزته عن كثير من الجهود والنشاطات المبذولة اتجاه إفريقيا، بوصفها إحدى أهداف السياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه إفريقيا.

فالسّياسة الخارجيّة الليبيّة تسعى دائماً لتحقيق الوحدة الإفريقيّة من خلال إقامة كيانٍ اتحاديّ يضم دول القارة الإفريقيّة بأكملها ويرعى مصالحها، وقد تحقق ذلك من خلال المراحل التّالية (عبيد

منى: 2018، 42)

- دعت ليبيا رؤساء الدول والحكومات الأعضاء إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وهي منظمة قارية تعمل على توثيق التعاون بين الدول الإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة، كمرحلة انتقالية إلى حين تهيئة الظروف المساعدة لإقامة الوحدة الإفريقية الشاملة، التي تحلم بها الشعوب الإفريقية، ولقد عقدت دورة استثنائية في 9 / 6 / 1999 لمناقشة سبل إصلاح وتفعيل المنظمة بما يتماشى مع السياسة الدولية الجديدة، حيث صدر في 9 / 9 / 1999 (إعلان سرت)، والذي نصّ على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتّحجيل في إدخال المعاهدة حيّز التنفيذ، وقد شكّل هذا الإعلان أساساً ومنطلقاً لقيام هذا البناء الوحدوي العملاق.

وقامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية بإعداد مشروع نصّ القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وقد كرّر الأهداف والمبادئ التي نصّ عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة أبوجا، باستثناء ما استقر على الصّعيد العالمي كتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإدانة الإرهاب، وإدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات، وكذلك حق تدخّل دول الاتحاد في بعض الحالات كجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. (ضلع، 2005: 88).

وتّم اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي رسمياً في 7 / 11 / 2000 خلال الدورة الست والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت ليبيا على رأس هذه الدول، وقد انعقد في لومي عاصمة توغو، ووقّع عليه أكثر من ثلثي أعضاء المنظمة ودخل حيّز التنفيذ عام 2002، وتوجت الجهود الليبية بانطلاق الاتحاد الإفريقي في دوربان بجنوب إفريقيا، وكان ميلاد الاتحاد الإفريقي حدثاً تاريخياً لكل أبناء القارة الإفريقية والتي تحولت بموجبه منظمة

الوحدة الإفريقيّة إلى الاتحاد الإفريقيّ، وأكد رئيس جنوب إفريقيا في كلمته الافتتاحية على أنّ الدّولة الليبيّة كان لها الدور الكبير في تحقيق هذا الاتحاد. (ضلع، 2005: 89)

وقد ضمّ الاتحاد (55) دولة تعمل معاً لمعالجة القضايا السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية الرئيسيّة، بما في ذلك الحد من الصّراعات وإنهائها، وتعزيز التّمتية التّكامل في عموم إفريقيا من خلال أجندة طموحة لعام 2003، حيث إنّ الهدف غير واقعيّ بحكم الحروب والصّراعات والأزمات بين الدّول. حيث نجحت ليبيا في إقامة الاتحاد الإفريقيّ بهدف إقامة الولايات المتّحدة الإفريقيّة. (عاشور، 2007: 66)

2. مقاومة النفوذ الأجنبي في القارة الإفريقيّة

لا شك أنّ اهتمام ليبيا في القارة الإفريقيّة ينطلق من وعي السياسة الخارجيّة الليبيّة ودورها في مكافحة النفوذ الأجنبي في القارة الإفريقيّة، وهذه إحدى نقاط الخلاف بين ليبيا والدّول الغربية بشكلٍ عام بسبب وقوف ليبيا في وجه المخططات الاستعمارية التي تُحاك ضدّ الدّول الإفريقيّة، إذ تعتبر الدّول الغربية أنّ القارة الإفريقيّة منطقة نفوذٍ تاريخيٍّ لها، إضافةً إلى الدّخول الأمريكي على السّاحة والمنطلق من رؤيا استراتيجية في إطار التنافس الدّولي، ورغبة في حماية مصالحها الاقتصاديّة والنّفطية، إضافةً إلى أنّ الفرنسيين يعتمدون بشكلٍ كبيرٍ على مستعمراتهم القديمة، و يقاومون القومية الإفريقيّة التي تعمل السياسة الليبيّة على إحيائها (عامر، 2008: 77).

كما أنّ ليبيا دورٌ في إدراكها للأخطار التي تواجه المصالح الإفريقيّة، بسبب التّغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والذي يعملُ على زرع التّفرقة بين أبناء القارة الواحدة، فقد عملت ليبيا على فضح الأهداف والغايات من الوُجود الإسرائيلي في القارة الإفريقيّة، لذلك حرصت ليبيا على مقاومة التّغلغل الإسرائيلي

في إفريقيا، فقامت ليبيا بالإسهام في تمويل البرامج التنموية الاقتصادية للدول الإفريقية، وربط تلك الدول بجملة من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية (يونس، 2007: 244).

وتري السياسة الخارجية الليبية أن العالم تحول إلى تكتلات قوية تحاول فرض سيطرتها على العديد من مناطق العالم وخاصة تلك المناطق التي تتوفر فيها الإمكانيات التي تحتاجها تلك الدول الكبرى، ولم تكن القارة الإفريقية بعيدة عن هذه الأطماع، وذلك لما لهذه القارة من إمكانيات لم يتم استغلالها بعد، وباعتبار ليبيا جزءاً من هذه القارة، فقد كانت حريصة دائماً على تحقيق الوحدة الإفريقية لمواجهة تلك الأطماع من خلال قيام تعاون اقتصادي، وبناء مؤسسات اقتصادية مشتركة قادرة على إنهاء التبعية الإفريقية للدول الصناعية، ونقله للاقتصاد الخارجي (عمران، 2018: 16).

وساهمت ليبيا في مؤسسات مالية دولية وإقليمية، منها: المصرف الدولي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (الخرطوم)، والمصرف الدولي للتنمية الإفريقي (ابيدجان)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (روما) والمصرف الإسلامي للتنمية (جده). وقدمت ليبيا العديد من المساعدات في شكل قروض وهبات وإسهامات في تشييد مؤسسات في العديد من دول القارة الإفريقية، هذا بالإضافة إلى تلك الإسهامات التي قدمتها ليبيا من خلال منظمة الوحدة الإفريقية أو من خلال شركة الاستثمارات الخارجية أو المصرف العربي الليبي الخارجي، حيث ساهمت تلك المؤسسات في العديد من المشاريع الاقتصادية الإنمائية في دول إفريقية بغير الاكتفاء وعدم اللجوء إلى مؤسسات أو دول استعمارية.

(aljazeera.net)

الأهداف الاقتصادية

إن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي يمكن أن تكتفي ذاتياً بدون أن تحتاج إلى معونة أو دعم من أحد، فقد حباها الله بكل ما في الدنيا من خيرات وثروات طبيعية، ومن بينها: المعادن الطبيعية والمياه،

وهما من أهم المصادر للحياة البشرية التي تزخر بها القارة، وأيضًا المناخ والأمطار في مواسمها المختلفة، والطبيعة الخلابة، وتنوع الإنتاج الزراعي، وتوفر الأيدي العاملة المنتجة والتي ساهمت بدرجة كبيرة في النهضة الصناعية في أوروبا، فالقارة الإفريقية هي ثاني قارات العالم من حيث المساحة، والثالثة من حيث عدد السكان، و فيها أكبر صحراء في العالم، والتي تُعتبر مصدرًا هامًا للطاقة الشمسية، وكذلك فيها أطول الأنهار في العالم وهو نهر النيل، ونهر الكونغو، والكثير من المعادن التي تشكل رصيدًا اقتصاديًا يُسهم في تنمية هذه القارة ودعمها اقتصادية، فضلًا عن ذلك موقعها الاستراتيجي والذي يتحكم في معظم التجارة العالمية، فهي تطل على البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي. فهي ممر التجارة العالمية على مرّ التاريخ من خليج السويس إلى قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح. (عمران، 2018: 19)

وقد أدركت السياسة الخارجية الليبية أهمية العمل الاقتصادي المشترك ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، فقد عملت على إقامة تجمع اقتصادي تحت اسم تجمع دول الساحل والصحراء، وذلك لخلق وحدة اقتصادية تقود إلى الوحدة السياسية، إلا أنّ هذا التجمع لم يُلبّ كلّ الطموحات الاحتجاجات الإفريقية فيما يتعلق بتحقيق الوحدة الشاملة، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الليبية تسعى إلى إيجاد إطار آخر للعمل الإفريقي المشترك والذي يحقق الوحدة الاقتصادية والسياسية معًا، ويوفر للدول الإفريقية المقدر اللازمة لمواجهة تغييرات النظام العالمي، والتي أثرت بشكلٍ سلبيّ على القارة الإفريقية، فجاء الطرح الليبي لمشروع الولايات المتحدة الإفريقية الذي واجه معارضةً بعض الدول الإفريقية، لتطرح ليبيا مشروعًا آخر أقلّ طموحًا لكنّه قابلٌ للتنفيذ في هذه المرحلة وهو الاتحاد الإفريقي والذي يُمثل خطوةً متقدمةً في الجانب السياسي والاقتصادي. (الجري، 2009: 95).

ولقد سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الإفريقية لتحقيق عددٍ من الأهداف منها: استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة، والطّاقات البشرية، والإمكانيات المادية، وتسخيرها لمنفعة شعوب القارة في إطار نظام المشاركة الاقتصادية، ومنافسة الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على الاستغلال والاحتكار والاستحواذ على خيرات القارة. وعملت ليبيا على تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد الإفريقية على أسس وطنية تخدم مصالح الاقتصاد الوطني لكل دولة، وتحررها من نفوذ المصارف الاحتكارية، بفعل المصارف الليبية الإفريقية المشتركة، ولقد استفادت الكثير من الدول الإفريقية من الدعم المالي، مثل: الكونغو، والنيجر، ومالي، وغينيا، والتشاد، وأوغندا، وليبيريا، وأثيوبيا، ومدغشقر، إفريقيا الوسطى، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي، ورواندا، وغانا، والتوجو، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، إضافةً إلى موريتانيا التي أعلنَ القذافي فيها عن سلسلة مشاريع اقتصادية، لذا فالدعم المالي حقّق مشاريع اقتصادية. (الكوت، 2008: 96)

وارتكز التعاون الاقتصادي والذي حرصت عليه السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع الدول الإفريقية على أسسٍ حددتها في التوجّهات الآتية: (عمران، 2018: 23).

- المشاركة في دعم خطط التنمية الإفريقية، والإسهام في إصلاح هيكلها الاقتصادية؛ بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.

- استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة من الطّاقات البشرية، والإمكانيات المادية، وتسخيرها لخير شعوب القارة في إطار نظام المشاركة الاقتصادية كبديلٍ عن سياسات الاحتكار الاقتصادي الاستعماري.

- منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة، والاستفادة من مصادر المواد الخام الإفريقية.

- تكثيف النشاط الليبيّ الفاعل في القارة، من خلال فتح المجال لليبيين للاستثمار في القارة الإفريقيّة وفتح القروض للتشجيع على ذلك.

وتمتلك القارة الإفريقيّة إمكانيات جعلتها هدفاً حاضراً ومستقبلاً للعديد من المستثمرين الأجانب الذين يحاولون الاستفادة من ثروات القارة الوفيرة، مما دفع ليبيا إلى استغلال تلك الموارد بالشكل الذي يخدم سكان هذه القارة، مدركة أنّ ذلك لن يتحقق إلا بتوحيد الجهود والتكاتف جنباً إلى جنب في ظل مناخٍ دوليٍّ لا مجال فيه للدويلات أو حتى التكتّلات الاقتصادية الصّغيرة. (إبراهيم، 2020)

ومن ضمن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية المشتركة التي تمّ انشائها:

- البنك المركزي الإفريقيّ (أبوجا نيجيريا).

- البنك الإفريقيّ للاستثمار (طرابلس - ليبيا).

- صندوق التّقد الإفريقيّ (باوندي - الكامبيرون).

وشكلت عدة لجانٍ من أجل إنهاء إجراءات تأسيس هذه المؤسسات، وتوحيد عملتها لتصبح عملةً وأداةً موحدة (الأفرو)، على أنّ يتم ذلك وبشكلٍ نهائيٍّ بحلول عام 2028 ولكن لم يتم إنشاء أيٍّ من هذه المؤسسات:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: وهو هيئةٌ وظيفتها استشارية، وتتألف من أشخاصٍ مهنيين مدنيين، وقد أصبح (أكيري مونا) رئيساً لهذا المجلس عام 2008.

إلى جانب ذلك هناك لجانٌ فنيةٌ متخصصة، وتؤكد كلاً من معاهدة أبوجا والقانون التأسيسي لهذه اللجان، وهي تضمّ وزراء من الدول الإفريقيّة، حيث يكون دور هؤلاء الوزراء مع غيرهم من المستشارين الآخرين وضع الخطط وتقديم المشورة اللازمة للجمعية العامة لهذا الاتحاد، إنّ هذه اللجان ومن التّاحية العملية لم تقم بشكلٍ عملي، ومن ضمن المواضيع المقترحة لهذه اللجان الاقتصاد

الريفي والمسائل الزراعية، والشؤون النقدية والمالية، والطاقة والموارد الطبيعية، والجمارك، والهجرة، والصناعة والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة وما يتعلق بها، والشؤون الاجتماعية، والبيئة، والتربية والثقافة، والنقل، والموارد البشرية، والسياحة، والعمل، والصحة. (معاهدة ابوجا، 1991)

إلى جانب ذلك هناك مجموعات اقتصادية إقليمية تم الاعتراف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، وقد تم إنشاء كل واحدة من هذه المجموعات بموجب معاهدة إقليمية منفصلة عن الأخرى، وهذه المجموعات هي:

- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا).
- اتحاد المغرب العربي (المغرب العربي).
- المجتمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا (الجماعة).
- جماعة تطوير جنوب إفريقيا (سادك).
- المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ليكواس).
- الهيئة الحكومية للتنمية (ابغاد).
- تجمع دول الساحل والصحراء (س ص).
- مجموعة شرق إفريقيا (كوميسا).

وهدف هذا التعاون الاقتصادي مع دول القارة هو تحقيق أكبر قدر من التكامل القاري في المجالات المختلفة وخاصة المجال الاقتصادي، والذي بدوره يُمهّد إلى وحدة إفريقية شاملة، وتحقق من خلالها الولايات المتحدة الإفريقية ذات عملة موحدة، مع تحقيق توازن اقتصادي كبير يعود بالفوائد المتعددة على كافة الأطراف، ويكون للخارجية الليبية السبق في هذه الدعوة مع النظر إلى السياسة

الخارجية الليبية بعين الاعتبار، لما لها من أدوارٍ كبيرةٍ في تقريب الوحدة الإفريقية الشاملة. (خليفة،

(45: 2015)

الأهداف الأمنية

أدى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا إلى قيام النهضة، والتي كانت بدورها مسؤولة عن اشتداد حركة الاستعمار في العالم القديم والجديد، وكانت القارة الإفريقية إحدى قارات العالم القديم التي جذبت أنظار الدول الاستعمارية لوفرة خيراتها، ومنذ ذلك الوقت والقارة الإفريقية تُعاني من التشرذم والتفكك وعدم قدرتها على النهوض بأبسط متطلبات الحياة لأبنائها نتيجة التبعية للدول الغربية، وخاصة في الجوانب الأمنية التي تُعد الركيزة الأساسية في بناء الدولة (عمران، 2018: 31).

حلُّ النزاعات في إفريقيا لا يمكن أن يتم إلا من خلال بناء التنمية بجميع أبعادها، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي ومن خلال مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، والذي يُمثل مبادرة من أجل السلام والاستقرار، وهذا يقود إفريقيا إلى حماية أمنها واستقرارها بالدرجة الأولى، ومن هنا جاءت مبادرة ليبيا باستحداث مؤسسة مجلس السلام والأمن في إطار الاتحاد الإفريقي، وهو جهاز دائم لصنع القرار من أجل الوقاية من النزاعات وتسييرها وتسويتها، إذ يشكل منظومة أمنٍ جماعي، وإنذارٍ سريعٍ بهدف تحقيق عملٍ فعالٍ اتجه حالات النزاع والأزمات في إفريقيا، وتكمن أهدافه في الآتي (الكوت، 2005:

(185)

- الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا من خلال استباق النزاعات ومحاولة تفاديها، وبذل جهود السلام وتشجيعها وتعزيزها، والاهتمام بإعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

- محاربة الإرهاب الدولي.

- بناء دفاعٍ إفريقيٍ مشتركٍ للاتحاد الإفريقي.

- الرّبط بين التّمنية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وأمن الشّعوب والدّول الإفريقيّة.

أدوات السّياسة الخارجيّة

من خلال استعراض أهداف السّياسة الخارجيّة الليبيّة، والتي ساهمت في توجه ليبيا نحو الاتحاد الإفريقيّ، الذي بدأ بالانفتاح اتجاه إفريقيا ودعم العلاقات معها، إلى جانب تعزيز المصالح المشتركة، والدّفاع عن سيادتها بهدف تحقيق الوحدة الإفريقيّة، وهذه الأهداف تتطلّب وجود أدواتٍ تسعى الخارجيّة الليبيّة للوصول إليها، ونذكر من هذه الأدوات: السّياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، ولكلّ أداةٍ من هذه الأدوات دورٌ فعّالٌ ومهمٌ للسّياسة الخارجيّة الليبيّة. (علي، 2004: 156)

- الأدوات السّياسيّة: تعتبر من أساسيات العمل السّياسيّ لأيّ دولة من أجل تنفيذ سياستها الخارجيّة اتجاه المواقف المختلفة، سواء على مستوى السّلم وأثناء الدّفاع عن نفسها، إلى جانب مهارتها في كيفية إدارة أيّ صراعٍ تكون طرفاً فيه، كذلك تعتبر الأداة السّياسيّة نشاطاً يقوم بممارسته رؤساء الدّول والحكومات ووزراء الخارجيّة في الدّولة في مجال تخصصها الدّبلماسي، وتحقيق ذلك يكون بعدة طرق، منها المباحثات والمكاتبات الرّسميّة بين الدّول، إلى جانب التّعامل وفق قواعد القانون الدّولي من خلال الإجراءات المتعارف عليها، بدءاً بالمفاوضات والمداوالت على طاوالت المؤتمرات والجلسات القانونيّة المختلفة، وغيرها من الأدوات الأخرى المختلفة. (المودي، 2011: 39)

وكان استخدام ليبيا في سياستها الخارجيّة تجاه إفريقيا من خلال الدّبلماسيّة على كافّة المستويات، سواء الثّنائية أم الجماعيّة، وكل لها في ذلك مصالح وأهداف، في أبرز مهامها الدّبلماسيّة، مستخدمة في ذلك كل ما تملكه من الدّعم السّياسيّ والمادي لتحقيقها، حيث قامت الخارجيّة الليبيّة وعلى المستوى الثنائي وفي مجال العلاقات الدّبلماسيّة اتجاه الدّول الإفريقيّة بزيادة

اعتماد سفاراتها في أغلب الدّول الإفريقيّة، وعلى الصّعيد الجماعي قامت ليبيا بتفعيل المؤسسات والهيئات واعتمادها من خلال أدواتها المستخدمة في السّياسة الخارجيّة اللّبيّة من خلال اجراءات تنفيذها لسياستها الخارجيّة اتّجاه إفريقيا، ومن أبرز ما حقّقه هو: تأسيس وتكوين الاتحاد الإفريقيّ في 1999/9/9 ليحل محلّ منظرمة الوحدة الإفريقيّة، كذلك انشأت تجمّعاً إقليمياً وهو (تجمّع دول السّاحل والصّحراء) وبهذا يكون للبيبا دورٌ سياسيّ واقتصاديّ في إفريقيا من خلال أدواتها التي استخدمت في ذلك، مما جعل لها دوراً هاماً وفعالاً في القارة الإفريقيّة، وقيامها بالمشاركة في حلّ العديد من الخلافات والنّزاعات، وكان لها بذلك تحقيق نتائج مميزة. (المودي، 2011: 39)

- **الأدوات الاقتصاديّة:** هذه الأداة الاقتصاديّة تعتبر ذات أهمية كبيرة، من خلال استخدامها لتحقيق الأهداف على مستوى السّياسة الخارجيّة، وفق ما تمتلكه الدّولة من موارد مختلفة وقدرتها المادية والاقتصاديّة، وحاجة الدّول الأخرى لتلك الموارد، والأدوات الاقتصاديّة هي القدرة الاقتصاديّة والمادية التي يتم استخدامها لدعم أهداف السّياسة الخارجيّة للدّولة المقتردة.

فقد قامت ليبيا باستخدام إمكانياتها وأدواتها الاقتصاديّة بشكلٍ كبيرٍ مع الدّول الإفريقيّة، وذلك بهدف تحسين علاقاتها معها ومساعدتها اقتصادياً من أجل تعزيز قوتها السّياسيّة أمام العالم، حتى تخرج هذه الدّول الإفريقيّة من دائرة إضعافها من قبل الدّول الكبرى والسيطرة عليها، حيث كانت المساعدات الخارجيّة التي قامت بها ليبيا تجاه الدّول الإفريقيّة من أهمّ وأبرز أدوات السّياسة الخارجيّة، سواء كانت هذه المساعدات على هيئة قروضٍ أو هبات، كذلك توفير الأيدي العاملة والخبرات إلى جانب التبادل الثقافيّ بينهما، وكانت تلك المساعدات تتم وفق الاتفاقات الاقتصاديّة والمعاهدات، والتي كان لها الدور الهام في دعم السّياسة اللّبيّة من خلال دعمها لدول القارة الإفريقيّة، ومن خلال الموقع الجغرافيّ للبيبا والذي يتوسط إفريقيا، كان لها الدور الهام من أجل تحقيق الأمن والسلام، إلى

جانب ما تقوم به من علاقات اقتصادية مع تلك الدول الإفريقية. أيضاً قيام ليبيا بالدعم المادي لها هدفه تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية، وفتح فرص عمل لمواطنيها، إلى جانب وجود بعض المؤسسات الليبية التي تعمل من أجل مساندة تلك الدول الإفريقية، ومنها: المصرف الإفريقي للتجارة التابع لليبيا، وله عديد من الفروع في الدول الإفريقية، ومحفظة ليبيا إفريقيا والتي لها شبكة من الشركات الاستثمارية المنتشرة في غالبية الدول الإفريقية، والمصرف الليبي الخارجي لتقديم القروض المالية أيضاً، وجمعية اعتصموا للأعمال الخيرية، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، إلى جانب مؤسسة القذافي للتنمية، وصندوق ليبيا للمساعدات الانسانية، كل هذه المؤسسات متخصصة بالأعمال الخيرية لمساعدة الدول الإفريقية. (المودي، 2011:39)

- **الأدوات العسكرية:** الأداة العسكرية في السياسة الخارجية لا تقل أهمية عن أي أداة أخرى؛ فهي وسيلة من وسائل الحرب وما تتطلبه من الاستعداد العسكري وتدريب الأفراد لمواجهة أي خطر قد يهدد الدولة، باعتبار أن الحرب هي مواجهةً وصدماً مسلحاً بين دولتين أو أكثر، وشهدت القارة الإفريقية الكثير من النزاعات والحروب، سواء من حيث الحروب الأهلية أو الحروب التي تكون بين دول القارة مع بعضها البعض، وبهذا كان لليبيا دورٌ في حفظ الأمن والسلام في إفريقيا من خلال استخدامها للأداة العسكرية، ومثال ذلك هو تلبية ليبيا لنداء حكومة إفريقيا الوسطى عام 2001 لغرض مساعدتها والوقوف معها لحفظ الأمن في البلاد وحماية المدنيين من الأخطار الناتجة بسبب تدهور الوضع الأمني في العاصمة (بانغي)، وكان تطبيق ذلك من خلال ما قامت به ليبيا من مساعدة حكومة إفريقيا الوسطى عن طريق قوة عسكرية ليبية ساعدة على ضبط الأمن وتوفير الحماية في العاصمة (بانغي). (المودي، 2011: 40)

المبحث الثالث

عوامل ومحددات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

المقدمة

تتعدد محدّدات السياسة الخارجيّة لأية دولة في العالم وتتفاوتُ درجة التأثير فيها، فلا يُمكن أن تكون هذه السياسة إلاّ نتاج مجموعة من العوامل، قد تكون داخلية تتعلّق بالدول وقوانينها وتشريعاتها، أو عوامل ومؤثرات خارجيّة تتعلّق بأهداف الدولة ومصالحها المتبادلة مع العالم الخارجي. والسياسة الخارجيّة الليبية ليست استثناءً عن هذه القاعدة؛ فهي تخضع لتأثير جملة من المحددات المتفاوتة التأثير، وسيتم تناول العوامل والمحدّدات الداخليّة كالآتي:

العوامل الداخليّة للسياسة الخارجيّة الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

تتضمّن العوامل الداخليّة للسياسة الخارجيّة الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي: العوامل السياسيّة وما تضمّه من اتفاقيات ومعاهدات، والعوامل الاقتصاديّة والتي تتضمّن الوضع الاقتصادي لليبيّا قبل اكتشاف النّفط وبعده.

العوامل السياسيّة

أعلنت ليبيا استقلالها تحت اسم المملكة الليبية المتّحدة في عام 1951، لتصبح دولة ذات نظام فيدرالي دستوري وراثي وتحت حكم الملك إدريس. وفي 1 أيلول عام 1969، نظمت مجموعة صغيرة من ضباط الجيش بقيادة ضابط الجيش البالغ من العمر 27 سنة معمر القذافي انقلاباً ضد الملك إدريس، وأطلق ما عرف لاحقاً باسم ثورة الفاتح، وتمت الإشارة لمعمر القذافي بوصفه "الأخ القائد أو مرشد الثورة" في التصريحات الحكومية والصحافة الليبية الرسميّة.

تشير العوامل السياسيّة الداخليّة إلى المهارات والإمكانيات التي تعتمد عليها الدولة من أجل اكتساب التأييد الداخلي للقوى السياسيّة، من حيث تعاملها مع قضايا السياسة الخارجيّة ومدى تأثير هذا التأييد على السياسة الخارجيّة للدولة، وذلك ما يمنحها القوة في تعاملها مع الوحدات الأخرى من حيث الاهتمام بالقارة الإفريقيّة. (سليم، 2001: 93)

فالموقف الليبيّ يؤكد على هذه الأهمية، فالاهتمام بالقارة الإفريقيّة من قبل السياسة الخارجيّة الليبيّة لم يكن مبنياً على أطماعٍ أو السيطرة على إفريقيا، فالاستراتيجية الليبيّة اتجهت إفريقيا تأتي من خلال ميثاق منظمة الوحدة الإفريقيّة والذي تمّ إقراره في مايو 1963 بأديس أبابا، وتمّ التأكيد من قبل رؤساء الدول الإفريقيّة بحقّ كافة الشعوب التحكم في مصيرها والتمسك بأهدافها من أجل تحقيق الحرّية والعدالة والمساواة للشعوب الإفريقيّة، فكان دور السياسة الخارجيّة الليبيّة أن تبيّن دعم قضية التّحرير ومناهضة الاستعمار والعنصريّة. (معتوق، 2008: 225)

إنّ الهدف الليبيّ من خلال المؤتمرات الشعبيّة الأساسيّة اتجهت إلى الخارجيّة والصادر عن مؤتمر الشعب العام في ليبيا، يؤكّد على دور ليبيا في قارة إفريقيا، إلى جانب مبادرات العقيد القذافي والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسّلام في دول الاتحاد الإفريقيّ باعتباره المنسق للعملية السّلمية في المنطقة، إلى جانب جهوده المبذولة من أجل إنهاء مشكلات القرن الإفريقيّ وتسوية الخلافات بينهم بالطرق السّلمية. (معتوق، 2008: 225)

كما يقوم مؤتمر الشعب العام بدوره من خلال دعوة شعوب إفريقيا إلى مقاومة الاستعمار، وصدّ محاولاته للهيمنة، واستغلال نفوذه اتجاه هذه القارة، وحثّ الدول الإفريقيّة وشعوبها من أجل تحقيق الوحدة الإفريقيّة، إلى جانب الجهود التي تقوم بها الخارجيّة الليبيّة من أجل محاولتها لإيقاف تهجير اليهود الذين ينطلقون من إفريقيا وتحديداً من دولة أثيوبيا. إنّ اهتمام ليبيا للقارة الإفريقيّة المنبثق منها

الاتحاد الإفريقيّ كان بسبب التّخاذلِ والبُعد العربيّ، وعدم تلبيةهم لتحقيق الوحدة العربيّة الشّاملة التي نادى بها العقيد القذافي، ومما تقوم به ليبيا من أجل قارة إفريقيا دعم المؤسسات الاقتصاديّة وتقديم القروض والعون للدّول الإفريقيّة. (معتوق، 2008: 226)

فالسّياسة الليبيّة ومن خلال تعاملها مع القارة الإفريقيّة استندت على مجموعة آلياتٍ لتنفيذ سياستها الخارجيّة ومنها الجانب السّياسيّ والذي يؤكده هذا الجانب على نجاح السّياسة الخارجيّة الليبيّة من خلال دبلوماسيتها، من أجل توظيف إمكانياتها الاقتصاديّة لخدمة القرار السّياسيّ للدّول الإفريقيّة، ليعود على القرار السّياسيّ الليبيّ، والذي يؤكده القرار الصادر عن اجتماع قمة واغادوقوا، مفاده رفع الحظر المفروض على ليبيا. (معتوق، 2008: 231)

فبناءً على ما تقوم به ليبيا من الاستراتيجيّة والآلية التي حققت بها هذه الاستراتيجيّة وتنفيذها، حيث تحقّق من خلال نتائج الدّبلوماسية الليبيّة في إفريقيا تكوين ما يلي: (شافعي، 2000: 138)

- تجمّع دول السّاحل والصحراء (س ص).

- الاتحاد الإفريقيّ.

ومن خلال تكوينها يتضح نجاح الاستراتيجيّة التي استخدمتها ليبيا اتجاه إفريقيا وتشهد القارة الإفريقيّة تزايداً في إنشاء تجمعاتٍ إقليميّة، وتفعيل تلك التجمّعات الموجودة أصلاً، ومن أسباب تبني القارة الإفريقيّة لإنشاء المنظمات أو تفعيلها هي: (زكريا، 2020)

- امتلاك قارة إفريقيا لمقوماتٍ سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة مشتركةٍ مع بعضها البعض.

- تشابه المشاكل التي تواجهها القارة الإفريقيّة، ومنها: الفقر وديونها لدى الغير.

من الأسباب التي دعت ليبيا لتتوجه نحو إفريقيا هو معاناة ليبيا من العزلة الإقليميّة، فمثلاً على مستوى الاتحاد المغاربي، فقد فشل الاتحاد في وقوفه بجانب ليبيا أثناء أزمة (الوكربي)، فهنا ارتأت

ليبيا أن تتوجه نحو الإقليم الإفريقي من أجل إعادة العلاقات معه، وحتى مع دولة تشاد بعد انتهاء الأزمة التشادية الليبية عام 1994، ومن حيث الظروف الدولية فإنّ الحصار الدولي المفروض على ليبيا بدأ ينتهي بسبب خرقه من قبل عددٍ من الدول الإفريقية من خلال القرارات الصادرة عن قمة (واغادوقوا) في سبتمبر 1998. (بلوافي وصديقي، 2015: 285)

الاتحاد الإفريقي والذي تمّ إنشائه بدعوة ليبية من قبل العقيد القذافي في 9/9/1999 هو خطوة تاريخية من أجل قيام الوحدة الإفريقية المنتظرة وبناء إفريقيا الحديثة، وتحقيق مستقبلها، وتعزيز قوتها، فالتحول نحو الاتحاد الإفريقي والذي أُجمع عليه من قبل الدول الإفريقية يأتي من رغبة شعوب هذه القارة في تعميق الوحدة السياسية، وهذا ما يُعطي الاتحاد الأمل في أن يصبح مؤسسة لنقل إفريقيا من حالة الفوضى والتخلف والصراعات والحروب إلى الأمن والاستقرار، إلى جانب بناء مشاركاتٍ فعّالة وإيجابية مع القوى الدولية المختلفة. (معتوق، 2008: 239)

فالسّياسة الخارجية الليبية ومن خلال الدبلوماسية الليبية قامت بكل ما تملك من إمكانيات وقدرات بالوقوف وراء هذا الاتحاد، حيث يُعد العقيد القذافي من أهمّ الداعمين لهذا الاتحاد، فالإتحاد الإفريقي تمّ إعلانه في مدينة سرت الليبية ودخل حيّز الوجود في القارة الإفريقية، ودخل هذا الاتحاد إلى التجمّعات العالمية الكبرى معترفاً به ومشاركاً في كل ما يتعلق بقضايا القارة الإفريقية، وبهذا أكدت الجماهير الليبية دعمها اللامحدود لهذا الاتحاد وتوفير كافة ما يتطلبه لإنجاحه، وكذلك مطالبة كافة الدول الأعضاء أن تحذو حذو ليبيا من خلال دعمه وبكل قوة، وبهذا أصبح هناك تعاون مشترك بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد، والدعوة إلى التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأوروبي. (معتوق، 2008: 242)

العوامل الاقتصادية

مرّ الاقتصاد الليبيّ بمراحل عدة، اختلفت كل مرحلةٍ عن الأخرى، ويمكنُ ذكر مراحل هذا التطور في مرحلتين، **المرحلة الأولى**: حيث شهد الاقتصاد الليبيّ فترةً من الركود والعجز قبل اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات، حيث كانت البلاد اقتصادياً في حالة فقرٍ مُدقع، فكانت الزراعة هي المُمَوّل الرئيسي للاقتصاد الليبيّ، متمثلةً في المحاصيل الزراعيّة كالشعير، والقمح، والزيتون، والبقوليات، والفواكه. وهناك قطاع الثروة الحيوانية والذي كان يُمثل الدّعامّة الثّانية التي يركّز عليها الاقتصاد الليبيّ.

أمّا **المرحلة الثّانية** فهي مرحلة اكتشاف النفط، فقد اكتشف النفط في ليبيا عام 1958، ودخلت الكثير من الشّركات الأجنبية لغرض التنقيب والاستكشاف، وبدأ الإنتاج عام 1961 ونتيجةً للتطور الهائل في المجالات الصناعيّة وتزايد الطلب على النفط تزايدت أهمية مكانة ليبيا بين الدّول المصدرة للبترو، وذلك لقرب حقولها من أسواق أوروبا وغزارة إنتاجها (البرناوي، 2000: 232).

وكان لاكتشاف النفط وتصدره الأثر البارز في الحياة الاقتصاديّة للبلاد، فبينما كانت ليبيا تعتمد على المساعدات البريطانيّة والأمريكية والفرنسية في تمويل ميزانياتها الإداريّة والمالية، فبعد ذلك أدت الثروة النفطية في ليبيا إلى زيادة الدّخل القومي الليبيّ زيادةً واضحةً، فارتفع دخل ليبيا من 150 مليون دولار عام 1965 إلى أكثر من مليار وثلاثمائة مليون دولار نهاية عقد التسعينات، ثم استمرّ الدّخل في الارتفاع بعد قيام ثورة سبتمبر 1969 حيث وصل دخل ليبيا من النفط عام 1973 أربعة مليارات دولار، وزاد الدخل عام 1980 إلى عشرين مليار دولار، واستمر في الزيادة تدريجياً من سنةٍ إلى أخرى. (شكري، 1985: 35)

وكانت ليبيا قادرة على مواجهة الشّركات الأجنبية أكثر من غيرها من الدّول النفطية وذلك لعدة

أسباب، منها: (شكري، 1985: 37)

- ما يتميز به النّفط الليبيّ من مميزات جعلته ينالُ القبول لدى الدّول المستوردة، مثل: إيطاليا، وفرنسا، واليونان، وألماني، وهولندا ... وغيرها، حيثُ إنّ النّفط الليبيّ خالٍ من الشوائب، ونسبة الكبريت فيه منخفضة، وهذا ما يجعله يتفوّق على نّفط الخليج العربي، وبأقل كلفة من حيث الاكتشاف والإنتاج لقربه من الأسواق المحتاجة لهذا النّفط.

- ليبيا باعتبارها دولة نفطية ومتوسطة وقليلة السّكان واحتياجاتها محدودة، استطاعتُ أن تواجه الشّركات الأجنبية بسبب ازدياد الموقف الليبيّ النابع من زيادة الاكتشافات والاحتياطيّ النّفطيّ الليبيّ.

- إنّ هذا التطور في الإنتاج والاحتياطيّ النّفطي جعل القيادة الليبيّة تشعرُ بقوة موقفها التفاوضيّ تجاه الشّركات النّفطية الأجنبية، والدّول الغربية التي تستورد النّفط الليبيّ وتعتمد عليه، وحتى في أشدّ حالات التوتّر السّياسيّ بين ليبيا والدّول الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية كان لقوة الاحتياطيّ النّفطيّ الليبيّ أثره في المواجهة مع الغرب.

اتخذت ليبيا عدداً من القرارات بشأن السّيطرة على الثروة النّفطية، فأصدرت عدداً من القوانين منها (تأميم الشّركات البريطانيّة والأمريكية عامي 1971 و1972 وحصولها على مساهمة في رأس مال الشّركات العاملة في مجال النّفط في ليبيا بنسبة 51% وكان لذلك الأثر الكبير على أعمال مصافي الشّركات النّفطية في العالم كلّه وخاصة في منطقة الخليج العربي. (البرناوي، 2000: 210)

كما قامت ليبيا بتصنيع وتكرير النّفط داخل ليبيا وذلك بإنشاء مصانع ومعامل التكرير، إلى جانب انتشار الموانئ والمصافي النّفطية في ليبيا والمصانع النّفطية الأخرى، وامتلاك ليبيا لعدد كبير من ناقلات النّفط الخام. كما طورت ليبيا قدرتها في مجال الغاز الطّبيعي، ودخلت في العديد من المجالات الصناعيّة الأخرى المختلفة الصّغرى والمتوسطة. (البرناوي، 2000: 211)

فالنّفط أصبح عاملاً اقتصادياً مهماً في التأثير على سياسة ليبيا تجاه الاتحاد الإفريقيّ، وذلك

من حيث:

- دفع الدّول الإفريقيّة المنتجة للنّفط للسيطرة على مواردها النّفطية من الشّركات الأجنبية.
- دخول العلاقات الليبيّة مع الاتحاد الإفريقيّ مرحلة تعاونٍ ودعمٍ مشروعات التّثمية في دول الاتحاد.
- تشجيع الدّول الإفريقيّة في الاتحاد لتعزيز علاقاتها التجاريّة مع ليبيا.

ونظراً لما تمتلكه ليبيا من ثرواتٍ نفطيّةٍ كبيرة، وما قامت به القيادات السياسيّة من الإجراءات السّابق ذكرها وغيرها من الإجراءات الأخرى، وما قامت وتقوم به ليبيا من مساندتها لحركات التّحرّر في العالم مادياً ومعنوياً، وخوفاً من بعض الدّول الكبرى من مدى تأثير القرار السياسيّ والاقتصادي الليبيّ وانعكاساته السّلبية على تلك الدّول الكبرى، فقد لجأت بعض الدّول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة بفرض حظرٍ وعقوباتٍ اقتصادية وغيرها على ليبيا، مما سبّب بعض الانعكاسات السّلبية على الوضع الاقتصادي في البلاد. (التير، 1992: 27)

العوامل الخارجيّة للسياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتحاد الإفريقي

إنّ المؤثرات الخارجيّة لأيّ دولة تتضح من خلال العوامل الخارجيّة لها وهذه العوامل تختلف من حيث تأثيرها، فكلّ دولة وقدراتها ومدى تأثير هذه القدرات على البيئة الدّوليّة التي تحيط بهذه الدّول، فعندما تكون الدّولة ذات قدراتٍ محدودة فكون معرضة لأيّ تغيير أكثر من تلك الدّول التي قدراتها ومواردها عالية، وبذلك تكون تلك الدّول محدودة القدرات أقلّ مقاومة أيّ أن مقاومتها محدودة تجاه الضّغوط الدّوليّة من خلال الدّول الكبرى، أمّا الدّول التي لها قدراتٍ والموارد العالية فيكون لها

تأثير إيجابي داخل وخارج البيئة الدوليّة، فالعالم بأكمله يعيش ويتفاعل مع الحياة السياسيّة، فكلّ الدّول تتفاعل وتتأقلم مع تلك البيئة على السّاحة الخارجيّة للدّولة، وهذه التفاعلات تشمل كل من السلوك الصّادر عن الدّول الأخرى، والمعاملات التي تتمّ على المستوى الدّولي، وسباق التسلّح، إلى جانب الاقتصاد وتبعيته الدّوليّة. (الهزايمة، 2004: 107)

فبعد مراحل سابقة من التاريخ مرت البيئة الدّوليّة بالعديد من التطورات، وكان فيها فرض سيطرة من قبل العديد من القوى المختلفة إلى أن أصبحت قوتان ومن ثمّ قوة واحدة، حتى وصلت إلى المرحلة الحالية والتي تسمى بالنظام الدولي الجديد، والذي بدء ظهوره وبروزه مع بداية التسعينات من القرن الماضي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبح النّظام أحادية القطبية متمثلاً في سيطرة الولايات المتّحدة الأمريكية، ومكان لهذه المتغيرات الدّوليّة الجديدة تأثيراً على السياسة الخارجيّة الليبيّة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، (أبو جابر، 1989: 75) والذي سيتم تناوله وفق التّالي:

العلاقات الليبيّة التونسية: فهذه العلاقات وخلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي كان يشوبها جو من التّوتر والكآبة لأسبابٍ سياسيّة متضاربة بين قيادات البلدين، وبعد تولي الرّئيس التونسي زين العابدين بن علي رئاسة تونس عام 1987 بدأت العلاقات بين البلدين في تحسن ملحوظ، وتمّ تأسيس علاقات جديدة متطورة بينهما على المستوى السّياسي والاقتصادي، أساسها التّعاون المشترك، حيث قامت ليبيا بالتنازل عن جزء من نفطها لصالح تونس والموجود بالجرف القارّي، إلى جانب قيام ليبيا بالإفراج عن الأصول المجمّدة لصالح العمّال التونسيين العاملين في ليبيا، والسّماح للعمّالة التونسية للعمل في ليبيا، وفي عام 1987 تمّ إعادة فتح السفارات بين البلدين من خلال تبادل السفراء، وكذلك تمّ إلغاء تأشيرات الدّخول لمواطني البلدين، وأصبحت ليبيا تقوم بدعم الاقتصاد التونسي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في تونس، وكان لتونس دور بارز وهام تجاه

ليبيا خلال فترة الحصار الذي كان مفروضاً على ليبيا عام 1992، مما أعطى تزايداً في معدلات التجارة، وأصبح لتونس الدور الرئيسي في نمو الاقتصاد مع ليبيا خلال تلك الفترة. (المودي، 2011:

(70)

العلاقات الليبية المصرية: نظراً لعوامل التقارب الجغرافي والإيديولوجي، ووحدة الدين واللغة والتاريخ بين البلدين، فكانت ليبيا ومنذ قيام ثورة سبتمبر عام 1969 لها اتجاه سياسي من خلال الخارجية الليبية تجاه مصر، إذ تهدف ليبيا إلى تحقيق الاندماج الكامل بين البلدين، فكانت هناك تجربة لتحقيق الوحدة العربية مع مصر، وتم توقيع ميثاق طرابلس عام 1969 بإنشاء الجبهة القومية العربية، والتي تضم (ليبيا ومصر والسودان) ومن ثم أعلن اتحاد الجمهوريات العربية عام 1971 ضم (ليبيا ومصر وسوريا) وكان للسودان ذلك الوقت ظروفه الخاصة لعدم انضمامه لهذا الاتحاد. (ابوطالب، 1995: 60)

وخلال قضية لوكربي قامت مصر بدور إيجابي مع ليبيا تجاه هذه القضية، فقد بذلت جهوداً من أجل تقديم كل العون لليبيا، وأصبحت سندا لها من خلال اتصالاتها مع المحيط الخارجي لها، ورغم هذا الحظر الذي فرض على ليبيا فإن ذلك لم يمنع استمرار العلاقات بينهما على المستوى الاقتصادي، وأصبحت مصر هي الشريك الأساسي في المجال الاقتصادي لليبيا بعد تونس، ورغم مرور فترات من التوتر بين البلدين إلا أن العلاقات بينهما شهدت نمواً وتطوراً على الصعيد السياسي والاقتصادي. (ابوعامود، 1992: 71)

العلاقات الليبية السودانية: كانت السودان قد شهدت تذبذباً في العلاقات مع ليبيا خلال السبعينات من القرن الماضي أثناء حكم الرئيس النميري، وعندما تم تسليم الحكم في السودان إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي بعد انقلاب عام 12985 على يد سوار الذهب، أدى إلى التحسين في

العلاقات بين البلدين، وبعد تولي عمر البشير الحكم عام 1989 ازداد التعاون في العلاقات بين البلدين من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة، وعند انضمام السودان إلى تجمع دول الساحل والصحراء توطدت العلاقات بين البلدين أكثر، فشهدت تطوراً عالي المستوى، وقامت ليبيا بلعب دورٍ أساسيٍ وكبيرٍ من أجل تسوية النزاعات الداخليّة في السودان على مستوى الجنوب ودارفور، وكان للجانب الاقتصادي دوراً مهماً في هذه العلاقات، حيث قامت ليبيا بالاستثمارات المختلفة لدى السودان بإقامة المشاريع المختلفة. (عز الرجال، 1990: 159)

العلاقات الليبية الجزائرية: إنّ العلاقات مع دولة الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي، كان يسودها الاستقرار والهدوء، ويرجع ذلك إلى قارب وجهات النظر بين قيادات البلدين على المستوى السياسيّ بينهما، ومع بدايات القرن الحالي شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً على كافة المستويات من خلال إقامة وتوقيع اتفاقيات تعاونٍ مشتركة فيما يتعلق بالجانب الأمني لمكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى المشتركة بين البلدين، وكذلك التعاون على المستوى العسكري، والذي كان عام 2009) www.libyalive.net

العلاقات الليبية التشادية: كِلا الدولتين متجاورتين وبينهما علاقات على المستوى الشعبي عبر التاريخ القديم، مما زاد من تقوية هذه العلاقات، وبعد قيام ثورة سبتمبر في ليبيا عام 1969، كان لها توجهٌ معاديٌّ للاستعمار الغربي في المنطقة، فقامت بدعم جبهةٍ ثوريةٍ بنشاد ضد نظام الحكم فيها وكذلك الوجود العسكري الفرنسي، مما أزعج فرنسا واعتبرته تحدياً لمصالحها في المنطقة، ونظراً لأهمية موقع ليبيا الجغرافي في إفريقيا إلى جانب الدور التاريخي الذي تقوم به لنشر الإسلام داخل القارة الإفريقيّة فقد أدى ذلك إلى تخوف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولهذا فقد حاولت هذه الدول وبشتى الطرق استهلاك واستنزاف قدرات ليبيا من خلال اشغال الحرب

في تشاد، حيث كانت ليبيا طرفاً فيه، وكان هدف ليبيا الأساسي من ذلك تأمين حدودها الجنوبية، وقيامها بدورٍ إقليمي بالمنطقة، والحفاظ على الأمن القومي الليبي، فالقيادة في ليبيا أدركت بالخطر تجاه تشاد من خلال وجود قوات أجنبية فيها والسيطرة على هذا البلد الإفريقي المجاور، وبهذا فإن العلاقات بين ليبيا وتشاد وخلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان يسودها أحياناً جوٌّ من الصداقة والتفاهم وفي أحيانٍ أخرى توتر وعداء شديد.

وفي أواخر عام 1990 بدأت العلاقات بين ليبيا وتشاد مرحلةً جديدةً وذلك بعد وصول الرئيس (أدريس ديبي) للحكم في تشاد وكان ذلك بداية مرحلة تعاونٍ في العلاقات بينهما، وتمت تسوية كافة القضايا العالقة بين البلدين، ومنها قضية أوزو، وفق حكم محكمة العدل الدولية عام 1994، مع قيامهما بتوقيع معاهدات الصداقة، وبذلك تمّ تعزيز تلك العلاقات على المستوى السياسي والتعاون الاقتصادي. (المودي، 2011: 73)

العلاقات الليبية مع النيجر: النيجر إحدى دول الجوار الإفريقي لليبيا من جهة الجنوب، حيث ترتبط مع ليبيا بحدودٍ برية بطول 345 كم، وكان بين البلدين تعاونٌ من خلال العلاقات بينهما في عهد الرئيس (هاماني ديوري)، إلى جانب الحكومات التي حكمت النيجر، ورغم الخلاف الحدودي بين البلدين حول منطقة تومو والتي تقع تحت سيادة النيجر فإن ليبيا طيلة السنوات الماضية حرصت على عدم فتح هذا الملف الخلافية الحدودية، من أجل حرصها على العلاقات الجيدة مع النيجر، مما يعطي انعكاساً إيجابياً على السياسة الخارجية الليبية، فالتعاون بين ليبيا والنيجر كان على جميع المستويات السياسية والأمنية، إلى جانب التعاون الاقتصادي والاستثماري، فالتعاون مبني بشكلٍ أساسي على حُسن الجوار، والحفاظ على مصالح الطرفين. (عامر، 2008: 122)

إذا فالقارة الإفريقيّة ومن خلال دول الجوار لليبيا والتي يُعاني البعض منها من بعض المشكلات والتي من أبرزها: الحروب، والانقلابات العسكرية، وتبعية بعض هذه الدّول الاقتصاديّة والسّياسيّة للدّول الغربيّة، إلى جانب مشكلات الحدود، فكل ذلك كان له تأثيرٌ على السّياسة الخارجيّة اللّيبية تجاه الدّول الإفريقيّة من حيث: (عامر، 2008: 49)

- وضعت ليبيا موضوع تسوية النزاعات الإفريقيّة ضمن اهتماماتها على صعيد السّياسة الخارجيّة اللّيبية.

- هذه القضايا فرضت على السّياسة الخارجيّة اللّيبية أن تضع رؤيةً جديدةً لدورها في القارة الإفريقيّة.

- إدراك السّياسة الخارجيّة اللّيبية لقيمة بثّ الوعي بين صفوف الأفرقة، من حيث قيامها بالدور التعليمي لتلك الدّول وقيامها بتقديم المساعدات المختلفة لها.

المُحدّدات الدّاخلية للسّياسة اللّيبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

أما فيما يتعلق بالمُحدّدات الدّاخلية للسّياسة اللّيبية، فهي تتضمّن الموقع الجغرافي والذي يتمثّل في موقع ليبيا، ومساحتها، وتضاريسها، ومناخها، والحدود السّياسيّة من حيث موقعها الاستراتيجي، إلى جانب المُحدّد البشريّ، ثمّ المُحدّد العسكريّ.

المُحدّدات الجغرافية

ويقصد بها جملة المُحدّدات المتعلّقة بموقع الدولة ومساحتها وربما تضاريسها ومناخها، حيث يلعب كل عنصر من هذه العناصر الجغرافية تأثيره في سياسة الدولة الخارجيّة، فموقع الدولة من العوامل الحتمية التي لا تخضع للتغيير، وعلى الدولة في المقابل أن تسخر هذا العامل لتحقيق مصالحها، فموقع الدولة يتعلّق ببعض الجوانب وعلى رأسها موقعها من خطوط الطول والعرض،

ومكانها من اليابسة والماء، وموقعها من الدول المجاورة. حيث تمتد أرض ليبيا بين خطي طول تسعة وخمس وعشرين درجة شرقاً، في حين يصل أقصى امتداد لها في الجنوب خط عرض ثمانين درجة ودرجة وخمس وعشرين جنوباً، أما في اتجاه الشمال فيعتبر خط عرض ثلاث وثلاثين درجة شمالاً، ويعد الحد الأقصى لامتداد البلاد في هذا الاتجاه، ويمتاز مناخ ليبيا بمميزات ملائمة للاستقرار البشري تؤثر بدرجة مباشرة في بناء الدولة وقوة كيانها السياسي والاقتصادي خصوصاً المستوطنات البشرية شمال البلاد وبعض أجزائها الجنوبية فالحضارات القديمة التي نشأت بالإقليم الشمالي لإفريقيا تدين في قيامها وتطورها و استمرارها للاعتدال المناخي (سويب، 2014: 5).

حيث تحتل ليبيا مساحة كبيرة من طرف القارة الأفريقية الشمالية، وتمتد حدودها من ساحل البحر المتوسط شمالاً وتستمر جنوباً إلى أن تلتقي مع حدود كل من جمهوريتي النيجر وتشاد، وأما شرقاً فتسير الحدود مع مصر والسودان، وغرباً مع حدود جمهوريتي تونس والجزائر (سويب، 2014: 5).

وتعد تضاريس ليبيا عموماً منبسطة تغلب عليها الصحراء، مع مرتفعات محدودة في الشمال الشرقي والغربي لا ترقى إلى أن تكون جبلاً، ولذا يمكن اعتبار ليبيا أرضاً منبسطةً ومتصلةً، وبالرغم من أن المنطق الجيوبوليتيكي لم يعد عاملاً حتمياً بسبب تقدم الاتصالات والمواصلات وغيرها من الوسائل إلا أنه في المقابل لا يمكن تجاهل هذا الدور بالكامل في دولة نامية مثل ليبيا، وفي المقابل تشكل مساحة الدولة عاملاً من عوامل القوة يتيح للدولة فرص التنوع وكثرة الموارد الطبيعية والمعادن وكذلك الموارد الزراعية (الكوت، 2015: 107).

وعند الحديث عن المحدد الجغرافي وتأثيراته على السياسة الخارجية الليبية يمكن القول أن لكل موقع جغرافي جوانبه الايجابية والسلبية فيما يتعلق بالدفاع أو التجارة أو ما يتصل بأمر السياسات الخارجية، فليبيا لها حدود مجاورة مع أربع دول عربية ودولتين أفريقيتين مما له تأثيره السياسي

الخارجي تجاه هذه الدول - إلى جانب تمتع ليبيا بشاطئ طويل من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، يجعلها ذات توجه عربي أوروبي له قوة خاصة تجاه كل من مالطا وإيطاليا وجنوب فرنسا واليونان وقبرص وتركيا. (البرناوي، 2000:180)

ومن حيث مدى تأثير الموقع الجغرافي لليبيا على السياسة الخارجية لها، تتمثل في حدودها مع الدول المجاورة، حيث استقرار أو تقلب هذه الدول المجاورة قد يؤثر على السياسة الخارجية الليبية خاصة في حال وجود نزاعات أو خلافات، كما حصل من خلاف بين ليبيا وتشاد فيما يخص قطاع أوزو الحدودي والذي بدأ عام 1990. (البرناوي، 2000:184)

أما من حيث الالتزامات الإقليمية، فإن موقع ليبيا المتوسط ما بين مشرق الوطن العربي ومغربه، وباعتباره قد احتلت من الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط أكثر من 1900 كم، فتأثيرات هذا الموقع تبدو واضحة من النواحي الامنية والاقتصادية والصحية على كل هذه الدول المجاورة، وأصبح لموقع ليبيا أهمية كبرى. (معلومات عن ليبيا، 2020)

فليبيا كدولة مغاربية افريقية هي التي نادى بالوحدة مع الدول العربية لأهمية هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول المغاربية في القضايا العربية القومية، فموقع ليبيا الجغرافي هو الذي دفع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا إلى محاولة الحصول على وقع قدم في ليبيا. (المودي، 2011:70)

كما أثر الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية اتجاه دول الاتحاد الإفريقي في أن يكون لها رصيد من العلاقات والتروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. (معلومات عن ليبيا، 2020)

خريطة جغرافيا ليبيا (الخريطة رقم 3)



<http://www.libya-unesco.org/arabic/libya-ar.htm>

المحددات البشرية

السكان من المحددات الأساسية والمهمة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة سلباً وإيجاباً فتعداد السكان وما يتمتعون به من قدرات علمية وإنتاجية يمكن الدولة من امتلاك العلماء ومفكرين ومبدعين على كافة الميادين، فهؤلاء يعتبرون تأكيداً على قدرة الدولة وكفاءتها، ومدى مشاركتها في هذا المجال على مستوى العالم والذي يسهل على رجال السياسة الخارجية من تأدية أعمالهم، فلهذا العنصر له أهمية كبيرة إلى جانب الأهمية العلمية إذ إن زيادة العدد في حجم السكان يُعطي للدولة قدرات

وامكانات دفاعية كبرى، فيجعلها قادرة على أن تخوض في سياسات خارجية بكافة أشكالها (البرناوي،

(2000: 167)

إلى جانب العدد البشري هناك عناصر أخرى مهمة أيضاً لها تأثير في فعالية العدد البشري

للسكان ومدى تأثيراته على السياسة الخارجية للدولة ومن أهمها:

- نسبة المتعلمين بين السكان.
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان.
- نسبة الشباب في التعداد السكاني.
- مستوى المشاركة السياسية بين السكان.
- التجانس العرقي واللغوي بين السكان.

فمدى قدرة الدولة على توظيف هذا العامل هو الذي سيحدد مكانة الدولة وقدراتها على التأثير

على الأطراف الدولية الأخرى وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فقد يتحوّل العدد الكبير من السكان

إلى عبء على الدولة، كما أن بعض الدول ذات العدد القليل من السكان استعاضت عن ذلك برفع

كفاءة وقدرة سكانها. (البرناوي، 2000: 173)

كما أن وجود جماعات متميزة عرقية أو دينية يؤثر على استقرار الدولة وقوتها، وتتعكس آثاره

على سياستها الخارجية، فبعض الدول تحوي جماعات لها امتدادات عرقية إلى ما وراء حدودها، وهذا

الامتداد قد يجعل بعض هذه الجماعات تدين بالولاء لجماعاتها في الخارج أكثر من ولائها للدولة،

وهذا الأمر قد يهدد الوحدة الوطنية للدولة، ويضعف سياستها الخارجية في مواجهة الوحدات الدولية

الأخرى.

وفي ليبيا جماعات من هذا النوع، ففي الجنوب توجد قبائل التبو التي يُعدُّ معظمها امتدادًا لقبائل من بعض دول الجوار منها تشاد، فيما يعيش جزءٌ منها داخل ليبيا، كما توجد قبائل الطوارق التي تستوطن مساحاتٍ واسعةٍ من الصحراء الكبرى، وتنتشر في عدة دول أهمها النيجر، وأغلبية هذه القبائل تتواجد في مالي والجزائر، أما الطوارق الليبيون فهم أقليةٌ تعيش في بعض مدن الجنوب الليبي ومنها غدامس، وعلى الجانب الشرقي من الحدود تعيش بعض القبائل الممتدة عبر الحدود الليبية المصرية (أهمها قبائل أولاد علي) لذا لا يمكن تمييز تركيبة السكان من التواحي الاجتماعية، لكنَّ الخطر الأكبر للقبائل الممتدة على الأمن القومي الليبي يأتي من الجنوب حيث الحدود الرخوة غير الخاضعة للسيطرة عليها بالكامل، كما أنَّ هذه الجماعات تعيش في ظروف قاسية تكادُ تتعدم فيها سبل الحياة مما يجعلها تلجأ إلى الأراضي الليبية، وهذا ما يجعلها منبئًا للمشاكل وعدم الاستقرار في ليبيا وفي المنطقة (الكوت، 2015: 109).

ويتميز الوضع السكاني في ليبيا بشكلٍ عام بالتجانس العرقي والديني بشكلٍ عام، بالإضافة إلى وحدة اللغة المستخدمة في الخطاب، رغم التباعد الجغرافي بين الكتلة السكانية الليبية الغربية والكتلة السكانية الشرقية والكتلة السكانية في الجنوب (البرناوي، 2006: 172).

ولقد وصل التعداد السكاني في ليبيا عام 2017 إلى 7 مليون و375 ألف نسمة، أما بالنسبة للطوارق لا يوجد أرقامٌ رسميةٌ حول تعدادهم، ولكن تتراوح أعدادهم بين 28 و30 ألفاً، والطوارق هي قبائل تسكن في الصحراء الكبرى وينتمون إلى البربر.

إلى جانب تلك الإيجابيات، هناك بعضُ السلبيات نذكر منها:

- ازدياد نسبة الأمية وفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن السنوات من 1985 - 1996 مما أدى ذلك إلى انخفاضٍ مباشرٍ في المستويات الثقافية والاجتماعية للمواطنين، وتدني نسبة المشاركة السياسية أو الاهتمام بالقضايا العامة خاصة مسائل السياسة الخارجية.

- قلة عدد السّكان في ليبيا من العوامل التي تُسبب قلقاً لدى صنّاع القرار السّياسيّ، باعتبار ليبيا دولةً فقيرةً من حيث عدد سكانها عام 1951، والذي شهد تطوراً بعد عام 1951.
- اتساع الرّقعة الجغرافية لليبيا مع عدم تناسب عدد السّكان بها، مع وجود تشتّتٍ وعدم تركّز السّكان إلّا بمناطق محدّدة، خاصة بالمدن السّاحلية. (البرناوي، 2000: 167)

المُحدّدات العسكريّة

العامل العسكري يعني كفاءة وقدرة الدّولة عسكرياً من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، والدّفاع عنها ضدّ أيّ مواجهات قد تحدث، وهذا العامل لا يقلُّ أهمية عن غيره من العوامل الأخرى، فله تأثيرٌ قويٌّ في السّياسة الخارجيّة للدّولة، وكذلك يعتبر أحد الوسائل التي تتحقّق بها السّياسة الخارجيّة. وحيث أنّه عامل مهمٌّ ومؤثّر في السّياسة الخارجيّة فتظهر قوته من خلال ما تقوم به الدّولة من امتلاكها لقوةً عسكريّةً كبيرةً، بالإضافة إلى إقامة التّدريبات العسكريّة الموسّعة والمكثّفة والتي تشمل كافة أفراد الدّولة القادرين على حمل السّلاح، وإنشاء الكليات والأكاديميات العسكريّة، إلى جانب قيام الدّولة بالتّصنيع الحربي، أضف إلى ذلك خبرة الدّولة المكتسبة من اشتراكها في معارك حربيةٍ سابقة، وما تقوم به الدّولة من توقيعها لاتفاقياتٍ وتحالفاتٍ مع الدّول القويّة والتي لها علاقات صداقة ومصالح مشتركة معها، وهو ما يُعرف باتفاقيات الدّفاع المشترك في بعض الأحيان، من أجل الحفاظ على الأمن القومي لها. (البرناوي، 2000: 224)

وعلى مستوى الدّول الإفريقيّة والشرق الأوسط، فلها قياداتٌ عسكريّةٌ مهمة لبلدانها، ومن بينهم ضباطٌ أصحاب رُتبٍ عالية، لهم دورٌ أساسيٌّ في الحياة السّياسية لبلدانهم، فمنهم من تقلّد مناصبٍ سياسيّة مدنيّة، ومنهم من استمر برتبته وواجبه العسكري إلى جانب استمراره في الحياة السّياسيّة، مما يؤكد أهمية العامل العسكري في السّياسة الخارجيّة. وليبيا كإحدى تلك الدّول تمتلك ترسانةً

عسكريةً متطورة وبأعدادٍ كبيرة، وتنتشر الوحدات العسكرية بكافة أنحاء البلاد، إلى جانب امتلاكها لمخازن الأسلحة بكافة مدن ليبيا، ما قد يفوق بعض الدول العربية الإفريقيّة، أيضًا وجود المدارس والكلّيات العسكرية والتي يتخرج منها ضباطٌ وأفرادٌ بكافة الأصناف، وكل هذا يؤكد بأنّ ليبيا لها قدرات عسكرية لا يستهان بها. (البرناوي، 2000: 225)

وقد أُسسَ الجيش الوطني الليبيّ في عام 2011 من قِبَل المجلس الوطني الانتقالي وذلك بعد أن هُزمَ الجيش الليبيّ السّابق الذي كان يتكون من كتائب قبلية وميليشيات بعضها تشاديّ وسوداني. وقد تعرضتُ مستودعات وقواعد الإمداد لأضرارٍ جسيمةٍ شكّلت تحديًا للجيش الجديد يتمثل بالأساس في إعادة بناء جزءٍ كبيرٍ من البنية التحتيّة العسكرية للبلاد. (بن حليم، 1992: 155)

مما سبق يتبين للباحث بان العوامل والمحددات الجغرافية كان لها دور في رسم سياسة ليبيا الخارجية فموقع ليبيا والثروات الاقتصادية الليبية تعد من مواطن القوة التي جعلت من ليبيا ذات أهمية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي.

الفصل الثالث

مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

تمهيد وتقسيم

سعت الدول الإفريقية إلى وضع حدٍّ للنزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية، فاتفقت معظم الدول الإفريقية على توحيد جهودها لتشكيل منظمة تضم معظم الدول الإفريقية أطلق عليها حين التأسيس اسم (منظمة الوحدة الإفريقية)، واستطاعت تلك المنظمة أن تتدخل لوضع حلولٍ لعدة أزماتٍ واجهت دول القارة الإفريقية، ولكن نتيجة للضعف الذي أصاب المنظمة في العديد من مؤسساتها حال دون استمرارها بالشكل المطلوب، الأمر الذي وضع الدول الإفريقية أمام خيارٍ جديد، وهو إما البقاء في حالة التفكك، أو إيجاد صيغةٍ لتطوير المنظمة التي أصابها بعض الضعف، وكان الخيار الثاني أثمر عنه تأسيس الاتحاد الإفريقي والذي جاء بمثابة تطوير لمنظمة الوحدة الإفريقية، لغرض تلافي وحلّ المشكلات والنزاعات التي حدثت بين بلدان وشعوب القارة الإفريقية.

وللإجابة عن السؤال الثاني والذي مفاده: ما هي مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي؟ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتبر من أهم مناهج البحث العلمي، حيث تناول الحديث عن مبادرات السياسة الخارجية اتجاه الاتحاد الإفريقي.

السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الاستقلال في عهد النظام الملكي عام 1951 وحتى قيام ثورة سبتمبر بقيادة العقيد معمر القذافي عام 1969 اتسمت بانحيازها الكامل للدول الغربية وحرصها على قيام علاقاتٍ قويةٍ معها، مما أدى إلى استمرار تأثير السياسات الغربية على ما تقوم به ليبيا من علاقاتٍ مع الدول الإفريقية، فيما يخص السياسة الخارجية خلال تلك المرحلة، حيث أنه خلال الفترة من 1958 إلى 1961 كانت القارة الإفريقية تُعقد فيها العديد من المؤتمرات، والتي ظهرت من

خلالها مُنظمة الوحدة الإفريقيّة في مايو 1961، وكانت مشاركة ليبيا في هذه المؤتمرات يتمّ بشكل تقليدي، وليس لها مواقف ثابتة حول القضايا المتعلقة بالدول الإفريقيّة.

فالدستور الليبيّ الصّادر عام 1951 أشار بأنّ ليبيا هي جزء من القارة الإفريقيّة، ومع ذلك لم يكن لها أيّ دور إيجابي تجاه إفريقيا، ويظهر ذلك من عدم الاهتمام للعلاقات معها، ومن حيث التمثيل الدبلوماسي الليبيّ لدى الدول الإفريقيّة فقد كان في أدنى حد له مما جعل ليبيا لا تقوم بدورها الكامل والفعال في ظل ما كانت تشهده إفريقيا خلال فترة الخمسينات والستينات من تطورات.

وبعد قيام ثورة سبتمبر 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي أصبح لليبيا ومن خلال سياستها الخارجيّة دور آخر مختلف، حيث صار دورها فاعلاً ونشطاً في العلاقات مع إفريقيا، إلى جانب التّعاون السّياسيّ والاقتصاديّ وكافة أنواع الأنشطة الأخرى المختلفة. (Aljazeera.net)

يعد الاتحاد الإفريقيّ وأحدًا من مشاريع التّكامل الإفريقيّ، وتتويجًا لجهود الوحدة الإفريقيّة، والتي تحقّقت بعد محاولاتٍ مُضنيةٍ من أجل تحقيق صيغةٍ للتقارب بين الشّعوب الإفريقيّة بعد الاستقلال، والتي عقدت لها عدة مؤتمراتٍ إلى أن تُوجتْ كلُّ تلك الجهود بتأسيس (مُنظمة الوحدة الإفريقيّة) بأديس أبابا في 25 مايو 1963، وقد واجهت تحدياتٍ عديدة أدت إلى ضعفها، وبالتالي شَعَرَ القادة الأفارقة بضرورة إيجاد صيغةٍ أخرى للتكامل في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وطُرحت بالفعل فكرة الاتحاد الإفريقيّ، فلم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقيّة دورٌ في التخفيف من الحروب الأهليّة داخل الدول الإفريقيّة. (دهب، 2014: 29)

ويتناول هذا الفصل مبادرات السياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتحاد الإفريقيّ من خلال المباحث التّالية:

المبحث الأول: الخارجيّة الليبيّة ودورها في تأسيس الاتحاد الإفريقيّ.

المبحث الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتحاد الإفريقيّ.

المبحث الثالث: مبادرات السياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه إفريقيا.

المبحث الأول ماهية الاتحاد الإفريقي

جاء تأسيس الاتحاد الإفريقي بعد سلسلة من الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الليبية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وخارجها؛ لتعديل صيغة التكامل والاندماج والتعاون بين الدول الإفريقية، وخاصةً بعد أدراك القيادة الليبية أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تعد قادرة على تلبية طموحات الشعوب الإفريقية في الوحدة والتقدم، ومواجهة المتغيرات العالمية الجديدة، وضرورة إيجاد أسلوب عمل جديد يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية الجديدة، بما يضمن للقارة الإفريقية الحفاظ على قدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الدوافع الرئيسية لإنشاء الاتحاد وتأثيره على السياسة الخارجية الليبية والتي يمكن للدراسة أن تجملها بالآتي:

- ظلت منظمة الوحدة الإفريقية بالرغم من طبيعتها القارية مجرد نادٍ للحكومات، فلا وجود للمشاركة الشعبية في أدائها بشكلٍ كلي تقريباً، بالرغم من الأفكار المهمة التي طرحها بعض المفكرين بهذا الشأن سواء قبل إنشاء هذه المنظمة أو في أثناء الإعداد لوضع الميثاق في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي في مايو 1963.

- عدم تحقق فكرة البرلمان الإفريقي كما في تجربة الاتحاد الأوروبي التي تحمّس لها بعض المفكرين والقادة الأفارقة، لذا لم تنتج الفرصة للأخذ بها مما جعل المنظمة في وضع مختلف بالمقارنة ببعض التجارب الإقليمية الأخرى كتجربة الاتحاد الأوروبي.

- التحديات التي باتت تواجه الدول الإفريقية على وجه العموم، والتي فرضت بإلحاح لضرورة التفكير في آليات جديدة تتمتع بقدرٍ كافٍ من المرونة والفاعلية لما يمكنها من الارتقاء بالعمل الإفريقي المشترك من أجل التصدي لهذه التحديات (دهب، 2014: 30).

بناءً على ذلك قرّر رؤساء الدّول والحكومات الإفريقيّة وعلى رأسها القيادة الليبيّة المتمثلة في سياستها الخارجيّة استبدالها بمنظمة إقليمية جديدة تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخليّة والخارجية التي تواجه القارة، وهي أيضاً حصيلّة جهود متواصلة للسياسة الخارجيّة الليبيّة على الصّعيد الإقليمي. وقد تسارعت الأحداث بهذا الاتجاه في السّنوات الأخيرة من القرن العشرين، وبدأت أولى الخطوات العملية بهذا الشّان في القمّة الإفريقيّة المُنعدّة في الجزائر في يوليو عام 1999، عندما دعت ليبيا رؤساء الدّول والحكومات الإفريقيّة للاجتماع في قمّة استثنائية في ليبيا لتدارس هذا العرض، وقد قبلت هذه الدّعوة للنّظر في الوثيقة الليبيّة ومناقشتها، وبالفعل عُقدت القمّة الإفريقيّة الاستثنائية في ليبيا في سبتمبر عام 1999م، وبعد النقاش وتبادل الآراء حول الوثيقة الليبيّة صدر إعلان سرت بتاريخ 1999/9/9 والذي قرّرت فيه الدّول المُجمّعة إنشاء منظمة الاتحاد الإفريقيّ، ثم جاءت الخطوة الرّسميّة لإعلان الاتحاد الإفريقيّ في قمّة ليبيا يومي (1- 2 مارس 2001)، وهي القمّة الاستثنائية الخامسة في تاريخ منظمة الوحدة الإفريقيّة، حيث تمّ الإعلان رسمياً إنشاء الاتحاد الإفريقيّ، وأصبح بذلك الاتحاد حقيقة قائمة من النّاحية القانونية، إلّا أنّه من النّاحية العملية وضمناً للانتقال المرن من صيغة منظمة الوحدة الإفريقيّة إلى صيغة الاتحاد الإفريقيّ اقتضى الأمر من رؤساء الدّول والحكومات الإفريقيّة الإذن بفترة انتقالية، إلى أن تمّ انعقاد قمّة ديربان بجنوب إفريقيا في يوليو من عام 2002، وبهذا الإعلان انتهى عمل منظمة الوحدة الإفريقيّة بعد أربعة عقود من قيامها، وتمّ قيام الاتحاد الإفريقيّ كبديل عنها (عمران، 2018: 143)،

ووضعت بذلك مجموعة نقاط تُشكّل الدّوافع لإنشاء هذا الاتحاد، وهي: (Aljazeera. Net, 1, 2010)

- الأخذ بمبادئ الوحدة الإفريقيّة والانتماء لها.
- التأكيد بأنّ لمنظمة الوحدة الإفريقيّة فعالية كبرى، ومتابعة التطوّرات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية لها على المستويين الدّخلي والخارجي.

- مواجهة تحديات القارة الإفريقية، وحق شعوبها في الاندماج الكامل فيها.
- الاستمرار والمتابعة في طريق نضال الشعوب الإفريقية، من أجل العيش الكريم والاستقلال والحرية.
- الوقوف في وجه التحديات المختلفة التي تواجهها، وأن تعالج واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- اكتمال الموافقة على النظام السياسي للاتحاد الإفريقي خلال القمة الإفريقية التي عُقدت بمدينة لوبي بجمهورية التوغو في 11 يوليو 2000.

تأسيس الاتحاد الإفريقي

شهدت الدورة العادية رقم (35) لرؤساء الدول الإفريقية والحكومات في يوليو 1999 أول لينات مسيرة إنشاء الاتحاد الإفريقي، وذلك بصور قرار بقبول ليبيا لاستضافتها لمؤتمر قمة استثنائية يُعقد في الفترة من 6 - 9 سبتمبر 1999؛ لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وإعداد القارة الإفريقية بما يضمن لها الحفاظ على مقدراتها في إطار عملي (عبدالحميد، 2004: 188).

وبناء عليه استضافت ليبيا بمدينة سرت خلال يومي 8، 9/9 1999 القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية وهي القمة التي صدر عنها في 9/9/1999 (إعلان سرت) حيث نصّ على ما يلي:

أ. إنشاء اتحاد إفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

ب. التَّعْجِيلُ بِمَسِيرَةِ إِدْخَالِ المَعَاهِدَةِ المَوْسَسَةِ لِلجَّمَاعَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ الإِفْرِيْقِيَّةِ إِلَى حَيْزِ التَّنْفِيْذِ وَتَحْدِيْدًا

فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَلِي: (وَفَاء، 2007: 65)

- ضَغْطُ المَدَّةِ الزَّمْنِيَّةِ لِمَرَاكِلِ تَنْفِيْذِ مَعَاهِدَةِ أبُوْجَا، وَقَدْ اسْتَهْدَفَتْ مَعَاهِدَةُ أبُوْجَا تَحْقِيْقَ الوَحْدَةِ

الإِقْتِصَادِيَّةِ الكَامِلَةِ لِلقَارَةِ خِلَالَ فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ أَقْصَاهَا 34 سَنَةً مَقْسَمَةً لِسِتِّ مَرَاكِلٍ مَتَعَابِقَةٍ، وَهِيَ:

• المَرْحَلَةُ الأُولَى: مَرَحَلَةُ تَعْزِيْزٍ وَتَدْعِيْمِ الجَّمَاعَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ القَائِمَةِ، وَتَسْتَعْرَقُ خَمْسَ

سِنَوَاتٍ كَحْدٍ أَقْصَى.

• المَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَسْتَهْدَفُ تَحْرِيْكَ الجَّمَاعَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ القَائِمَةِ نَحْوَ تَحْسِيْنِ أَوْضَاعِهَا،

وَتَسْتَعْرَقُ هَذِهِ المَرْحَلَةُ ثَمَانِ سِنَوَاتٍ كَحْدٍ أَقْصَى.

• المَرْحَلَةُ الثَّلَاثَةُ: وَهِيَ مَرَحَلَةُ إِنْشَاءِ مَنطِقَةِ تِجَارَةِ حَرَّةٍ، ثُمَّ اتِّحَادِ جُمْرِكِيٍّ لِكُلِّ تَكْتَلٍ، وَتَسْتَعْرَقُ

هَذِهِ المَرْحَلَةُ عَشْرَ سِنَوَاتٍ كَحْدٍ أَقْصَى.

• المَرْحَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَرَحَلَةُ إِنْشَاءِ اتِّحَادِ جُمْرِكِيٍّ عَلَى مَسْتَوَى القَارَةِ الإِفْرِيْقِيَّةِ وَمُدَّةُ هَذِهِ المَرْحَلَةِ

سِنَتَانِ بِحْدٍ أَقْصَى.

• المَرْحَلَةُ الخَامِسَةُ: وَهِيَ مَرَحَلَةُ تَأْسِيْسِ السُّوقِ المَشْتَرَكَةِ الإِفْرِيْقِيَّةِ، وَمُدَّةُ هَذِهِ المَرْحَلَةِ أَرْبَعِ

سِنَوَاتٍ بِحْدٍ أَقْصَى.

• المَرْحَلَةُ السَّادِسَةُ: وَتَسْتَهْدَفُ إِصْدَارَ عُمْلَةٍ إِفْرِيْقِيَّةٍ مُوَحَّدَةٍ، وَمُدَّةُ هَذِهِ المَرْحَلَةِ فِي حُدُودِهَا

الأَقْصَى خَمْسَ سِنَوَاتٍ.

- العَمَلُ عَلَى التَّعْجِيلِ بِإِنْشَاءِ المَوْسَسَاتِ المَنْصُوصِ عَلَيْهَا بِمَعَاهِدَةِ أبُوْجَا كَالْبَنْكِ المَرْكَزِيِّ

الإِفْرِيْقِيِّ، وَالاتِّحَادِ النَّقْدِيِّ الإِفْرِيْقِيِّ، وَمَحْكَمَةِ العَدْلِ الإِفْرِيْقِيَّةِ، وَبِصِفَةِ خَاصَّةٍ بِرِلْمَانِ عَمُومِ

إِفْرِيْقِيَا.

- تدعيم وتقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية والوحدة المنشودة.

ج. تفويض المجلس التنفيذي لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة.

ولقد تضمن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي قانونًا تأسيسيًا امتاز بأهميته بالنسبة إلى منظمة الوحدة الإفريقية، على الرغم من أن الاتحاد الإفريقي قد وضع في اعتباره الأهداف التي تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية (الإمام، 2004: 83).

خطابات العقيد معمر القذافي في الشأن الإفريقي

- كلمة العقيد معمر القذافي أمام مؤتمر الغذاء العالمي بالعاصمة الإيطالية روما خلال شهر ديسمبر 2009 جاء فيها ((إن الدول الغنية سرقت ثروات الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وعليها تسديد الدين، ويؤسفني جدًا أن أرى أن الأغنياء لم يحضروا هذا المؤتمر، وهذه رسالة واضحة جدًا لنا جميعًا بأن الأغنياء قرروا عدم المساهمة في حل مشكلة الأمن الغذائي العالمي، فهذه رسالة بأن كل واحد منا يهتم بنفسه، وكل دولة تبحث عن معيشتها وترشد مواردها وتحاول أن تقضي على الفقر إذا استطاعت وإذا لم تستطيع سوف تموت، فالأغنياء عندما لا يلتزمون بمساعدة هؤلاء ليس من حقهم هذا، لأنهم هم نهبوا ثروات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فعليهم دينٌ وملاحقة وحقٌ لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في اتجاه الدول التي استعمرتهم ونهبت ثرواتهم، فحتى المبالغ التي دائما يلوح بها بأنها ستقدم لهذه الدول معونة من المانحين الأغنياء لا تساوي إلا مقدارًا قليلًا من النهب الهائل الذي حصل لثروات العالم الثالث من قبل الاستعمار، وليس من حقهم أن يتهربوا من دفع الثمن، وارجاع الدين إلى أصحابه، وتعويض الذين نُهبَت ثرواتهم عن هذه الثروات التي نهبت. فنحن لا نستجديهم غير متسولين ولسنا شحاتين، نحن نطالب بحق

اغتصب، وينبغي على الفاو أن تعمل مصارف للبذور المحلية في كل دولة أو في كل إقليم وتحسن هذه البذور المحلية وإلا ستكون كارثة في المستقبل؛ لأن حتى الغذاء سيتم التحكم فيه من قبل الشركات الرأسمالية، فهناك الاقطاع الجديد يجب أن يُحارب وأن يُوقف، هناك الأغنياء وخاصة الأجانب يستولون على الأراضي الخاصة في إفريقيا بمساحات كبيرة، ثم يأتي الأغنياء ويشترونها بثمنٍ بخس، ويستغلون جوع الأفارقة، وربما في آسيا أمريكا اللاتينية نفس الشيء، ولكن مؤكد بأن في إفريقيا التي أتكلم باسمها أن الأغنياء يأتون ويستغلون فقر الأفارقة، ويدفعون لهم دراهم معدودة مقابل الأرض الإفريقية وهذا يحرم، كنتم كلكم صغار الفلاحين، فصغار الفلاحين تسلب منهم الأرض، ويستغلون حاجتهم للمال. الأغنياء الإقطاعيين الجدد وخاصة الإقطاعيين الأجانب يأتون إلى إفريقيا ويشترون هذه الأراضي ويحرمون صغار الفلاحين الذين أتكلم عنهم يحرمونهم من أرضهم وبالتالي يزداد الفقر)). [http:// archive.arabic.cnn.com](http://archive.arabic.cnn.com).

- كلمة العقيد معمر القذافي أثناء إعلان الاتحاد الإفريقي بمدينة سرت الليبية بتاريخ 1999/9/9 والذي تحدث في كلمته قائلاً: ((بأن موضوع التجارة العالمية لا يمكن أن تحل محل الدول الوطنية وتدبير أمورنا، نحن من نتدبر أمورنا، نحن من نتدبر أمورنا بأنفسنا، ونحن كلياً ضد منظمة التجارة العالمية ويجب أن تُلغى.

- نحن نشكو مرّ الشكوى من ما يُسمى بالمصرف الدولي (كابوس المصرف الدولي) وصادراته وإملاءاته التي دمّرت شعوبنا، وخلفت مشاكل كثيرة لشعوب العالم الثالث، فإذا كان دولياً فيجب أن يكون لنا جميعاً.

- شروط صندوق النقد الدولي حطمت إفريقيا بسبب هذه الأدوات العالمية.

- أمام إفريقيا خيارات، ونحن نطبّق خيارنا الآن وهو التّعاون مع جارتنا وصديقتنا وشقيقتنا أوروبا، نتعاونُ معها تعاونَ النَّدِّ لِنُدِّ، تعاونُ مثمر، فنحن قارةٌ غنيّةٌ، عندنا الخامات وعندنا الإمكانيّات، فلوّلا خامات إفريقيا وإمكانيّات إفريقيا وخيرات إفريقيا، لما استعمرت أوروبا إفريقيا؟ لأنّ إفريقيا غنيّةٌ ولأنّ أوروبا محتاجةٌ لإفريقيا، لكنّ إذا فشلنا في التّعاون بيننا، فإنّ إفريقيا عندها خيارات مثلما أوروبا عندها خيارات، فإنّ إفريقيا يمكن أن تتعامل مع أمريكا اللاتينية ومع أمريكا الشماليّة ومع الصّين والهند ومع الاتّحاد الرّوسيّ، نستطيع أن نُغير وجهتنا إلى أيّ كتلةٍ عالميّةٍ أخرى تحترم ثقافتنا وتحترم نظمنا، ولا تتدخّل في شؤوننا الداخليّة.

- الإرهاب نحن كلّنا ندين الإرهاب، ولازم نتحدّ ضدّ الإرهاب، لكنّ لا بد أن نعرّف الإرهاب، فالقنبلة الذريّة إرهاب، والصّواريخ العابرة للقارات إرهاب، وحاملات الطّائرات إرهاب، صندوق النّقد الدّولي إرهاب، سياسة المّصرف الدّولي إرهاب، قواعد منّظمة التّجارة العالميّة إرهاب، القاعدة إرهاب، التطرّف الإسلاميّ إرهاب، بن لادن إرهاب، وهذه كلّها إرهاب، ولكنّ القنبلة الذريّة والقنبلة اليدويّة مثل بعض، ولكنّ كيف الذي يمتلك القنبلة الذريّة مش إرهاب والذي يمتلك القنبلة اليدويّة إرهاب؟! فهذه مقاييس غير معقولة.

- إذا أردتم التّعامل مع إفريقيا فيجب التّعامل مع إفريقيا كوحدةٍ واحدة، إفريقيا ككتلةٍ واحدة، كسوقٍ واحد، ولكن التّعامل مع أقاليم شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وشمال إفريقيا وجنوب إفريقيا هذا من ضمن الأشياء التي أدت إلى إجهاض التّعامل بين أوروبا وإفريقيا. أو الكفّ عن التّعامل مع الأقاليم الإفريقيّة كلّاً على حدا، فيجب أن يتعامل الاتّحاد الأوروبي مع الاتّحاد الإفريقيّ، فأوروبا كتلةٌ واحدة وإفريقيا كتلةٌ واحدة، وإلا سيفشل تعاونهم.

- نحن أمامنا قضايا دوليّة اقتصاديّة وغير اقتصاديّة تحتاج إلى تعاونٍ وتنسيقٍ أو حتى تحالفٍ أوروبيّ إفريقيّ لكي ننفذ العالم، ونخلق عالمًا جديدًا خاليًا من القرصنة والإرهاب، نحاول أن

يكون خاليًا من المرض والجوع، ولكن نحن لم نجد شيئًا يمنع عنّا الجوع والمرض ولا يأخذُ بيدنا، بل بالعكس، نجد التدخل في شؤوننا الداخليّة، حيث تقول التقارير عكس مكانها، متوقعًا من اتفاقيات التعاون بين أوروبا وإفريقيا وحتى الكاريبي تحولت كثير من دول أقل نموًا، كما انخفضت القوى الشرائية في معظم الدّول)). <http://archive.arabic.cnn.com>

دور ليبيا في دعم وإنشاء الاتحاد الإفريقي

إنّ نشأة كلٍ من مُنظمة الوحدة الإفريقيّة الاتحاد الإفريقيّ كانت استجابةً للوضع الدّولي القائم في تلك الفترة، فالوضع الدّولي في فترة الستينيات من القرن الماضي هو الذي فرض على الدّول الإفريقيّة إنشاء مُنظمة الوحدة الإفريقيّة، وهو الذي حدّد مهام وأولويات عمل هذه المُنظمة، والوضع القائم مطلع عقد التسعينيات فرض أيضًا على الدّول الإفريقيّة وعلى رأسها ليبيا تغيير مُنظمة الوحدة الإفريقيّة بمنظمةٍ جديدةٍ تواكبُ متطلبات عصر التكتّلات الدّوليّة ومواجهة المتغيرات العالمية الجديدة. وقد جاءت مُنظمة الوحدة الإفريقيّة في ظروفٍ صعبةٍ جدًّا تختلف عمّا هي عليه في الاتحاد الإفريقيّ، حيث كان عددٌ من الدّول الإفريقيّة ترزح تحت سيطرة الاستعمار الغربي وتكافح من أجل استقلالها. فالهدف الأساسي من هذه المُنظمة جاء لمساعدة الدّول الإفريقيّة في الحصول على استقلالها في المقام الأول، وخلق تكتّلات ضاغطةٍ دبلوماسيةً وسياسيًا ومعنويًا لتحقيق الاستقلال الوطني، ومعالجة بعض القضايا الإفريقيّة كالقضايا المتعلقة بالحدود والتمييز العنصري، وخلق بعض التنظيمات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة؛ لتحقيق الحد الأدنى من التّكامل الاقتصادي بين الدّول الإفريقيّة. أمّا الاتحاد الإفريقيّ فقد جاء من خلال مبادرةٍ جديدةٍ تمتّ الدعوة لها من قبل ليبيا لمواجهة التّطورات العالمية الجديدة عن طريق استحداث عددٍ من الهيئات أنيط بها مهامٌ قد تُلبّي طموحات الشعوب الإفريقيّة، كما طالبت هذه التغيرات الجديدة عدة جوانب، وخاصةً فيما يتعلق بحقّ الاتحاد

التدخل في إحدى الدول الأعضاء وفقاً لظروف معينة تتسم بالخطورة لإعادة السلام والأمن، حيث استحدث الاتحاد الإفريقي عام 2004 "مجلس السلام والأمن" والذي أنيط به إرسال بعثات سلام لدول الأعضاء في الاتحاد (عمران، 2018: 165).

ويُعد الاتحاد الإفريقي بالنسبة للبيبا البعد الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي في مواجهة التكتلات العالمية، كما يمثل الغطاء الشرعي والقانوني في طرح بعض التوجهات التي تؤمن بها الدبلوماسية الليبية اتجاه القضايا الإقليمية والعالمية، وخاصةً فيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية الإفريقية. (عاشور، 2005: 74)

فالساسة الخارجية الليبية قد وجدت أن إفريقيا اليوم بحاجة إلى اتحاد يقف بينها وبين القوة الكبيرة؛ حتى لا تتكرر مأساة النصف الأخير من القرن التاسع عشر من جديد على نحو أكثر قسوة وإيلام. فالظروف التاريخية منذ بداية السباق الاستعماري الأوروبي على إفريقيا، تُشير إلى تخوف الأوروبيين من قيام دولة إفريقية عظمى، لذلك عملوا على اتباع سياسات تضمن تبعية الدول المستعمرة لهم، بل واعتبار أراضيها جزءاً من التراب الأوروبي، والحيلولة دون قيام قوة إفريقية، إلا أن هذه الظروف نفسها قدمت الدليل على إمكانية قيام هذه القوة، فوضعت الدورة العادية الخامسة والثلاثين للقمّة الإفريقية المنعقدة في الجزائر من 12-14 يوليو 1999 أولى لبنات قيام القوة الإفريقية الموحدة بقبول الدعوة المقدمة من القيادة الليبية بشأن استضافة ليبيا لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة في 1999/9/9 وهو مؤتمر سرت الذي أُعلن فيه إنشاء الاتحاد الإفريقي، ووافقت الدورة السادسة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات المنظمة رسمياً في 11 يوليو 2000 على اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد، ووقعت سبع وعشرون دولة على الوثيقة عند اختتام الدورة (حجاج، 2001: 92-93).

وكان المهم بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية هو تحقيق الوحدة الإفريقية أيًا كان الشكل التنظيمي لها، وتحقيق وحدة إفريقية لمواجهة العولمة، ولوقف استغلال القارة الإفريقية من قبل الأطراف الخارجية، لذلك قدمت ليبيا مشروعًا بديلاً يدعو إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي. (الجري، 2009: 89).

واستطاعت ليبيا من خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي عام 2009 أن تتخذ العديد من التوصيات والتي تُشكّل نقلةً نوعيّةً في عمر الاتحاد كان أهمها:

تحويل مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سلطة الاتحاد، ويتضمن هيكل السلطة الجديدة تسع وزارات تدرج مهامها في الآتي: الحدّ من الفقر، وحرية تنقل السلع والافراد، ومشاكل البنية التحتية الإقليمية والقارية، والتغيرات المناخية، والأوبئة، وفي مجال البحث العلمي، والمفاوضات على مستوى التجارة الدوليّة. وكل ما يتعلّق بميادين السلام، ومكافحة المخدرات. والتنسيق في المسائل الدوليّة.

وبادرت ليبيا خلال الاجتماعات التي عُقدت على هامش أعمال قمة كانون الثاني في طرابلس عام 2009 بطرح العديد من الأفكار غير التقليدية والمبادرات الجديدة، خاصة في بعض الموضوعات الإستراتيجية منها:

- قمة (نيباد) NEPAD وهي مبادرة انطلقت لتنمية إفريقيا، حيث انطلقت من مقرّ الاتحاد الإفريقي بعض الاجتماعات لمراجعة آلية عمل تجمع دول الساحل والصحراء، وقمة البحيرات العظمى والاجتماع الخاص بظاهرة القرصنة، وقمة رؤساء دول مجلس السلم والأمن، إلى جانب تخصيص الاتحاد _ بناءً على طلب ليبيا _ يومًا كاملًا لمناقشة سبل تفعيل الحكومة الاتحادية وإنشاء الولايات المتّحدة الإفريقية.

- وأكدت ليبيا على أن ما تحقق في ظل تجمع دول الساحل والصحراء من تنمية اقتصادية للدول الأعضاء، قد يعود بالنفع على منظومة الاتحاد الإفريقي، باعتبار أن تجمع الساحل والصحراء

هو القاطرة التي تتولى جهود التنمية داخل الاتحاد كونه يضم عدد كبير من الدول الإفريقية ، ويعد قاعدة هرم للاتحاد الإفريقي ويضم نحو نصف شعوب القارة، بالإضافة إلى أنه يمثل أكبر تجمع إقليمي في أفريقيا، وهو يعتبر نموذج ملائم لمناقشة الأفكار الوجودية والاندماجية، وملتقى المقترحات والمشاورات اللازمة قبل اتخاذ أي قرار وحدوي، كما يسعى تجمع دول الساحل والصحراء إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل وفقاً لاستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة وإزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء.

- كما احتضنت قاعدة طرابلس الجوية الاجتماع الثالث لرؤساء أركان جيوش شمال أفريقيا في إطار القوة الإفريقية الموحدة لبحث الترتيبات الخاصة باستكمال بنائها (عمران، 2018: 161).

تجمع دول الساحل والصحراء

نشأ هذا الاتحاد من خلال مبادرة ليبية في شهر فبراير 1998 ليُضاف إلى الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا وكان من أسباب إقامة هذا التجمع هو بعض الظروف منها مسألة التكتلات الإقليمية، وما يتعلق بالظروف الإقليمية والدولية التي كانت ليبيا قد مرت بها، مما جعلها تتخذ القرار في إقامة هذا التجمع، حيث كانت ليبيا تسعى قبل ذلك لإقامة تكتلات وتجمعات على الصعيد العربي، تهدف من خلالها إلى مقاومة الاستعمار، ولم تنجح السياسة الخارجية الليبية في تحقيق ما كانت تسعى إليه مع الدول العربية في هذا المجال، مما اضطرها إلى إقامة توجهات أخرى جديدة، ومنها إقامة تجمع دول الساحل والصحراء، ومن الدول الإفريقية الأعضاء التي كانت في هذا التجمع: (الليبية، وجامبيا، والسنغال، وبوركينا فاسو، والسودان، إفريقيا الوسطى،

واريتريا، والنيجر، ومالي، وتشاد، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، وتونس، والصومال).
(معتوق: 2008، 235)

ومن أهداف تجمع دول الساحل والصحراء: (إبراهيم، 2020)

- الوُوقف في وجه القوى العالمية لِمنعها من اختراق وتشكيل وتخطيط خريطة إفريقيا وفق توجهها وتصورها وما يتوافق مع مصالحها.

- التكامل والاندماج بين دول القارة الإفريقية باعتبارها مشتركة من حيث العرق والتراب، لمواجهة الدول الغربية والدولية.

- العمل على استغلال الإمكانيات الاقتصادية الكبرى لدول القارة الإفريقية واستثمارها.

وأكدت ليبيا على أنّ ما تحقّق في ظل تجمع دول الساحل والصحراء من تنمية اقتصادية للدول الأعضاء، قد يعود بالنفع على منظومة الاتحاد الإفريقي، باعتبار أنّ تجمع الساحل والصحراء هو القاطرة التي تتولى جهود التنمية داخل الاتحاد، كونه يضمّ عددًا كبيرًا من الدول الإفريقية، ويعد قاعدة هرم للاتحاد الإفريقي، ويضمّ نحو نصف شعوب القارة، بالإضافة إلى أنّه يمثل أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، ويُعتبر نموذجًا ملائمًا لمناقشة الأفكار الوجودية والاندماجية، ومُلتقًا للاقتراحات والمشاورات اللازمة قبل اتخاذ أي قرار وحدوي. (معتوق، 2008: 237)

كما احتضنت قاعدة طرابلس الجوية الاجتماع الثالث لرؤساء أركان جيوش شمال إفريقيا في إطار القوة الإفريقية الموحدة لبحث الترتيبات الخاصة باستكمال بناءها (عمران، 2018: 161).

فالالاتحاد الإفريقي أنشئ من أجل بناء وتعزيز مستقبل القارة الإفريقية ووحدة شعوبها، لما لهذا الاتحاد من أهمية كبرى في يعزز قوتها، فنهضة إفريقيا هي مسؤولية تقع على شعوب هذه القارة، كما أنّ إفريقيا تتعرض لهجمات غربية ونهب خيراتها إلى جانب محاولة من العالم الغربي لتهميشها

سياسياً واقتصادياً، وكانت هذه من الأسباب التي جعلت الشعوب الإفريقية تتوجه إلى الاتحاد الإفريقي من أجل الحفاظ على التكامل الاقتصادي وتحقيق الوحدة السياسية. (بوابة الشروق، 2020)

كما أنّ الاتحاد الإفريقي هو نقطة تحولٍ من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والخروج من دائرة الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية إلى الاستقرار والأمن وتحقيق السلام، مما يجعل من القارة الإفريقية قارةً تنعمُ بالتنمية والاصلاحات الاقتصادية المطلوبة، إلى جانب تطلُّع شعوب القارة إلى أن يكون الاتحاد وفق مكوناته الجديدة بكامل مؤسساته المختلفة بأشكالها الجديدة هو الإطار المطلوب تحقيقه والوصول إليه، وبهذا يتم نقل إفريقيا من التهميش والإهمال الدولي إلى الوضع المناسب من الاهتمام والتعاون، والدخول في شراكاتٍ بناءً مع كامل دول العالم، لما يخدم مصلحتها ومصلحة مواطنيها، وبهذا التكامل الإقليمي والاقتصادي دخلت القارة الإفريقية مع الاتحاد الإفريقي، وتشكّلت لها مرحلة جديدة من تاريخها. (معتوق، 2008: 239)

وبهذا يأتي دور السياسة الخارجية الليبية المُتمثل في الدبلوماسية الليبية لتقف وراء هذه القضية بكلّ ثقلها، وذلك بعد اخفاق الخارجية الليبية بارتباطها مع العالم العربي، حيث أبدت دول إفريقيا مُساندتها إلى جانب ليبيا، وتحدت دول إفريقيا العقوبات التي فُرضت على ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب عقوبات مجلس الأمن، وقامت هذه الدول الإفريقية بحرق الحصار الجوي على ليبيا، مما سجّل لها مواقف إيجابية اتجاه ليبيا. (رضا، 2010: 121)

وهكذا استطاعت هذه القوى الإفريقية خرق الحصار الجوي الذي فُرض على ليبيا عام 1992 من قبل الدول الغربية، ويُحقق الاتحاد الإفريقي دورًا استراتيجيًا في ليبيا، فهو يخدم الأمن القومي الليبي بما تُمثله إفريقيا من قوة مادية وبشرية. وتُعد القارة الإفريقية ذات قدرات كبيرة وإمكانات عظيمة، وإنّ توحيد تلك الإمكانيات الهائلة، وتكثيف الجهود من أجل تكوين اقتصادٍ إفريقيٍّ موحد في

إطار الاتحاد الإفريقي من شأنه أن يحقق نموًا اقتصاديًا كبيرًا لكل الدول الإفريقية وليبيا إحداها. ونجاح الأفارقة في إعلان قيام الاتحاد الإفريقي يمكن أن يكون السبيل للخروج بالقارة الإفريقية من حالة التهميش والتبعية من خلال ترسيخ التقاليد الديمقراطية، وتأمين السلم والاستقرار، وتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى الوطني، واحتواء الصراعات وحلها على المستوى الإقليمي، ودفع الجماهير للمشاركة في عملية التنمية، لتصبح إفريقيا ذات قيمة لشعوبها، وتفرض على الآخرين النظر إليها باحترام واهتمام، وهذه هي أهم أهداف التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية (الجري، 2009: 94).

دول الاتحاد الإفريقي وموقفها تجاه السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011

فور سقوط نظام القذافي حتى توالى القرارات والبيانات الرسمية من أغلب دول العالم، مُعترفةً بالمجلس الانتقالي ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، بينما الدول الإفريقية كان لغالبيتها مواقفًا متضامنةً مع القذافي، لارتباطها مع نظامه بعلاقات قوية، حيث إن بعض الدول الإفريقية اتخذت قراراتٍ برفضها ما وصلت إليه الأوضاع في ليبيا، في حين قامت بعض الدول الأخر بالتأييد رغم تعاطفهم مع القذافي، بالإضافة إلى أن البعض الآخر كان موقفه محايدًا وغير واضح، وكان موقف دولة جنوب إفريقيا من أكثر المواقف وضوحًا من خلال التعاطف مع نظام القذافي، وقد تبين ذلك من خلال قرارها برفض طلب تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع للأمم المتحدة بالإفراج عن الأرصدة الليبية المجمدة، ولقد كان ذلك من خلال قرارٍ دولي لغرض مساعدة المجلس الوطني الانتقالي الليبي في تسيير شؤون البلاد. وكان موقف جنوب إفريقيا في هذا الأمر هو الثاني في تنفيذ ذلك، ومطالبة مجلس الأمن الدولي بمعرفة موقف الاتحاد الإفريقي من خلال اعترافه بالمجلس

الانتقالي، وهناك دولٌ كان لها مواقفٌ غير مؤيدةٍ لثورة 17 فبراير، مما أعتبره المجلس الانتقالي موقفًا مؤسفاً. (أبو رقيقة، 2016: 638)

أما دولة تشاد والتي تجاور ليبيا من الجنوب الليبي، فقد سبق للمجلس الانتقالي توجيه اتهام لحكومتها بمشاركة القذافي ضد ثورة 17 فبراير، وعن موقف السودان التي تحده ليبيا من الجنوب الشرقي، فكان متحفظاً أحيانا وبالتأكيد الحذر للثورات وأحياناً أخرى بشكلٍ يعكس مدى عدم وضوح العلاقات بين البلدين على مرّ العقود الأربعة الأخيرة. ومن الدول الإفريقية التي تقرر بالتأييد أحياناً مع تحفظها بشيء من التقدير للقذافي دولة بوركينا فاسو، فقد عرضت تلك الدولة والتي تقع غرب القارة الإفريقية على القذافي اللجوء إليها، وفي نفس وقت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، باعتباره السلطة الوحيدة التي تمتلك الشرعية في ليبيا. هناك دول أخرى مثل: نيجيريا، والسنغال، وأثيوبيا، قررت الوقوف إلى جانب ثورة 17 فبراير واعترفت بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً للشعب الليبي، ودعت الاتحاد الإفريقي إلى القيام بتأييده. (البليعزي، 2009: 85)

إنّ ما يفسّر اختلاف مواقف الدول الإفريقية في قراراتها هو ارتباطها بالمصالح الاقتصادية والاعتبارات السياسية الأيديولوجية لكلّ دولة، فالدول الإفريقية تخشى من انتهاء نظام القذافي، وذلك يكون مؤثراً على اقتصاداتها، حيث إنّ حكومة القذافي وضعت الأموال كاستثمارات في العديد من تلك الدول الإفريقية تنوعت بين فنادق ومزارع ومحطات وقود وشركات اتصالات وغير ذلك الكثير، إلى جانب أنّ نظام القذافي كان يُعتبر من أكثر المساهمين الخمسة في ميزانية الاتحاد الإفريقي، وبهذا قد يكسب تصويتهم من أجل الفكرة الخاصة به وهي تكوين الولايات المتحدة الإفريقية، والتي كان يدعو لها العقيد القذافي. (محمد وعلي، 2005: 267)

ولكنّ العلاقات التي تُبنى على مصالح اقتصادية واعتبارات سياسية ستتغير وفق تقلّب الظروف، أما من جانب الحكومات الإفريقيّة التي كان لها مواقف معادية للثورة الليبيّة أو الدّول التي لزمّت الوقوف المحايد، فكّلها كانت بسبب الضّغوط الاقتصاديّة الدّوليّة بإرغامها التعامل مع ليبيا ما بعد القذافي، بمنطق أنّ الدّول أبقى من الأفراد. (أبو رقيقة، 2016: 641)

فالسّياسة الخارجيّة الليبيّة بطرحها لمشروع إقامة الاتحاد الإفريقيّ، كانت تسعى لتوحيد القارة الإفريقيّة من جهة، وحلّ المشكلات التي تعاني منها المنظّمة من جهة ثانية، وتفعيل دور تجمع دول السّاحل والصّحراء في تقريب الوحدة الاقتصاديّة الإفريقيّة التي تُعد الرّكيزة الأساسيّة لنجاح أيّ اتحادٍ إقليميّ أو قاريّ وفقاً لتجارب الآخرين من جهةٍ ثالثة، ومن جهةٍ رابعةٍ إضافاً بُعدٍ آخر للوحدة الإفريقيّة عن طريق المشاركة الشّعبيّة التي افتقدت إليها المنظّمة ليصبح الاتحاد ذو أبعاد سياسية واقتصاديّة رسمية وشعبية لتحقيق هدف إقامة الولايات المتّحدة الإفريقيّة (الجري، 2009: 94).

المبحث الثاني وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

المقدمة

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استخدام العديد من الأدوات اللازمة لتنفيذها وترجمتها بشكلٍ يخدم مصلحة الدولة، وقد يختلف تحقيق ذلك من دولةٍ إلى أخرى، فالدول تختلف في استخدامها لتلك الأدوات، فمنها من يستخدم كل الأدوات المتاحة لديها ومنها من يستخدم بعضها، وقد استخدمت السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا الأدوات المتعارف عليها في السياسة الخارجية، والمتمثلة في الوسائل الدبلوماسية والوسائل العسكرية والأمنية، وكذلك الوسائل الإعلامية التي شكلت نقطة تواصل بين الدول الإفريقية، كل هذه الوسائل اتخذت منها ليبيا مُطلقاً لتنفيذ سياستها الخارجية.

الوسائل الدبلوماسية

استخدمت ليبيا بفاعلية الوسائل الدبلوماسية في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على المستويين الثنائي والجماعي، ووضعت جملةً من الأهداف والمصالح والإيديولوجيات على رأس قائمة المهام الدبلوماسية، مستخدمةً في ذلك الدعم المادي والسياسي الكامل من أجل تحقيقها، وركزت على المستوى الثنائي في توسيع مجال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول الإفريقية من خلال فتح سفارات لها في معظم الدول الإفريقية، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي معها، أما على صعيد التعاون الجماعي فقد عملت ليبيا على تفعيل الأطر والمؤسسات ذات الطابع الجماعي وتوظيفها ضمن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الليبية في تنفيذ سياساتها اتجاه إفريقيا، وقد لعبت دوراً كبيراً في تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وأنشأت تجمعاً إقليمياً أطلق عليه اسم تجمع دول الساحل والصحراء، ومن خلال هذه الأطر استطاعت ليبيا رسم

دورٍ سياسيٍ واقتصاديٍ جديدٍ لها في إفريقيا، مكنها من لعب دورٍ فاعلٍ في القارة، والتدخل لحلّ العديد من النزاعات فيها كالتزاع في دارفور، محققةً نتائج جيدة على كلّ الأصعدة (عمران، 2018: 45).

وتتنوع البعثات الدبلوماسية والقنصليات الليبية على كافة دول القارة الإفريقية، ويصل عدد تلك البعثات إلى خمس وأربعين بعثة دبلوماسية وقنصلية، وهي تحمل مسميين هما: المسمى الأول مكتب الإخوة: وهي تطلق على مكاتب البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الدول العربية، وتشمل جمهورية مصر العربية، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، والصومال، واريتريا. والمسمى الثاني: المكاتب الشعبية، وهي تطلق على مكاتب البعثات الدبلوماسية والقنصلية على بقية الدول الإفريقية غير العربية، ولأهمية إفريقيا في السياسة الخارجية الليبية فقد أنشأت إدارة تابعة للخارجية الليبية تختص بمتابعة العلاقات والتطورات السياسية مع الدول الإفريقية، وتأثير تلك السياسات على ليبيا، وتهتم أيضًا هذه الإدارة بشؤون منظمة الوحدة الإفريقية، ومن ثمّ الاتحاد الإفريقي وبكل القضايا الإفريقية (البرناوي، 2006: 373).

تقوم البعثات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا بدورٍ نشطٍ وفعالٍ يتواءم مع طبيعة الدور الليبي في القارة والذي كان في تصاعدٍ مستمرٍ منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين وصلًا إلى ذروته بإعلان الاتحاد الإفريقي. (بلوافي وصديقي، 2015: 275)

ويمكنُ تناول أهداف البعثات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا في النقاط التالية:

1. خصوصية الدور الليبي: امتدت خصوصية الدور الليبي في إفريقيا لتصبغ الدبلوماسية الليبية في

إفريقيا بصبغةٍ تتواءم مع ذلك الدور، وقد تمثلت خصوصية الدور الليبي في إفريقيا فيما يلي:

(كاظم، 2002: 64)

أ. الدور الداعي إلى الوحدة الإفريقية: حيث انفردت الدبلوماسية الليبية على مستوى القارة بالسعي الدؤوب، والجهد الوافر، والهدف النبيل الذي ينبعث من ظروف القارة ويرمي إلى رقيها وتقدمها الدبلوماسي، ويُعد الدور الأساسي في العديد من المحاولات الوحدوية، وعلى رأسها قيام الاتحاد الإفريقي ومن قبلها اتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء الذي ظلّ حلمًا يراود أبناء القارة على مدى أكثر من نصف قرن.

ب. تسخير الإمكانيات والمادية والبشرية لدعم شعوب إفريقيا: حيث يتطلب الدور السابق بخصوصياته تسخير إمكانيات بشرية من خلال الكوادر الفكرية الأكاديمية من أبناء الشعب الليبي التي تنبث القضايا الإفريقية وتناولتها بالدراسة والبحث، وتسليط الضوء عليها في المحافل والمنتديات الفكرية والثقافية، بالإضافة لتوفير الإمكانيات المادية، فقد رصدت ليبيا العديد من الموارد المادية للمساعدة في القيام بذلك الدور ومساعدة الدول الإفريقية.

ج. الدور الليبي ملتقى للدول العربية والإسلامية والإفريقية، حيث إنّ الدور الليبي يفرض على الدبلوماسية الليبية أن تتحرك على ثلاثة محاور، وهي: المحور العربي، والمحور الإسلامي، والمحور الإفريقي، وتعتبر ليبيا رأس رمح تلتقي فيه المحاور الثلاثة لتكون إطارًا ثقافيًا وفكريًا بين الإسلام والعروبة والإفريقية.

2. توطيد العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الإفريقية: تقوم البعثات الليبية في دول القارة الإفريقية بدور مهم للغاية في توطيد العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الإفريقية من الناحية السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والحضارية، وهذه البعثات تحتاج إلى كوادر بشرية على درجة عالية من التأهيل والإعداد؛ للقيام بهذه المهام العريضة.

3. مدّ جسور التفاهم والتّحاور حول القضايا الإفريقيّة: تهتمّ البعثات الدبلوماسية الليبيّة في إفريقيا بتكثيف الآراء حول القضايا الإفريقيّة والدّفع بها إلى المحافل الدوّليّة والمننديّات العالميّة وتوصيلها إلى القوى العالميّة، وفي ذلك تحقيقاً لطموحات القارة في التّقدم والرّقي.

4. التّبشير بالأيديولوجية الفكرية: حيث أخذت تتبنى البعثات الليبيّة في إفريقيا الدّعوة للأطروحات والأفكار الليبيّة في الممارسة السياسيّة المتمثلة في النّظام السّيّاسيّ في ليبيا في تلك الفترة، وتتمّ هذه الدّعوة من خلال آليتين: الأولى هي عملية فكريّة تتمّ من خلال النّدوات والمننديّات والمؤتمرات رفيعة المستوى، والثّانية عملية حركية تتمّ من خلال دعوة الكوادر البشريّة الإفريقيّة لزيارة ليبيا والوقوف على تجربة النّظام السّيّاسيّ في ليبيا (عمران، 2018: 48-49).

وقد قدّم القذافي رؤيته الخاصة للقضايا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة من خلال ما أسماه بالنظرية العالميّة الثّالثة، التي تضمنها الكتاب الأخضر. كما جاء في الكتاب الأخضر "من تحزب خان" (ربيع ومقلد، 1994: 69)

كما كانت تتصدى الدبلوماسية الليبيّة للتدخلات الدوّليّة على مُختلف الأصعدّة في شؤون دول القارة، ويتمثل هذا الدور وما يحمله من خصائص الرّيادّة والإنسانيّة والمسؤوليّة على الدبلوماسية الليبيّة، وقد تتضارب مع سياسات بعض القوى العالميّة أو الإقليميّة على تراب القارة الإفريقيّة، فعلى المستوى الإقليمي هناك السياسة الإسرائيليّة السّاعية إلى التّدخل في الشؤون الدّاخليّة لدول القارة، وعلى المستوى العالمي هناك الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبعض الدّول الغربيّة الأخرى التي تسعى أيضاً للتدخل في الشؤون الدّاخليّة للقارة، وقد كانت الدبلوماسية الليبيّة لهذه التدخلات بالمرصاد وتصدت لها بأدوات وآليات مختلفة. حيث استطاعت الدبلوماسية الليبيّة النّشطة في إفريقيا أن تُنقذ الدّول الإفريقيّة بعدالة القضيّة الليبيّة في أزمتها مع الغرب، وذلك ببرز بشكل واضح خلال قِمّة

(واقادوجو) سنة 1998، حين اتخذ قادة الدول الإفريقية قراراً يقتضي بمنح الدول الغربية مهلة ثلاثة أشهر لإنهاء الحصار الجوي على ليبيا، ومن ثم قام رؤساء بعض الدول الإفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم وزيارة ليبيا (فرج، 2001: 29).

الوسائل الإعلامية

منذ مطلع عقد التسعينيات وعلى أثر المتغيرات العالمية الجديدة شهدت وسائل الإعلام الليبية حملات إعلامية مكثفة لإقناع الجماهير الليبية بضرورة التوجه للقارة الإفريقية باعتبارها الملاذ الآمن بعد فشل ليبيا في تحقيق الوحدة العربية الشاملة، خاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وكهدفٍ استراتيجيٍّ يخدم الدور الليبي في مواجهة القوى الغربية التي تتطلع لفرض سيطرتها على دول العالم باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. (العوكلي، 1994: 51)

وتتمثل أهداف الإعلام الليبي تجاه إفريقيا بالآتي: (الشريف، 2005: 154).

- تجسيد الهوية الثقافية الواحدة، والحفاظ على وحدتها.
- طرح البديل الثقافي والإعلامي الإبداعي الجماهيري المتحرر، بما يخدم القضايا الإفريقية.
- خطاب إعلامي يرمي إلى نشر الثقافة الجماهيرية، وربط المواطن الإفريقي بقضايا أمنه، و وحدته، والقضايا الإنسانية العادلة.
- مد التعاون بين المؤسسات الإعلامية الإفريقية والعالمية بما يخدم المصالح الإفريقية.
- توعية الرأي العام الإفريقي بالقضايا الإفريقية.
- تسليط الضوء على المشروعات والإنجازات التي تحقها ليبيا في شتى الميادين في القارة الإفريقية، وتزويد الجماهير الإفريقية بالزاد الثقافي والرقي الذي يربطهم من جهة بتراثهم الإفريقي الإسلامي وثقافة العصر من جهة أخرى.

- تعميق المفاهيم الثورية لدى الجماهير الإفريقيّة وحثها على حشد جهودها للإسهام في عملية التغيير الثوري، وتوطيد أواصر التضامن الاجتماعي بين فئات الشعب الإفريقيّة، والتمسك بالقيم الروحية المّستمدة من التراث الإفريقيّ والشريعة الإسلامية السمحاء.

- تبصير الرّأي العام العالميّ بالنّضال الذي قاده الأفارقة ضدّ الاستعمار، مما يقدم القدوة والمثّل ويؤكد على وحدة القارة الإفريقيّة تراثياً، وتاريخاً، وحاضرًا، ومصيرًا.

- التّهُوض بالمستوى الفنّي والمهني للإنتاج السينمائيّ، والمسرحيّ، والموسيقيّ، ونشر الثقافة الإفريقيّة، وتعميم وسائلها، وخلق وعيٍ مسرحيٍّ وثقافيٍّ بين الجماهير الإفريقيّة، مدعّمًا بالقيم الفكرية والأخلاقية، ومرتكزًا على المصادر النابعة من التراث الإفريقيّ وثمرات المعرفة الإنسانيّة في مجالات الثقافة.

ومن الصّحف اللبّيّة التي اهتمت بالقضايا اللبّيّة صهيبة الفاتح، فقد أولت اهتمامًا كبيرًا بالقضايا الإفريقيّة وأفردت في أعدادها الأسبوعية مساحات لا بأس بها في صفحاتها، حيث طرحت وتناولت القضايا الإفريقيّة سواءً بالتغطية الإخبارية للأحداث والمناسبات والتحوّلات السياسيّة والاجتماعية والاقتصاديّة في القارة، أو الافتتاحية والعمودية، أو بالتقارير التي تتناول تاريخ القارة ومقومات نهوضها، أو بالدراسات والأبعاد التاريخيّة التي تستشرف مستقبل القارة. ويأتي هذا الاهتمام بهدف تزويد القراء بالمعلومات حول إفريقيا، وتشكيل رأيٍ عامٍ متوافق مع سياسة ونهج التّوجه اللبّيّ نحو القارة الإفريقيّة. (صحيفة الفاتح، 1996)

ومن الإذاعات التي اهتمت بقضايا القارة الإفريقيّة إذاعة صوت إفريقيا، والتي بدأ بثّها عام 1998 من خلال بثّ مسموعٍ يُغطي كامل القارة الإفريقيّة بمعدل خمس عشرة نشرة إخبارية باللغات

الإنجليزية والفرنسية، إضافة إلى اللغة العربية وذلك بواقع خمس نشراتٍ يوميةٍ بكلّ لغة. (عياد، 2004: 61).

وكذلك يتم يومياً بثُّ حواراتٍ حيةٍ مع الشخصيات الإفريقيّة البارزة من ذوي الاهتمامات السياسيّة والاقتصادية والثقافية؛ للوقوف على أهمّ الأحداث والتطوّرات الحياتية في القارة، وتقوم أيضاً بإعداد ملفاتٍ نوعيةٍ لأهمّ قضايا الساعة على الساحة العالمية وخصوصاً الإفريقيّة منها، إضافةً إلى البرامج السياسيّة والاقتصادية والعقائدية المتنوعة. وتهدف إذاعةُ صوت إفريقيا من خلال بثها المسموع الموجّه إلى التّعريف بأهمية القارة وموقعها الاستراتيجي المهم، وإمكانياتها وثرواتها الهائلة، وتاريخها النضاليّ المُشرّف في مواجهة الحُقبِ الاستعمارية المختلفة، إضافة لموقف ليبيا من أبناء القارة وشعاراتها الإفريقيّة، وطرح البديل الجماهيري وآلياته كحلٍّ جذريٍّ لمشكلات العالم بصفةٍ عامةٍ والقارة الإفريقيّة بصورةٍ خاصة (بالحاج، 2003: 148).

الوسائل العسكرية الأمنية

إنّ منظور الأمن القومي للسياسة الخارجية الليبية يتعدى الحدود السياسيّة للدولة الليبية، فقد صاغت ليبيا نظريةً معلنةً لأمنها القومي وهي بمثابة استراتيجيةٍ شاملةٍ لتحقيق أهدافها القومية والإقليمية وحماية وطنها من الأخطار الخارجية، وبهذا فإنّ تصوّر مفهوم الأمن القوميّ في بُعدهِ الخارجيّ قد امتد إلى دول الجوار الإفريقيّ. وكانت الرغبة في إيجاد عمقٍ استراتيجي يوفّر الدّعم السياسي والعسكري والأمني للدولة الليبية في مواجهة الأخطار المحتملة في ظلّ التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها الدولة في إفريقيا، وكان من مصلحة الدولة الليبية أن يكون هذا العمقُ الاستراتيجي أمناً وخالياً من أيّ تهديدات قد تُشكل خطراً على أمنها. (فكري، 2004: 94)

وتسعى السياسة الخارجية الليبية من خلال وسائلها الأمنية والعسكرية إلى تحقيق هدفٍ آخر من أهدافها في القارة الإفريقية، وهو احتواء النزاعات الإفريقية والدفاع عن القارة، وقد صاغت السياسة الخارجية الليبية خطةً متوازنة لتحقيق هذا الهدف، بدأت بمعالجة الآثار المترتبة من الميراث الاستعماري، ثم احتواء النزاعات الإفريقية في القارة، لتنتهي بالدفاع عن القارة (مختار، 2000: 201).

أولاً: معالجة الآثار المترتبة من الميراث الاستعماري

لقد ترك الاستعمار الأوروبي بالدول الإفريقية ميراثاً أثقلَ كاهلَ تلك الدول بالصراعات العرقية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وقد عمد الاستعمار الأوروبي إلى تكريس الأوضاع المختلفة وتعميق الصراعات لدى الدول الإفريقية؛ للحفاظ على تبعية دول القارة للدول الاستعمارية وإيجاد وسيلةٍ أو ذريعةٍ دائمةٍ للتدخل في شؤونها. (الحافظ، 2014: 55)

وقد عاشت الدول الإفريقية - ولا تزال - تُعاني من آثار ونتائج الاستعمار والسيطرة الأوروبية، التي تجسدت في صراعاتٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ ومذهبيةٍ، وحروبٍ أهليةٍ، ونزاعاتٍ حدوديةٍ، وتدخلاتٍ متبادلةٍ من الدول الإفريقية في شؤون بعضها، وفي الغالب تُغذي هذه التدخلات قوى خارجية لها مصالح في ذلك، وقد تفهمت السياسة الخارجية الليبية هذه الأوضاع وتنبهت إلى خطورتها على واقع القارة ومستقبلها، فاعتمدت لنفسها هدفاً يُعيئها في احتواء النزاعات الإفريقية والدفاع عن القارة، حيث رأت أنّ خطوات تحقيق ذلك الهدف هي معالجة الآثار الخارجية والإرث الاستعماري في القارة، وذلك عبر ثلاثة تدابير وهي: تحديث المجتمعات الإفريقية، وتحقيق التكامل والاندماج القومي والمشاركة السياسية (مختار، 2000: 202).

ثانياً: احتواء النزاعات الإفريقية

تسعى السياسة الخارجية الليبية من خلال معالجة الآثار الخاصة بالميراث الاستعماري نحو منع نشوب النزاعات داخل القارة الإفريقية، وهذا الأسلوب الوقائي يسانده ويدعمه أسلوب آخر تطبقه تلك السياسة، حيث يعمد إلى احتواء النزاعات التي قد تنشأ داخل الدول الإفريقية، أو بينها وبين بعض. وابتكرت السياسة الخارجية الليبية من أجل احتواء النزاعات الإفريقية آليتين وهما: وسائل الوساطة والتوفيق والتحكيم، من خلال تشكيل اللجان الخاصة بالوساطة والتوفيق والتحكيم لفض النزاعات التي تنشأ داخل دول القارة، وترى السياسة الخارجية الليبية في هذه الوسيلة أداة ناجحة لتسوية المنازعات الإفريقية الداخلية والبيئية، حيث تمكّن أبناء القارة من احتواء خلافاتهم التي هم أدري ببواطنها ودقائقها. أما الآلية الثانية فهي محكمة العدل الإفريقية، فمنذ فترة طويلة وليبيا تنادي بضرورة إنشاء محكمة عليا إفريقية تتولى مهمة تسوية المنازعات الإفريقية بكافة أنواعها وأشكالها، وقد وجدت السياسة الخارجية الليبية الفرصة مهيأة عند قيام الاتحاد الإفريقي كي تدفع بهذه المسألة وتحقق هذه الغاية، وعليه فقد نصت المادة الثامنة عشر من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد، على أن يتم تحديد النظام الأساسي للمحكمة وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها (الدسوقي، 2005: 142-147).

ومن تلك النزاعات النزاع السوداني الليبي الذي استمر لسنوات، وسعت ليبيا بكل السبل مع جميع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات من خلال الدعوة لعقد لقاء بين التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة (عمر البشير) وجبهة تحرير السودان المعارضة بقيادة (جون قرنق)، حيث عرضت عليهما مبادرة بالعاصمة طرابلس بتاريخ 28/7/1999م، وتتمحور هذه المبادرة حول الحل السياسي الشامل للأزمة السودانية، والتنسيق مع الفصائل السودانية المتنازعة من أجل تسوية هذا النزاع، حيث

عرضت ليبيا على التجمّع الوطني الديمقراطي السوداني مبادرةً للوقف الفوري لكافة العمليات العسكرية والحملات الإعلامية من جميع الأطراف ووضع آلية لمراقبة ذلك. (عز الرجال، 1990: 173-177)

ومن جانبٍ آخر تضاغت جهود ليبيا لتسوية الخلافات سلمياً بين القبائل الصومالية من خلال مشاركة ليبيا في جميع مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية، وأعلنت ليبيا صراحةً رفضها للتدخل الغربي، وتقديمها المساعدات بدون حدود للشعب الصومالي، وأكدت ليبيا بأن ما يدور في الصومال هو شأن إفريقي عربي، ويجب أن يُعالج في إطار جامعة الدول العربية، وإفريقياً في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تم إرسال وفودٍ من ليبيا إلى مقديشو خلال شهر نوفمبر عام 1999 القصد منها اللقاء بزعماء القبائل الصومالية، لأجل المصالحة بين الأطراف المتنازعة وجمعهم على طاولة المفاوضات في جوٍ وديٍّ وإنهاء الإقتتال بينهم، هذا إلى جانب انسحاب القوات الدولية من الصومال ما أدى إلى وضع الفصائل وجهاً لوجه أمام مسؤولية البحث عن تسوية للصراع الداخلي الدائر في البلاد (حسن، 2007: 138).

ولقد وضع العقيد معمر القذافي تسعين مليار دولار تحت تصرف إفريقيا لتحقيق مشروع (الولايات المتحدة الإفريقية) ولقد استخدمت ليبيا إمكاناتها الاقتصادية لتسهيل دورها السياسي في إفريقيا إذ تعتمد على المؤسسات الاستثمارية والمصرفية، مثل: المصرف العربي الليبي الخارجي، ومصرف شمال إفريقيا، إضافة للجمعيات الخيرية، أهمها: مؤسسة القذافي التي يرأسها نجله سيف الإسلام. (كميلة، 2005: 41)

ثالثاً: الدفاع عن القارة الإفريقية

من خلال محاربة التدخل الأجنبي في شؤون القارة وحددت الرؤية الليبية في شكلين، وذلك على النحو التالي: الشكّل الأول، النفوذ الأجنبي، حيث لا يزال يجد له مواطنين أقدماءً عديدة في القارة

الإفريقيّة، ويظهرُ في صورٍ شتى منها السّياسيّة، والاقتصاديّة، والعسكريّة، ومنها الثقافيّة والحضاريّة، وقد تنبّهت السّياسة الخارجيّة الليبيّة إلى ذلك النّفوذ وفتت الأنظار إليه، وجاهدت _ ولا تزال تجاهد _ من أجل محاربة هذا النّفوذ، وتجمّمت في سبيل ذلك المصاعب والمشاق. أمّا الشكل الثاني فهو التبعيّة، بالإضافة إلى النّفوذ الأجنبي الذي بدأ واضحًا في الصّور التي ذكرناها سابقًا، فكانت هناك التبعيّة، وهي تعد نوعًا من الاستعمار المُقنّع، إذ يخفي التّواجد الأجنبيّ الفعليّ المباشر بصوره المختلفة. وقد ناضلت ليبيا بصورةٍ مستمرةٍ هذا النوع من التبعيّة، بدأ من أراضيها حيث قضت على كافّة أشكال التبعيّة والنّفوذ الأجنبي في الأراضي الليبيّة، ثمّ نقلت نضالها إلى كافّة أجزاء الفضاء الإفريقيّ، وظلت تقاوم ذلك النّفوذ بشكله المباشر وغير المباشر، ولم تكن الاحتكاكات والصّدّامات بين ليبيا والدّول الغربيّة خافيةً على أحد، وقضية لوكربي ما هي إلاّ نريعةٌ يُراد بها إيقاف ليبيا عن نضالها المستمر في إفريقيا، ولكنّها تحمّلت ذلك من أجل سيادتها وقيمها. (نعمة، 2005: 45)

ومن الطموحات الليبيّة التي تبنتها السّياسة الخارجيّة الليبيّة إنشاء جيشٍ إفريقيّ يتولى مهام حفظ السّلم والأمن داخل القارة والدّفاع عنها ضدّ أيّ اعتداءات أجنبيّة، وقد نادى السّياسة الخارجيّة الليبيّة بإنشاء جيشٍ إفريقيّ موحد (نصرالدين، 2005: 36).

جاءت مبادرات السّياسة الخارجيّة الليبيّة اتجاه الاتحاد الإفريقيّ من خلال مبادرةٍ جديدةٍ تمّت الدّعوة لها من قبل ليبيا لمواجهة التطورات العالميّة الجديدة، من خلال استحداث عددٍ من الهيئات التي أنيط بها مهامٌ قد تُلبّي طموحات الشّعوب الإفريقيّة، كما طالت هذه التغيّرات الجديدة عدة جوانب، وخاصة فيما يتعلق بحقّ الاتحاد التّدخل في إحدى الدّول الأعضاء وفقًا لظروفٍ مُعيّنة تتسم بالخطورة لإعادة السّلام والأمن، حيث استحدث الاتحاد الإفريقيّ عام 2004 "مجلس السّلام والأمن" والذي أنيط به إرسال بعثات سلامٍ للدّول الأعضاء. واستطاعت ليبيا من خلال رئاستها للاتحاد الإفريقيّ

عام 2009 أن تتخذ العديد من التوصيات التي تُشكل نقلةً نوعيةً في عُمر الاتحاد، ومن ضمنها تحويل مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سلطة الاتحاد، ويتضمنُ هيكل السّلطة الجديد لتسع وزارات تتدرج تحتها العديد من المهام منها: الحدّ من الفقر، وحرية تنقل السّلع والأفراد، ومشاكل البنية التحتيّة الإقليمية والقارية، والتغيرات المناخية والأوبئة، وفي مجال البحث العلمي، والمفاوضات على مستوى التّجارة الدوليّة، إلى جانب ما يتعلق بميادين السّلام ومكافحة المخدرات، والتنسيق في المسائل الدوليّة.

(عمران، 2018: 60)

المبحث الثالث

مبادرات السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا

هذه المبادرات التي قامت بها الخارجية الليبية تجاه دول افريقيا والمتمثلة في الوساطة لحل بعض المنازعات والمشاكل ما بين دول القارة إلى جانب المساعدات المختلفة لدول تلك القارة سواء المادية او المعنوية ودورها في المصالحة التي قامت بها، وتتمثل هذه المبادرات من خلال فترتي، العقيد معمر القذافي وفترة ما بعد 17 فبراير 2011. ((تقرير اللجنة الشعبية للاتصال والتعاون الدولي (الادارة الافريقية) لسنة 2006)).

المبادرات الليبية في عهد العقيد، معمر القذافي

- خلال هذه الفترة والتي امتدت اثنان واربعون عاما قامت الخارجية الليبية بعدة مبادرات تجاه دول افريقيا ونذكر منها على سبيل المثال: (التقرير السنوي لمؤسسة القذافي العالمية للتنمية لسنة 2007)
- الوساطة التي قامت بها ليبيا بين كل من غامبيا وغينيا بيساو من جهة والسنغال من جهة أخرى عام 2000 - وذلك حول الخلاف على مشكلة إقليم كازامانس السينغالي، حيث كانت هناك استجابة وارتياح للدور الذي قامت به ليبيا بهذا الخصوص.
- تدخلت ليبيا في حل الخلافات بتشاد ما بين الحكومة والحركة من أجل الديمقراطية والعدالة عام 2000، وكانت لها نتائج ايجابية - ادت إلى تطوير العلاقات بين ليبيا وتشاد.
- ما قامت به ليبيا في تحقيق المصالحة الوطنية بإفريقيا الوسطى عام 2001 وكانت نتائجها ايجابية مع ارتياح كافة الأطراف.
- ما قامت به ليبيا من خلال مساعداتها المادية لدولة سيراليون لتنفيذ مشاريع تنمية، فور انتهاء الحرب الاهلية عام 2002 مما زاد في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

- مساهمة ليبيا ومساعدتها لدولة ساوتومي وبرنسيب بإعادة الرئيس الشرعي لها عام 2003، مما أدى إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.
- دعم ومساندة النيجر من خلال تسيير قافلة مساعدات كبيرة لها عام 2005، مما أدى إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.
- أما في دولة بوركينا فاسو قامت ليبيا عام 2006 بوضع حجر الأساس لبناء مركز تدريب وتأهيل الشباب - إلى جانب مستشفى للأطفال ومراكز صحية ومدارس، أدى كذلك إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.
- كما قامت ليبيا أيضا بوضع حجر الأساس لبناء مستشفى مركزي وعدد من المستوصفات بالأرياف، وكذلك المدارس إلى جانب حفر عدد من آبار المياه، وكان ذلك عام 2006، وكان سببا في تطوير العلاقات بين البلدين.
- كان لليبيا دور بارز من خلال ما قامت به من مصالحته بين دولتي تشاد والسودان عام 2006، وكان لهذا الدور الإيجابية والارتياح من كل الأطراف ذات العلاقة وخاصة بدول القارة الأفريقية.
- مبادرة ليبيا في قمة تجمع دول الساحل والصحراء عام 2008 بدولة بنين حول الحملة الميكانيكية الزراعية بدول التجمع لهدف تحقيق إنتاج زراعي، وبذلك ساهمت ليبيا بتوفير كميات كبيرة من المعدات الزراعية المختلفة لعدد كبير من دول افريقيا مما ساهم في تطوير العلاقات مع هذه الدول.
- المبادرة التي قامت بها ليبيا حول انتهاء الصراع المسلح ما بين قبائل الطوارق وحكومتها النيجر ومالي عام 2009، مما عزز الدور الليبي في المنطقة وتطوير العلاقات معها.
- ما قامت به ليبيا بتقديم مساعدة مالية لدولة النيجر عام 2010 لمواجهة المجاعة بالبلاد.

مما سبق يتبين للباحث بأن السياسة الليبية تجاه إفريقيا اعتمدت على مجموعة من الاهداف والثوابت ومنها، دعم حركات التحرر في افريقيا من النواحي المادية والمعنوية، ومحاربة الاستعمار والتصدي للتغلغل الاسرائيلي في أفريقيا . اقامة توثيق العلاقات العربية الافريقية في مجال السياسة الاقتصادية والثقافية.

السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011

لقد مثلت متغيرات البيئة العامة الداخلية والخارجية مدخلا للتحول في السياسة الخارجية الليبية بعد الثورة، حيث هذا التحول يعني تغيرا في مستويات متعددة منها: الاهداف، والادوات، ومستوى الاهتمام بالدوائر الاساسية للسياسة الخارجية، ورغم غياب استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية الليبية في المرحلة الانتقالية، نظرا لعدم اكتمال تأسيس النظام السياسي، فان ادارة وصنع تلك السياسة الخارجية في مرحلتي المجلس الانتقالي، وما بعد انتخابات يوليو 2012، أفرزا مؤشرات لتحول لم يستقر بعد، خاصة على صعيد اهداف السياسة الخارجية، حتى وان ظلت الدوائر الرئيسية للسياسة الخارجية الليبية على المستوى (العربي - الافريقي) كما هي انعكاسا للطبيعة الجيوسياسية الليبية، غير ان مستوى الاهتمام اختلف في تلك الدوائر، ويمكن ملاحظة في مرحلتي الانتقال السياسي بعد ثورة 17 فبراير 2011. (بن حليم، 1992: 159)

حيث أنه خلال مرحلة المجلس الانتقالي تم تراجع في الاهتمام بالدائرة الافريقية. فبسبب الميراث السابق في القارة السمراء، تردد الاتحاد الافريقي في الاعتراف بالمجلس الانتقالي، مما أثر سلبا في التوجه الليبي تجاه الدائرة الافريقية، لاسيما أن المجلس الانتقالي أعلن ان سياسته الخارجية تتأسس على الشراكة لا على الاغداق المالي على الأفارقة. وفي مرحلة المؤتمر الوطني العام برزت مجموعة الاهداف للسياسة الخارجية الليبية في هذه المرحلة، استكمالا لتوجه المجلس الانتقالي، هي تبني على

الشراكة لا التدخل في السياسة الخارجية، ومحاولة تصغير المشكلات مع دول الجوار، وضمان استمرار انتاج وتصدير النفط والغاز، ومحاولة التعاون مع قضايا الاقليم التجمعات الاقليمية، سواء الساحل والصحراء أو المغاربية، بهدف تأمين الاستقرار الداخلي. (انبيية، 1995: 87)

اكتتف السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011 توتر على خلفية تأخر الدول الافريقية في الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، خاصة مع وجود شبكة مصالح واسعة للنظام الليبي السابق في القارة، سواء استثمارات، أو دعم نفطي، أو حتى دعم مباشر لرؤساء أفرقه فضلا عن العلاقة الوثيقة بحركات التمرد في دارفور، وتشاد، النيجر، كما شهدت السياسة الخارجية الليبية ارتباكا تجاه دول الجوار الافريقي، خاصة النيجر، التي رفضت تسليم جماعة النظام السابق ن وهو ما ردت عليه ليبيا - على لسان المجلس الوطني الانتقالي بأن سياستها الخارجية تجاه الدول المجاورة ستقوم على الموقف الذي ستتبناه، حين يتصل الامر بتسليم مطلوبين وأشخاص ملاحقين. (رجب، 2012: 34)

إلا أنه بمجرد اعتراف الاتحاد الافريقي بالمجلس الوطني الانتقالي في اكتوبر 2011 بعضوية ليبيا، بدء ان هناك تكيفا افريقيا مع السياسة الخارجية الليبية القائمة على الشراكة لا المنح، خاصة ان ليبيا شاركت في اجتماعات دول الساحل والصحراء، والاتحاد الافريقي كتعبير عن رغبتها في تحقيق مصالحها الوطنية في الاستقرار الداخلي، ومواجهة الجريمة المنظمة، وتأمين الحدود مع دول الاقليم، ولعل احد مؤشرات التحول اتساق ليبيا مع الموقف الافريقي الراض لهيمنة جماعات اسلامية مسلحة على شمال مالي، اذ اعلنت الحكومة ذلك الوقت في ليبيا تأييدها للتدخل الفرنسي في شمال مالي، ما دامت الحلول السلمية لم تتجح. (جيسون وباراك، 2012: 41)

بناء على ما سبق يرى الباحث بانه من المتوقع ان تستمر الدائرة الافريقية على اجندة تحركات السياسة الخارجية لحسابات جيوسياسية، بيد أنها تشهد حال من ترشيد الاهتمام بعد الثورة، مع الحفاظ

على المصالح المستقرة لليبيا بحكم موقعها في القارة، وبشكل عام، يمكن القول ان هناك قدرا من غياب الوضوح بعد ثورة 17 فبراير 2011 لكيفية تعامل السياسة الخارجية الليبية مع تلك الدائرة (الإفريقية) واقتصر الأمر على مجرد تحركات لنيل دعمها للثورة الليبية والاستقرار الداخلي، وبالتالي فثمة حاجة لإعادة تقييم السياسة الخارجية الليبية ازاء تلك الأطر التعاونية ما قبل الثورة، ومدى ملاءمتها للتغيرات الحادثة بالمنطقة ... حيث ان كل ما تم ذكره عن السياسة الخارجية الليبية ينطبق أيضا على مجلس النواب المنتخب شعبيا حيث يقوم كذل بعدة أدوار بالمنطقة رغم الظروف الحالية التي تمر بها البلاد فلم يشهد وضع الاستقرار النهائي بسبب انقسام البلاد في الوقت الراهن إلى عدة حكومات شرق وغرب البلاد.

الفصل الرابع

أهداف السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي

تمهيد وتقسيم

السياسة الخارجية للدولة تعكس أهدافها وطموحاتها في تعاملها الخارجي مع باقي أطراف النظام الدولي ولذا فإن الدولة معنية بتحديد أهدافها التي ترغب في تحقيقها من وراء تلك السياسة، غير أن وضع الأهداف ليست مسألة مزاجية أو منفعية مطلقة تخضع لرغبات صانعي القرار، فالأهداف التي تضعها الدولة لنفسها يجب أن تتصف بالواقعية والقابلية لتحقيق ما يتوفر لها من موارد وإمكانات وما تُتيحه باقي الظروف البيئية الداخلية والخارجية من فرص للأهداف المُنتقاة.

وكانت ليبيا من أكثر الدول الإفريقية انشغالا بالشأن الدولي، إذ كان لديها انخراطاً في التنظيمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والاتحاد الإفريقي، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا)، فكان للعقيد معمر القذافي الدور في استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي، وسيتم في هذا الفصل تناول هذه الأهداف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الليبية.

المبحث الثاني: المُحدّدات الخارجية للسياسة الليبية.

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل الاتحاد الإفريقي.

المبحث الأول توجهات السياسة الخارجية الليبية

المقدمة

توفر هذه التوجهات أدوات لتبرير سياساتٍ خارجيةٍ تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد وآراء، ومن خلال هذه الجزئية سوف نتطرق إلى توجهات السياسة الخارجية الليبية والتي تتضمن: الوحدة العربية، وإنشاء اتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء، ودعم ليبيا للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى دعم حركات التحرر. (عمر، 2005: 25)

الوحدة العربية

لليبيا دورٌ بارزٌ في تعميق العلاقات العربية الإفريقية، إذ شكّلت حلقة الوصل بين المشرق والمغرب من ناحية، وبين منطقة المغرب والمناطق الإفريقية لما وراء الصحراء من ناحية ثانية، وبين المناطق الإفريقية وجزر البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة (عمران، 2018: 104).

فأول وثيقةٍ وحدويةٍ وقعتها ليبيا بعد قيام الثورة كانت في 17 / 4 / 1971 وهي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من: مصر، وسوريا، وليبيا (المحمد، 2008: 46).

لم تكتفِ ثورة سبتمبر في ليبيا بإحداث إطارٍ فكريٍّ في مجال الوحدة العربية بل عكفت على بذل المساعي لتحقيق تلك الفكرة على أرض الواقع، حيث إنَّها لم توفر جهداً لتحقيقها مع أكثر من قيادة في الوطن العربي، ونتج عن تلك المناقشات والمفاوضات الإعلان عن عديدٍ من المواثيق والبيانات، وكان أول تلك المواثيق هو ميثاق طرابلس، الذي كان نتيجةً لمحادثاتٍ بين الأقطار الثلاثة (مصر، وليبيا، والسودان) وقد دارت تلك المحادثات في طرابلس خلال الفترة من 25 - 27 ديسمبر 1969،

واعْتَبِرَ ميثاق طرابلس نقطة انطلاقٍ لعملٍ عربيٍّ موحدٍ يُنسَقُ بين إمكانات الدّول الثّلاث، ويدفعها دَفْعَةً حثيثةً على طريقِ الوحدة (الجري، 2009: 22).

ولقد بذلتُ ليبيا مساعي وحدوية مع سوريا وأخرى مع السّودان، وظلّت هذه المحاولات في إطار المساعي التي بذلتها ليبيا انطلاقاً من أهداف ومبادئ الثورة في ليبيا، وقدمت يدها لكلّ الحكّام العرب تدعوهم لِنَبذِ الخلافات، واستمرت في تأكيدها على ضرورة تحقيق الوحدة العربيّة، هذا وقد أدت المساعي والجهود التي بذلتها ثورة سبتمبر المتمثلة في العقيد القذافي إلى عقد اللجنة العليا المشتركة الليبيّة السّوريّة اجتماعاً واحداً في دمشق، وكانت حصيلة ذلك الاجتماع التوقيع على محضرٍ تناول أوجه العلاقات بين البلدين، وقامت سوريا بالتشاور وتنسيق المواقف في إطار المساعي التي تبذلها ليبيا من أجل تحقيق الوحدة العربيّة، ثمّ التوقيع على معاهدة وحدة بين المغرب وليبيا لإقامة الاتحاد العربي الإفريقي (عمران، 2018: 103).

ويمكن القول إنّ ليبيا ومن خلال المساعي التي يقوم بها العقيد القذافي إلى تحقيق الوحدة العربيّة الشاملة، تعمل على نبذ الأفكار الإقليمية التي تروّج للمصالح الفُطرية، ولا تتعامل مع الأنظمة العربيّة على أساس أنّها وحدات مستقلة أو أنّ قضاياها قضايا خاصة تتعلق بكلّ فُطرٍ على حدة، وإنّما تُعالج القضايا والمشاكل المطروحة على السّاحة العربيّة كجزءٍ من كلّ، وأيّ ضررٍ يلحق بالجزء يُصيب الكلّ (المحمد، 2008: 47).

كما سعت ليبيا إلى كسب إجماع الدّول الإفريقيّة في تبنيها لسياساتها وخاصة تلك التي تتمحور حول دول المنطقة، وبالتالي محاولة لعب دورٍ إقليميٍّ من خلال طرحها للمبادرات والمشاريع مختلفة وتبنيها لحلّ بعض نزاعات القارة.

وشكلت الوحدة الإفريقية هاجساً ملحاً ومحوراً مهماً في العمل السياسي الليبي وخاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، التي بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تُعلن سيطرتها على هذا العالم، ولم يبق أمام السياسة الخارجية الليبية إلا الاستعداد لمواجهة هذه الأطماع الاستعمارية التي أصبحت تفكر في إعادة استعمار القارة من جديد، ومن تلك المشاريع الوحدوية التي سعت إليها، ما يلي: (بن حليم، 1992: 159):

اتحاد المغرب العربي 1989

تأسس هذا الاتحاد بتاريخ 17 فبراير 1989 في مدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من 5 دول وهي: (الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا، وموريتانيا) حيث ظهرت فكرة اتحاد المغرب العربي تاريخياً خلال فترة النضال التي قادتها حركات التحرر في دول المغرب العربي ضد الاستعمار، وقد شهدت فترة الخمسينات من القرن العشرين بعض محاولات التكامل التي تتطلع نحو الوحدة، ويأتي على رأس هذه المحاولات مؤتمر طنجة عام 1958، عندما اجتمع زعماء الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال في المغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائري (الكوت، 2008: 58).

ومن أهم أهداف اتحاد المغرب العربي مواجهة التكتلات العالمية وخاصة الأوروبية، وإقامة مجتمع مغاربي يعمل على تحقيق وحدتها التكاملية في المجالات المختلفة، والعمل على توحيد السياسة الخارجية لدول الاتحاد بما يكفل حماية دول المنطقة والدفاع عن قضاياها العادلة، ومضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول الاتحاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوصول إلى التكامل والوحدة، وتنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع خطط تنموية تكاملية تستهدف الوصول إلى خطة اقتصادية اندماجية، والعمل على إنشاء مجال اقتصادي متكامل تلغى فيه وبشكل

تدريجي الحواجز الجمركية وغير الجمركية ويطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات ولعناصر الإنتاج ذات المنشأ المغربي. (أبو القاسم، 2009: 78)

بالإضافة إلى توحيد المناهج التعليمية والتربوية بما يكفل تأكيد القيم الروحية والتربوية، ومكافحة الاستلاب الثقافي بكل أشكاله، والعمل على توحيد سياسة البحث العلمي، والتعجيل بربط الصلات بين مراكز البحوث في مجالاتها المشتركة، وقصد توفير مناخ ملائم لتحقيق طموحات التنمية الوطنية لدول الاتحاد، والسعي إلى توحيد السياسات الإعلامية والثقافية والتكوينية في المغرب العربي، والعمل على توحيد النظم المالية والاجتماعية، والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل المواطنين، وتنقل الخدمات والسلع ورؤوس الأموال عبر أقطار المغرب العربي وتمكينهم من التملك والإقامة، وتوثيق أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض، وتحقيق تقدم مجتمعاتهم ورفاهيتها والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، وتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار، وصيانة استقلال كل دولة من دول الاتحاد، وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لتحقيق هذه الغاية (اليوسفي، 1999: 226-229).

وحاولت ليبيا باعتبارها جزءاً من اتحاد المغرب العربي وما لديها من إمكانيات مادية هائلة وموقع استراتيجي مقابل للشواطئ الأوروبية أن توفر فرصاً لتحقيق مكاسب وطنية، ليس من خلال تفعيل هذا الاتحاد فقط بل أيضاً من خلال توظيفه لخدمة أهداف السياسة الخارجية لدول الاتحاد خاصة على صعيد التعامل مع أوروبا (الصواقي، 2000: 82).

مما سبق يرى الباحث بأن فشل الاتحاد المغربي منذ تأسيسه في تحقيق الأهداف التي أنشئ لأجلها، حيث تسببت خلافات سياسية بالأساس في جعله كياناً إدارياً ليس إلا، وفي مقدمة تلك العراقيل مشكلة الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو التي تطالب بانفصال الصحراء.

تجمع الساحل والصحراء 1998

يُعد تجمع الساحل والصحراء من أحدث المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية من الناحية الجغرافية، حيث يشغل هذا التجمع حوالي 40% من مساحة القارة، كما يُشكل سكانه قرابة نصف سكان القارة، ويعتبر من التجمعات الفرعية الكبيرة إن لم يكن أكبرها، حيث يصل عدد أعضائه إلى (23) دولة موزعة بين شمال وغرب وشرق ووسط القارة (الكويت، 2004: 98).

وتبلورت فكرة تأسيس تجمع الساحل والصحراء حينما وجهت ليبيا الدعوة للدول المعنية لتأسيس هذه المنظمة الإقليمية؛ لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه دول المنطقة، إذ استجاب لدعوته عدد من الدول الإفريقية، وهي: بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، والسودان، وتشاد. وقد جاءت مبادرة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء بعدة خطوات، بدأت أولها بالقمة التمهيدية التي عقدت في طرابلس عاصمة ليبيا. (الكريني، 2012)

ومن أهم أهداف إقامة تجمع الساحل والصحراء هي إقامة فضاء اقتصادي وسياسي شامل، يتم تنفيذه من خلال مخطط تنموي متكامل في شتى المجالات، وتسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وحرية العمل والإقامة والتملك، وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات، وتشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة للاستثمار في الدول الأعضاء، وزيادة وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية والاتصالات بين

الدول الأعضاء، وتنسيق النظم التعليمية والتربوية والثقافية والعلمية والتقنية بين الدول الأعضاء، والتعاون بين الدول الأعضاء من أجل حفظ الأمن والسلم في دول التجمع، وإنشاء مكتب التنسيق الدائم في هذا الشأن، وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام، والتصدي لظواهر التهريب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، وتبادل المعلومات بصفة دورية في كل ما من شأنه تعميم الاستقرار في الدول الأعضاء (عمر، 2005: 189-190).

كما قامت ليبيا بتاريخ (06 / 09 / 1999) بدفع مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الإفريقية، وهي عبارة عن مستحقات متأخرة لبعض الدول الإفريقية، تجنباً لحرمانها من التصويت في المنظمة، وهي: إفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وغينيا، وليبيريا، والنيجر، وساوتومي، وجزر سيشل، كما قامت ليبيا بمنح قروض استقادت منها 27 دولة إفريقية منها: أنغولا بمبلغ قدره 150 مليون دولار، والنيجر (95) مليون دولار لتمويل مشروع ريّ زراعي. أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين ليبيا وبعض الدول الإفريقية فقد عقدت اتفاقاً مع زائير لتمويل مشاريع مختلفة كإنشاء الطرقات بلغت ميزانيته حوالي (100) مليون دولار، كما تم إنشاء مؤسسة مختلطة أثيوبية - ليبية لاستغلال مناجم النحاس بأثيوبيا وتساهم ليبيا في أكثر من النصف في رأسمالها (سمير، 2011: 90).

إلى جانب التجارب الودوية التي قامت بها ليبيا، ومنها:

- الوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر سنة 1972.
- مشروع الجمهورية العربية الإسلامية 12 أبريل 1974 بين ليبيا في عهد القذافي وتونس في عهد الرئيس بورقيبة، وعُرف بما يُسمى بيان جربة.
- بيان حاسي مسعود الودوي بين ليبيا والجزائر في 28 ديسمبر 1975.

- الوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا عام 1982.

- الاتحاد العربي الإفريقي في 18 اغسطس 1984 بين ليبيا والمغرب، وعرفَ ببيان وجدة الودودي.

(سمير، 2011: 90)

دعم ليبيا للقضية الفلسطينية

حرصت ليبيا على دعم القضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً، وذلك من أهم توجهات السياسة الخارجية الليبية، وكانت ثابته هذه السياسة: لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل، والدعوة إلى قومية المعركة مع العدو الصهيوني، وضرورة تقديم الدعم المالي للفصائل الفلسطينية ولدول المواجهة. وعارضت ليبيا المفاوضات الإسرائيلية المصرية عقب حرب 1973، واتجهت إلى توحيد الجهود العربية وجعل كافة الدول العربية تتبنى موقفاً مشتركاً ضدّ انفراد مصر في مباحثات "كامب ديفيد" مع "إسرائيل"، وركزت على أنّ القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين وحدهم وإنما هي قضية كلّ العرب، ورفضت مقررات قمة فاس سنة 1982 بسبب تعارضها مع القرارات العربية واعترافها بالعدوّ الصهيوني، واعتبار هذه القمة حلقةً مكمّلة لاتفاقات "كامب ديفيد"، واعتبرت أنّ ما صدر عن هذه القمة يمثل تناقضاً مع عقيدة النظام العربي، وتناقضت مع القمم العربية السابقة التي أكدت جميعها التوافق مع العقيدة التي ينتجها النظام العربي وهي: لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل (الجري، 2009: 24).

وعلى الرغم من ذلك اتسمت العلاقات الليبية مع كثير من الدول العربية خلال هذه الفترة بالتوتر أحياناً والصدام أحياناً أخرى، لأن الكثير منها لم يشاطر السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية ولم تبدي استعدادها للانضمام إلى ليبيا في تبني خط تحدي الدول الغربية التي تساند إسرائيل، ولم تتضامن تضامناً حقيقياً معها عندما تعرضت لضغط الدول الخارجية، مما شكل قاعدة للشعور

بالخذلان من قبل صنّاع القرار في ليبيا، وأدى إلى تحول السياسة الخارجية الليبية إلى البحث عن دور فعال ومؤثر لها في القارة الأفريقية. (قرني، وبهجت 1994: 22)

دعم حركات التحرر

تُعرف حركات التحرر بأنها جماعة أو مجموعات من الأشخاص منتظمة تقوم بالكفاح، والذي غالبًا ما تكون مسلحة ضدّ الوجود الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي أو ضد أنظمة التمييز العنصري، بقصد الوصول إلى تكوين دولة أو الانضمام إلى دولة، يكون فيها الشعب الذي تمثله هذه الجماعة أو المنظمة. فحركات التحرر تهدف لتحقيق التّحرر، وهي تُلاقى دعمًا شعبيًا واسعًا (الرشيدى، 2016: 22).

فالمعيار الأول للتمييز بين أعمال الإرهاب وأعمال التّحرر هو طبيعته وسائل وأهداف عمل الجماعات، فأعمال العنف هي الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة، أمّا المعيار الثاني فهو الهدف الأساسي للجماعات، حيث إنّ النّية الأساسية للمقاتلين من أجل الحرية هي تحرير أنفسهم وشعوبهم من الأنظمة غير الديمقراطية أو سيطرة دولة أجنبية، أمّا المعيار الثالث فهو مشروعية عمل الجماعات وفقًا للقانون الدولي، حيث إنّه إذا كان عمل الجماعات معترفًا به قانونيًا ومدعومًا من غالبية الشعب فإنّ العمل يكون من أعمال القتال من أجل الحرية، ومن الأمثلة على هذه الأعمال: أعمال استخدام القوة التي قام بها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة مانديلا ضدّ حكومة جنوب إفريقيا، تلك الأعمال المعترف من الغالبية السّوداء.

(zagros & daniei, 2005 :2)

وبناءً على ما سبق كان دعم حركات التّحرر أحد توجّهات السياسة الخارجية الليبية، حتى أنّه امتد دعم ليبيا لحركات التّحرر لبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية، مثل: الحركات الإسلامية في

الفيليبين، والحزب الشيوعي بهندوراس. وعمومًا يُمكن إيجاز أهمّ حركات التَّحرُّر، ومن تلك الحركات: الجبهة الشَّعبية لتحرير ناميبيا _ جنوب غرب إفريقيا، والمؤتمر الوطني الإفريقيّ لتحرير جنوب إفريقيا، والمجلس الوطني الإفريقيّ لتحرير جنوب إفريقيا، وجبهة العمل الوطني الديمقراطي الصومالي، وجبهة الاتحاد الوطني الصومالي، وحركة الاتحاد من أجل إنقاذ الكونغو - زائير، وجبهة تحرير زائير، ودعم حركة أرتريا، والجبهة الوطنيّة لتحرير مورو (الفيليبين) عام 1972 وجبهة تحرير فطاني (جنوب تايلاند) عام 1960، وجبهة تحرير التاميل في (سيريلانكا) عام 1972، والجبهة الوطنيّة لتحرير أوشانا (بورما)، وحركة تحرير تشيلي، وحركة الطلائع الثورية في (البيرو)، وحركة اليسار البوليفي، وحركة التَّحرير الوطني (بالدومنيكان)، والحزب الاشتراكي التشيلي، وحركة 9 أبريل (كولومبيا) عام 1970، والجيش الجمهوري الإيرلندي، ومُنظمة المايو (تشيلي)، وجبهة تحرير مورزان (هندورا) عام 1989، وحركة الباسك الانفصالية (ETA) عام 31 تموز 1959. ومن أجل تحررٍ حقيقيٍّ وأمنٍ شاملٍ وتعايشٍ سلمي، على أساسٍ من التكافؤ والمساواة والتّصدي لكلّ صور التفرقة العنصرية، ومحاولة السيطرة والتّحكم في مقدّرات ومصائر الشَّعوب، والدَّعوة إلى ذلك في كافة المؤتمرات والمُلتقيات والمحافل الدّوليّة، والتمسك بحق كلّ شعب مهما كان حجمه في أن يؤكّد كيانه ويبرز خصائصه. أعلنت ليبيا مرارًا وتكرارًا تفرقتها بين الحركات الإرهابية وبين حركات التَّحرير الوطنيّة التي تكافح من أجل تحرير أراضيها المُغتصبة، أو من أجل استقلال إرادة شعوبها من قبل الاستعمار والإمبريالية والصّهيونية، وأهمها حركة المقاومة الفلسطينية (الجري، 2009: 25).

وبناء على ما سبق يتبين للباحث بأنه كان هناك دعم حركات التحرر أحد توجهات السياسة الخارجية الليبية حتى انه امتد دعم ليبيا لحركات التحرر لبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية مثل

الحركات الإسلامية في الفيليبين، والحزب الشيوعي بهندوراس. ولم تكن الدول الغربية راضية عن هذا الدعم مما جعل أمريكا تفرض حصاراً اقتصادياً عام 1979 على ليبيا، حيث استمرت تلك العقوبات حتى عام 1999.

علاقات ليبيا بالدول الخارجية

طرحَت ليبيا العديد من صيغِ الاتحاد مع العديد من الدول العربية، إلا أن واقع النظام العربي وتدخلات الدول الكبرى ما كانت لتسمح بنجاح هذه المحاولات الوحدوية، كما دعمت ليبيا مادياً العديد من حركات التحرر في مناطق مختلفة من العالم، في إطار مكافحة الاستعمار ومحاربة الإمبريالية، وكان من نتائج هذه السياسات أن تأثرت علاقة ليبيا بالعديد من الدول العربية، فكلّ الخلافات التي يمكنُ تسميتها بأزماتٍ مُزمنة في تلك الفترة مع النظم العربية، نجد أن الحلقة الأساسية فيها تتركز في تخلي تلك النظم عن حقوقٍ مشروعةٍ للأمة العربية، أو تماديها في التحالف مع قوى الاستعمار والقوى الخارجية. وكانت نتيجة توجهات السياسة الخارجية الليبية توتر العلاقات بين ليبيا وعددٍ من الدول العربية، مثل العلاقات مع جمهورية مصر، والعلاقات مع جمهورية السودان، والعلاقات مع الجمهورية التونسية، وبذلك حددت قضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية سلوكيات الدور الليبي ومواقفه إزاء الأطراف العربية الأخرى (الجري، 2009:30).

فسياسة ليبيا أصبحت فاعلةً ومميزةً بعد قيام ثورة سبتمبر، كما نمت علاقاتها مع دول العالم

المختلفة، وتوحدت وتطورت لأن تلك السياسة كانت مبنية على الأسس التالية:

1. التأييد الكامل للقضية الفلسطينية، والسعي إلى تحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية.

2. مكافحة الاستغلال.

3. المشاركة العالمية من أجل رخاء وتقدم وازدهار المجتمع الدولي .

4. العمل على توطيد السلام القائم على الحق والتكافؤ والعدل .
 5. الدعوة إلى منهج صحيح لحل مشكلات العالم، وضمان التعاون والتفاهم بين الشعوب.
 6. المساهمة مع بقية الدول في إقرار حق بقية الشعوب.
 7. جعل البحر المتوسط بحيرة سلام .
 8. دعم دول عدم الانحياز .
 9. الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على التعاون المتكافئ والعدل في قضايا الطاقة، والمواد المصنعة، والتقنية، والتنمية، وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلف ومظاهره في الدول النامية.
 10. المشاركة الفعالة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية في حل مشاكل الشعوب، والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، والعمل للقضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي، ومن ذلك التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (اشطبية، 2006: 134).
- والتضامن أيضاً مع المنظمات الجماهيرية الأوروبية، التي نتفهم قضايا شعوبها وقضايا شعوبنا، من أجل تعاونٍ وحوارٍ عربي أوروبي أكثر قوة، وأبعد قدرة في سبيل تعاونٍ متكافئٍ يقوم على تبادل المنفعة عن طريق استبدال المواد الخام بتكنولوجيا أوروبية متقدمة، مع دعم المنطقة العربية وتطويرها صناعياً بعيداً عن العلاقات الاحتكارية الاستغلالية، وذلك من أجل بناء حضارة الإنسان. وتأكيداً على المنطلق الشعبي فقد انتهجت ليبيا الاتصال والمشاركة في التنظيمات الشعبية، وتأسيس منظماتٍ شعبية عالمية، وذلك لتوضيح حقيقة المواقف والقضايا التي تتبناها ليبيا. (عاشور، 2007: 56)

كما أن إتباع أسلوب الإعلان المباشر دون التركيز على سرية الدعم أدى إلى اتهام ليبيا بأنها راعية للإرهاب وخاصة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، نظراً لمساندتها لبعض حركات التحرر التي تتصادم بشكل مباشر مع مصالحهما. (حكيم، 1968: 44)

كما أن من آثار السياسة الخارجية الليبية التي كانت تؤمن بمساندة حركات التحرر والمكافحة من أجل الاستقلال والحرية أيدت ليبيا قضية الشعب الإيرلندي الذي يناضل ضد الوجود البريطاني وتعتبره نضالاً مشروعاً من أجل استرجاع الحقوق الوطنية للإيرلنديين، في المقابل تعتبر بريطانيا أن الجيش الإيرلندي منظمة إرهابية، ومن يدعمها يدعم الإرهاب في العالم، وهذا الاتهام ترفضه ليبيا رفضاً قاطعاً، بل طالبت بتحقيق مطالب الإيرلنديين لنيل حريتهم في كل جلسات المحافل الدولية التي شاركت فيها ليبيا وهذا ما يزيد من غضب السياسة البريطانية تجاه ليبيا، وبعد جملة من الاتهامات المتبادلة قامت بريطانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا (اشطبية، 2006: 134).

المبحثُ الثاني المُحدّداتُ الخارجيّةُ للسياسةِ الليبيّةِ

المقدمة

هنالك العديد من المُحدّدات الخارجيّة اتّجاه الاتحاد الإفريقيّ، حيث تتضمن كلاً من الإطار الإقليمي ويحتوي دولَ الجوار الإفريقيّ العربي كـمصر والسّودان وتونس والجزائر، ودول الجوار الإفريقيّ غير العربي كـتشاد والنيجر، أمّا الإطار الدوليّ فيتضمن دول الاتحاد الأوروبي، والمنظّمات الدوليّة كهيئة الأمم المتّحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلاميّ، في حين تضمّنّت المنظمات الإقليمية في الاتحاد الإفريقيّ وجامعة الدول العربيّة، وسنأتي لها بشيء من التفصيل:

الإطار الإقليمي

- **دول الجوار الإفريقيّ العربي:** يُعدّ موقع ليبيا وسطاً بين مشرق الوطن العربي ومغربيه، وبذلك فهي تمثّل جسراً لأكبر امتدادٍ جغرافيّ يربط غرب الوطن العربي وشرقه، وقد عُرف هذا الامتداد تاريخياً كمعبرٍ للجيوش المتجهّة من الشّرق إلى الغرب، وعُرف أيضاً كمعبرٍ للهجرات البشرية، ولمّا كان هناك بعداً إفريقيّاً يُؤكّد حقيقة جغرافية مفادها أنّ الجماهيرية هي جزءٌ من إفريقيا تمتدّ شمالاً من البحر المتوسط حتى تخوم الصّحراء إلى أقصى الجنوب، فإنها لا تستطيع أن تتجاهل كونها دولة إفريقية.

وتجاور ليبيا أربع دولٍ تلتقي معها في الانتماء العربي والإفريقيّ، وهي: مصر والسّودان من ناحية الشّرق والجنوب الشّرق، وتونس والجزائر من ناحية الغرب، وقد طرحّت الثّورة في ليبيا منذ قيامها مبادئ حكمت علاقاتها بدول الجوار العربي المباشر، ومن ضمن هذه المبادئ الوحدة العربيّة وما يتبعها من قضايا تمسّ الوجود العربي (عطية، 2009: 87).

دول إفريقيا العربية



الخريطة رقم (4) (1)

- دول الجوار الإفريقي غير العربي: إنّ ليبيا دولة تجاور دولتين إفريقيّتين، هما: النّيجر وتشاد، وإنّ هاتين الدولتين تجاوران دولاً إفريقيّةً هامّةً، فالنّيجر تجاور مالي، وبركينا فاسو، وبنين، ونيجيريا، وتشاد، كما أنّ هذه الأخيرة تجاورها الكاميرون، ونيجيريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ولا يمكن للجماهيرية أن تتجاهل أهمية هذه الدّول الإفريقيّة، إذ إنّها تمثّل عمقاً استراتيجياً وأمنيّاً لها (عطية، 2009: 87).

(1) <https://hyatok.com>.

وأخذ النزاع الليبيّ التشاديّ يتطور بين البلدين وكانت من مظاهره ممارسة الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة، واستخدام القوة المسلّحة. والنزاع هنا يدور بين دائرتين، الأولى ليبيا، والثانية تشاد التي حرّكتها فرنسا بشكلٍ رئيس، أمّا دافع ليبيا في تحريك النزاع فيعود إلى ما يلي:

إنّ إقليم أوزر يُمثّل حزامًا استراتيجيًا للأمن الليبيّ، فتشاد تُشارك ليبيا في حدودٍ طويلة تشمل الجنوب كلّها، وبذلك تعتبرها ليبيا امتدادًا طبيعيًا لها، وكذلك عمقًا مهمًا خاصةً مع توتّر علاقات ليبيا بجيرانها في الشرق والغرب، حيث كان لدول الجوار دورٌ في تسوية النزاع الليبيّ التشاديّ باعتبارها أعضاء في منظمّة المؤتمر الإسلاميّ وفي منظمّة الوحدة الإفريقيّة. ولقد اتسمت مواقف الدول الأعضاء في منظمّة المؤتمر الإسلاميّ من النزاع الليبيّ التشاديّ بالتشابه تجاه ليبيا لاستخدامها القوة العسكريّة والاعتداء على أمنٍ وسيادة إحدى الدول الأعضاء فيها وهي تشاد. فقد قاطعت الدول المجاورة ليبيا وقطعت العلاقات الدبلوماسية معها، لأنها لم تقبل الوساطة التي تقدّمت بها الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الإسلاميّ الخامس في عام 1987 المنعقد في الكويت. وقد أدركت القيادة الليبيّة أنّ استمرارها في هذه السياسة سيؤدي إلى مزيدٍ من العزلة العربيّة لها، بالإضافة إلى إدراكها للخطرِ والتّهديد الخارجي المتمثّل في الموقفين الفرنسي والأمريكي، وعندما وجدت ليبيا نفسها في حلقةٍ مغلقةٍ عقدت اتفاقيةً مع تشاد عام 1988 (شديفات، 1999: 114).

وبيّنت وجهة نظرها في هذه القضية. وبتاريخ 1994/4/3 صدر حكم محكمة العدل الدوليّة باعتبار قطاع أوزو أرضًا تشادية وعلى ليبيا الانسحاب من هذا القطاع. (خلف، 2014: 15)

وبعد ذلك بدأت المفاوضات والمباحثات الثنائية بين البلدين (ليبيا وتشاد) وتوصلوا إلى اتفاقٍ في 1994/4/4 بشأن الكيفية العملية لتنفيذ هذا الحكم، مفادُ هذا الاتفاق أن يكون بدايةً عمليات انسحاب ليبيا بتاريخ 1994/4/15، على أن تنتهي عمليات الانسحاب بتاريخ 1994/5/30، وبهذا تكون

الإطار الدولي

دول الاتحاد الأوروبي: الاتحاد الأوروبي ومن خلال دوله الأعضاء في هذا الاتحاد تشكل عمقا استراتيجيا قويا في مواجهة التحديات الدولية، وليبيا ترى في الاتحاد الأوروبي بعين الأهمية باعتباره يشكل التوازن الدولي، وبهذا كانت ليبيا تهتم بعلاقاتها الودية معه وأصبح لليبيا تمثيل دبلوماسي رفيع المستوى مع هذا الاتحاد، فصدرت العديد من القرارات المتعلقة بالدبلوماسية من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية في ليبيا، عن طريق مؤتمر الشعب العام الذي يعتبر الجهاز التشريعي في ليبيا، حيث تلك القرارات صادرة باقتناع جماهيري داخلي وفيما يخدم مصالحها، وبهذا تكون سياسات واضحة وهادفة، وما يؤكد ذلك البعض من التقارير والقرارات التي قامت الخارجية الليبية بإصدارها مما أعطى لها الأهمية الكبرى من قبل أوروبا على المستويين السياسي والاقتصادي. (البليغزي، 2009: 145-146)

ونشير إلى ما مرت به سابقا العلاقات الليبية مع دول غرب أوروبا من تدهور في العلاقات بسبب تفجير طائرة فرنسية بصحراء النيجر عام 1989 والذي تم اتهام ليبيا بها، إلى جانب ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية باتهام ليبيا أيضا بتفجير طائرة (بان امريكان) بقرية لوكريي باسكتلندا عام 1988، وأصبحت هذه القضية تعرف بأزمة لوكريي، بعد ذلك وبتاريخ 31 مارس 1992 قام مجلس الامن بإصدار القرار رقم 748 بإعلان الحصار على ليبيا وهو تأكيداً للقرار رقم 731 الصادر بنفس العام، ووضعت ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مفاد هذا القرار هو الزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذه اعتباراً من 15 ابريل 1992 وعليها أن تقوم بالآتي:

- منع دخول المواطنين الليبيين المتورطين في أنشطة ارهابية في أي دولة.
- تقليص عدد الدبلوماسيين أو الموظفين في ليبيا.

- حظر توريد الاسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا.
- وقف تشغيل كافة مكاتب الخطوط الجوية الليبية.
- الحظر بمنع الطائرات الليبية بالإقلاع أو الهبوط من أراضيها أو المرور بأجوائها، على أن تستثنى الحالات الانسانية، (1: 1992:1, afrigatenews.net)

حيث دعا مجلس الأمن كافة الدول الاعضاء تنفيذ هذا القرار والتقيد بما جاء به، حيث أن هذا القرار 748 تم اعتماده بأغلبية عشرة أصوات، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت.

هذا القرار والحصار أدى إلى الحاق أضرار كبيرة بالشعب الليبي وشملت كافة أوجه الحياة الانسانية، سواء الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على الخطط والبرامج التي كانت قد أعدتها ليبيا للمستقبل، وبذلك تأثرت كافة القطاعات المختلفة في الدولة، منها قطاع الاقتصاد والتجارة وقطاع الصحة وغيرها من القطاعات الأخرى. (2: 1992:2, afrigatenews.net)

المنظمات الدولية: تعتبر المنظمات الدولية جزء من النظام العالمي، حيث نشأت تلك المنظمات من أجل أهداف تحقيق التوافق بين الدول حيث إن السياسة الليبية المتمثلة في الدبلوماسية كان لها دور أساسي وواضح في هذه المنظمات، وتشمل تلك المنظمات الآتي:

هيئة الأمم المتحدة: حيث انضمت ليبيا إلى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 14 عام 1954، ولقد كان لليبيا مواقف ومطالبات اتجاه منظمة الأمم المتحدة خاصة القضية الفلسطينية، وقضايا التحرر، والتنمية، والمطالبة بإلغاء حق النقد الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وكان ذلك واضحاً من خلال خطابات العقيد معمر القذافي في اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة.

ولقد أسست بعثة للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع حيث كان منها استعادة الأمن العام وتركز نشاط البعثة على تقديم المساعدة الاستراتيجية والفنية الملائمة للحكومة من أجل إنشاء

مؤسساتٍ قادرةٍ لإدماج المقاتلين السابقين في قواتِ الأمنِ الوطنيّةِ الليبيّةِ، أو تسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية عن طريق التّعليم وإتاحة فرص العمل. كما تركز نشاط البعثة على تطوير مؤسساتِ الشرّطة والمؤسسات الأمنية لكي تكون قادرةً وخاضعةً للمساءلة وملتزمة باحترام حقوق الإنسان، والتصدي للانتشار غير المشروع لجميع الأسلحة بكافة أنواعها (العمرى، 2014: 129).

منظمة المؤتمر الإسلامي: هذه المنظمة والتي تأسست في 25 سبتمبر 1969 في مراكش بالمملكة المغربية، تضم في عضويتها 57 دولةً إسلاميةً من جميع دول العالم، ومن أهدافها التّضامن والتّعاون بين الدّول الإسلاميّة في العالم، حيث إنّ ليبيا تعتبر من المؤسسين للمنظمة وتحصل ليبيا من خلال هذه المنظمة على إحدى المؤسسات ليكون مقرها في مدينة بنغازي ثاني أكبر مدينة في ليبيا بعد العاصمة طرابلس، وهذه المؤسسة هي (اللجنة الإسلاميّة للهِلال الدولي، إلى جانب أنّ ليبيا تعتبر مساهماً رئيسياً في البنك الإسلاميّ للتّتمية، وهو أحد الاستثمارات الاقتصاديّة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ في الدّول الإسلاميّة والتي تُعاني من الفقر وكذلك الدّول التي تُعتبر تحت خط الفقر. (تقرير أمانة الخارجيّة، 2001: 16).

المنظمات الإقليمية

الاتحاد الإفريقيّ: تبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقيّ في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الإفريقيّة المنعقد في مدينة " سرت " في ليبيا في 9 أيلول 1999 وتوجت المرحلة الرابعة بإعلان دخول الاتفاق التأسيسي له حيّز التنفيذ في مدينة "ديرين" في دولة جنوب إفريقيا عام 2002 (بطرس، 2005: 47).

وتعدّ ليبيا من الدّول الرّئيسة من حيث الفاعلية في تطوير الاتحاد، إذ كان لها الدور الأساسي في ظهوره، وتأتي المبادرة الليبيّة بتأسيس الاتحاد الإفريقيّ استجابةً لمجموعة من التّحديات الإقليمية

والدولية التي كانت تواجهها ليبيا، ومنها العقوبات الدولية التي كانت مفروضةً عليها آنذاك، والواقع المتري للوطن العربي (المودي، 2011: 55).

وقد واجه الاتحاد الإفريقي مُعضلةً مع الثورة الليبية، فمن ناحية يرتبط الاتحاد الإفريقي بعلاقات قوية مع معمر القذافي، ومن ناحية أخرى يعمل الاتحاد الإفريقي في إطار مؤسسيّ تحكمه اتفاقيات وبروتوكولات رسمية (أبو رقيقة، 2016: 634).

جامعة الدول العربية: تعتبر ليبيا إحدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، حيث انضمت إليها في 28 مارس 1953 بعد حصول ليبيا على استقلالها عام 1951، وكان لليبيا دوراً فعالاً ومهمً في هذه الجامعة من خلال دعمها ومساندتها للقضايا العربية المختلفة، من خلال العمل الجماعي المشترك بين الدول العربية، وتحت إشراف جامعة الدول العربية، باعتبار أنّ الجامعة هي الجامعة الوحيدة التي تضمّ الدول العربية وتشرف عليها، ويستطيع العرب من خلالها أن يقوموا بعدة خطوات تُعزز التعاون العربي المشترك، وكان للخارجية الليبية دوراً فعالاً، والذي يهدف إلى خدمة السياسة الخارجية الليبية. (الكوت، 2008: 31).

وقامت جامعة الدول العربية بتبني مواقف ليبيا حول خلافها مع الدول الغربية على خلفية قضية لوكربي، وقيام الجامعة بتاريخ 22 مارس 1993م بتشكيل لجنة انضمت إليها عددٌ من الدول الأعضاء عُرفت باللجنة السباعية، وأسندت إليها مهمة إجراء الاتصالات العاجلة واللازمة مع مختلف الأطراف الدولية بهدف إيجاد حلّ للأزمة الليبية الغربية (تقرير الأمين العام، 2003: 9).

واستمراراً للدور الليبي الفاعل في جامعة الدول العربية عُقدت قمتان عربيتان في عام 2010 الأولى كانت قمةً دوريةً والثانية استثنائية، وقد خُصّصت للبحث في تطوير آليات العمل العربي

المشترك وتفعيل منظومة جامعة الدول العربية لِترتقي إلى مستوى طُموحات المواطن العربي (المودي، 2011: 82).

التعاون الليبي الإفريقي

تقوم السياسة الخارجية الليبية بدورٍ فعّالٍ في القارة الإفريقية منذ بداية قيام ثورة سبتمبر سنة 1969 واتخذ هذا الاهتمامُ اتجاهين، الأول عن طريق تعاون الخارجية الليبية مع مُنظمة الوحدة الإفريقية وما انبثقَ عنها من إنشاء ودعم المؤسسات، والثاني من خلال التعاونِ وتطوير العلاقاتِ الثنائية مع دول القارة الإفريقية، وساعد هذا الاهتمام الذي أبدته ثورة سبتمبر بالقارة الإفريقية على زيادة العمق الثقافي والديني والنضالي المشترك بين ليبيا ودول إفريقيا، خاصةً وأنّ القارة كانت مرراً وعمقاً للنشاط التجاري الذي كانت تقوم به القوافل الليبية عبر إفريقيا. (شافعي، 2000: 140)

وكان أهمّ ما يُميز السياسة الخارجية الليبية دعمها لحركات التحرُّر، ومقاومة التمييز العنصري ومواجهة التغلغل الصهيوني، والدعوة إلى استقلالية القارة وعدم الاعتماد على القوى الأجنبية للقيام بعمليات التنمية، وهذا ما أكَّده العقيد معمر القذافي بتاريخ 20 / 02 / 1978 في قِمة اجتماع لجنة تحرير إفريقيا التي تضمُّ كلاً من: ليبيا، والنيجر، والسودان، وتشاد، بقوله: " إنّ إفريقيا للإفريقيين وإنّ الأفارقة قادرون على حلّ مشاكلهم بأنفسهم، ويرفضون أيّ وصايةٍ على مشاكلهم الداخليّة، وقادرون على تحمُّل مسؤولياتها". (زارتمان، 1994: 167)

وبلغ مجموع الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها ليبيا مع كلِّ من: بوركينا فاسو، وتشاد، والنيجر، ونيجيريا (270) اتفاقية في مختلف المجالات، وشكَّلت (22) لجنة مشتركة مع هذه الدول لبحث فرص الاستثمار، وفي هذا الإطار قامت ليبيا بتاريخ: 1999/9/6 بدفع مبلغ أربعة مليون وخمسمائة وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الإفريقية، وهي عبارة عن مستحقات متأخرة لبعض الدول

الإفريقيّة، تَجَنَّبًا لِحِرمانها من التصويت في المُنظّمة. ولقد نجحت الدبلوماسية الليبيّة في زيادة عدد الدّول داخل التجمّع، فلم تعدّ قاصرةً على دول وسط وغرب إفريقيا، بل امتدّت لتشمل دولاً من شمال إفريقيا، وأخرى من شرق القارة ومنطقة القرن الإفريقيّ، حيث بدأ التجمّع بخمس دول إفريقية وهي: ليبيا، وتشاد، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، حيث وصلت إلى ثماني دول إفريقية في القّة الأولى بعد انضمام أريتريا، والسودان، وإفريقيا الوسطى، ثم ارتفع العدد إلى إحدى عشرة بانضمام السنغال، وجيبوتي، وزامبيا، وفي قِمّة الخرطوم انضمت خمس دولٍ أخرى وهي مصر، وتونس، والمغرب، ونيجيريا، والصّومال، ليصبح عددُ دول التجمّع ست عشرة دولة. (عاشور، 2007: 70)

مما سبق يتبين للباحث بأنه كانت طبيعة السياسة الخارجيّة الليبية مبنية على تحقيق الوحدة للقارة الإفريقيّة التي كانت تُعاني من النزاعات والحروب الأهليّة، والتي كان للمستعمر دورٌ في إثارتها للحصول على الثروات والموارد الطبيعيّة التي تزخر بها القارة الإفريقيّة. لذلك جاءت محاولات السّياسيّة الخارجيّة الليبيّة في دعم الاتحاد الإفريقيّ وفق أهداف السّياسة الخارجيّة الليبيّة سواء أكانت الأهداف السّياسيّة أو الاقتصاديّة أو الأمنيّة. ولقد نجحت السّياسة الخارجيّة الليبيّة في دعم الاتحاد الإفريقيّ لتحقيق الوحدة للقارة الإفريقيّة.

المبحث الثالث

آفاق ومستقبل الاتحاد الإفريقي وتأثيره على السياسة الخارجية الليبية

المقدمة

يمكن تحديد آفاق ومستقبل الاتحاد الإفريقي في ليبيا من خلال ثلاثة مشاهد تتوزع بين: المتفائل، والمعتدل، والمُتَشائم. حيث يتضمن المشهد الأول النظرة الإيجابية لمستقبل الاتحاد الإفريقي، في حين يتضمن المشهد الثاني السيناريو المعتدل لمستقبل الاتحاد الإفريقي، أما المشهد الثالث فيتضمن النظرة السلبية لمستقبل الاتحاد الإفريقي.

النظرة الإيجابية لمستقبل الاتحاد الإفريقي

يرى هذا المشهد أنّ مستقبل الاتحاد الإفريقي يتّسم بالتفاؤل من ناحية ويحظى بالتأييد من ناحية أخرى. فالاحتمالات التي يتوقع حدوثها وفق هذا المشهد وإن كانت تبدو مثالية في الوقت الحالي إلا أنّ احتمال حدوثها في المستقبل سيحقق المصلحة المشتركة للدول والشعوب الإفريقية التي ستستفيد من تحقق أهداف الاتحاد الإفريقي، سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، فأهداف ميثاق الاتحاد الإفريقي ستتحقق طالما توجد الإرادة السياسية له، وسيتوقف ذلك على الخطوات والإنجازات التي ستتحقق على أرض الواقع على الأمد الطويل. فالمشهد المتفائل يتّسم عموماً بالطابع المحافظ من حيث تأكيده على عملية التغيير التدريجية، وبالطابع المتفائل من حيث تصميمه للتحوّل نحو الأفضل. (عومر، 2006: 23).

فمن المتوقع أن يلعب الاتحاد الإفريقي دوره في تحقيق الإصلاح السياسي في القارة الإفريقية بإصلاح المؤسسات السياسية، ومواجهة التحديات السياسية التي تُجابه الدول الإفريقية، حيث أنّ حساسية المساس بالسيادة وخشية الاتحاد الإفريقي من إقحام نفسه في الشؤون الداخلية لدول الاتحاد

قد يجعلُ الأمرُ أكثرَ صعوبةً في إحداثِ التَّغييرِ المَطْلُوبِ للنُّظْمِ السِّيَاسِيَّةِ في القارة، ولكنْ يمكنُ التغلُّبُ على ذلكِ بالحفاظِ على الكياناتِ الإفريقيَّةِ، وضمانِ استقرارها، والقضاءِ على الأزماتِ الدَّاخِلِيَّةِ، والخلافاتِ والحروبِ، من أجلِ تحقيقِ الاستقرارِ الكافي، والسَّعيِ الجادِ لإصلاحِ المؤسساتِ الدِّستوريةِ والتشريعيَّةِ وتحقيقِ الديمقراطيةِ والشفافية، وتعزيزِ ذلكِ بنشرِ ثقافةِ الدِّيمقراطيةِ وحقوقِ الإنسانِ بتفعيلِ وسائلِ الإعلامِ الإفريقيَّةِ. (دهب، 2014: 25).

وقد أعطى قادة الاتحاد الإفريقيِّ أهميةً للثورة الليبية منذ بدايتها نظرًا لخصوصية العلاقات الليبية الإفريقية من ناحية، وتطورات الثورة الليبية التي أدت إلى تدخلِ قواتٍ عسكريَّةٍ أجنبيةٍ في أراضي دولةٍ إفريقيةٍ وما أثاره هذا الأمرُ من حساسياتٍ بالغةٍ لدى الأفارقة من ناحيةٍ أخرى. فقد أصدر الاتحاد الإفريقيُّ بيانًا بعد أسبوعٍ من اندلاعِ المواجهاتِ أدانَ فيه أسلوبَ القمعِ العنيفِ ضدَّ المتظاهرين، واتخذ مجلس السَّلمِ والأمنِ التابع للاتحاد قرارًا في 12 مارس 1986 برفضِ التَّدخُلِ العسكريِّ الدَّوليِّ، وتشكيلِ لجنةٍ من خمسةِ رؤساءِ أفرقةٍ للعملِ مع جميعِ الأطرافِ بما فيهم ليبيا من أجلِ حوارٍ شاملٍ حولِ الإصلاحاتِ المطلوبة. (ابورقيقة، 2016: 645).

ويرى الباحثُ أنَّ للاتحاد الإفريقيِّ دورهُ الواضحُ في القارة الإفريقية في تحقيقِ السَّلمِ والأمنِ والقضاءِ على جميعِ الازماتِ الدَّاخِلِيَّةِ والخارجيةِ بهدفِ الوصولِ للاستقرارِ وبالتالي تحقيقِ التَّنميةِ بكافةِ مجالاتها.

المشهدُ المعتدلُ لمستقبلِ الاتحاد الإفريقي

وينطلقُ هذا المشهدُ من فرضيةٍ مفادها أنَّ المستقبلُ يُعتبرُ امتدادًا للحاضر، وبالتالي يتوقعُ عمومًا أن تستمر الأوضاع الإفريقية في المستقبلِ على ما هي عليه من تشرُّدٍ وتخلفٍ وفقْرٍ وحروبٍ، لكنْ قيامِ الاتحاد الإفريقيِّ وفق هذا المشهد سيستمر في المحافظة على تحقيقِ الحدِّ الأدنى من التَّوازنِ بحيث يتم الاستمرارُ في تحقيقِ بعضِ الأهدافِ على حسابِ البعضِ الآخرِ، وطالما أنَّ الاعتدالَ

يعتبر السمة المميزة لهذا المشهد فإنّ الاتحاد الإفريقيّ قد يكون قادراً على تفادي بعض السلبيات، واستغلال بعض الفرص، والتغلب على بعض التحديات (عومر، 2006: 24).

فاستشراف مستقبل الاتحاد الإفريقيّ وفق هذا المشهد المعتدل يعكس الطابع المحافظ، حيث إنّ المشاكل المقترنة بتحقيق الوحدة ترتبط بوجود العديد من نقاط الضعف والتحديات واحتمالات عدم وجود فرص النجاح. وعليه، طالما أنّ الوحدة ترتبط بوجود مشاكل وتحديات سيتربّط على ذلك بروز العديد من الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، وعليه فإنّ أنصار هذا المشهد يؤكدون على عدم ضرورة إتمام عملية الوحدة طالما اقترن ذلك بوجود مفاجآت. وبالتالي فقد واجه الاتحاد الإفريقيّ المعضلة ذاتها مع الثورة الليبية، فمن ناحية يرتبط الاتحاد الإفريقيّ بعلاقات قوية مع معمر القذافي بصفته وشخصه، ومن ناحية أخرى يعمل الاتحاد الإفريقيّ في إطار مؤسسيّ تحكّمه اتفاقات وبروتوكولات رسمية تتنافى مع رد فعل معمر القذافي إزاء الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا. ولهذه الأسباب جاء موقف الاتحاد من الثورة في ليبيا متبايناً رسمياً وعملياً، فكان في ظاهره المحافظة على مبادئ وأحكام بروتوكولاته (ابورقيقة، 2016: 645).

ويرى الباحث أنّ مستقبل الاتحاد الإفريقيّ قد يحمل طابع الاعتدال والمحافظة، حيث سيتم تحقيق بعض الأهداف على حساب تحقيق الأهداف الأخرى. إذ إنّ الوضع القائم في القارة الإفريقيّة لا يسمح بتحقيق كلّ الأهداف التي تمّت صياغتها.

النظرة السلبية لمستقبل الاتحاد الإفريقي

إنّ استمرار عدم تلبية الاتحاد الإفريقيّ للحدّ الأدنى من مطالب أعضائه، وبرز معارضة من قبل البعض الآخر سيؤدي _ وفقاً لمقولات نظرية النظم _ إلى تحقيق حالة عدم التوازن. وليست المشكلة في بروز حالة عدم التوازن بقدر ما هي متعلقة بتجاهل المطالب والمعارضة وعدم توافق

الموارد البشرية والمادية والتقنية مع الأهداف المنشودة للاتحاد الإفريقي على المدى الطويل، حيث يُلاحظ أنّ ديمومة حالة عدم التوازن ستؤدي حتماً إلى انهيار هذا الاتحاد طالما أنّه لم يُلبّ الحد الأدنى من المطالب المناهية بالوحدة. إنّ فهذا المشهد يعكس بُعداً تشاؤمياً اتجاه استمرار الأوضاع القائمة.

وانعقدت قِمة الاتحاد الإفريقي السادسة عشر في أعقاب اندلاع الثورتين التونسية والمصرية في يناير (2011) وقد تجاهل القادة الأفارقة مناقشة فعاليات الثورتين ونتائجهما، مما جعل البعض يُطلق على الاتحاد أنّه "نادٍ للمستبدين" (ابورقية، 2016: 639). فإهمال الاتحاد الإفريقي التّعامل مع العديد من القضايا الداخليّة في الدّول الإفريقيّة كالأزمة الليبيّة التي لا تزال تراوح مكانها في أروقة الأمم المتّحدة أثبتت عجز الاتحاد الإفريقي في أن يتولى زمام الأمور، ويمنع تدخل قوات التّحالف في بداية الأزمة (جيلاني، 2018: 424).

كما أنّ الاتحاد الإفريقي عانى لمدّة طويلة من غياب القبول الكامل والمطلق لدوره في تسوية الأزمة من جانب الأطراف المعنية، فجماعات المعارضة تميل بقوة لخيار التدخل الدّولي الأجنبي لما يُمثل لها ذلك من تحقيق المكاسب على أرض النّزاع مع ضمانات جدّية، كما أنّ شبكة المصالح المتقاطعة في الإقليم جعلت كلّ حركة من حركات التمرد ترتبطُ بطرفٍ خارجيٍّ سواء كان عربياً (مصر، ليبيا، قطر) أو غريباً (الولايات المتّحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، تشاد) وهو ما تسبب في وضع حاجزٍ لِقَبول الاتحاد لدى هذه الحركات (الطاهر، 2010: 27).

يرى الباحث أنّ عدم تدخل الاتحاد الإفريقي في حلّ الأزمة الليبيّة قد يُؤدي إلى عدم النّقّة بدور الاتحاد الإفريقي في حلّ الأزمات التي تواجه دُول القارة الإفريقيّة، مما يُؤدي بالتّالي إلى الاستعانة بطرفٍ خارجيٍّ للتدخل في حلّ الأزمة.

وعندما نتساءلُ عن أهداف السّياسيّة الخارجيّة الليبيّة اتّجاه الاتّحاد الإفريقيّ فإنّ للسّياسة الخارجيّة الليبيّة أهداف وطموحات. إذ شكّلتُ حلقة الوصل بين المشرق والمغرب من ناحية، وبين منطقة المغرب والمناطق الإفريقيّة لِمَا وراء الصّحراء من ناحية ثانية، وبين المناطق الإفريقيّة وجُزر البحر الأبيض المتوسط من ناحيةٍ ثالثة.

الفصل الخامس

الخاتمة، النتائج والتوصيات

أولاً: خاتمة الدراسة

للسياسة الخارجية الليبية دورها الواضح في القارة الإفريقية، فليبيا بوابة القارة الإفريقية لأوروبا، إذ يُشكل موقع ليبيا الجغرافي أهميةً جيواستراتيجيةً ساهمت في تقوية ودعم العلاقات الليبية الإفريقية، ولقد حرصت السياسة الخارجية الليبية على تفعيل دور الاتحاد الإفريقي؛ لما له من أثر واضح في تحقيق التنمية التّكامل الإفريقي، وحلّ النزاعات في القارة الإفريقية، فليبيا لها عمقٌ استراتيجيٌّ عبر المراحل التاريخية من خلال التّواصل العربي الإفريقي، حيث إنّ التّقارب الجغرافي يلعب دوراً مهماً في إقامة وتوطيد العلاقات مع الدّول الإفريقية بشكلٍ عام ودول الجوار الإفريقي بشكلٍ خاص، مما يُسهل عملية التّبادل والتّلاحم في العلاقات المشتركة.

لذلك فليبيا لها تحركٌ إفريقيٌّ مبكر، وذلك لربط علاقاتها مع القارة الإفريقية، باعتبار ما يحدث في إفريقيا من مشاكل واضطراباتٍ مختلفة كان من اهتمامات السياسة الخارجية الليبية، حيث تَبَدّل ليبيا كلّ جهودها تجاه هذه القارة من أجل تحريرها من الاستعمار الأجنبي لتصل بها إلى التّحرير الكامل لأراضيها، لذلك من الطّبيعي أن يكون التّحرُّك من خلال الدّعم اللامحدود لحركات التّحرُّر الإفريقية، ويتبين بأنّ حركات التّحرُّر إفريقيا قد استندت إلى المساعدات التي قامت ليبيا ومن خلال سياستها الخارجية بتقديمها لتلك الحركات التحررية.

وبعد أن نالت الدّول الإفريقية استقلالها، ونتيجة للمعطيات السياسية والمتغيرات الدّولية، أصبح

هناك تطور في توجه ليبيا تجاه القارة الإفريقية، والذي يتبين من خلال:

- الاستجابات التي قامت ليبيا بتبنيها تجاه الدول الإفريقية من خلال الأدوار المتعلقة بالوساطة الليبية لحل الأزمات في إفريقيا.

- المبادرات التي قامت بها ليبيا من خلال الدعوة إلى تكوين فضاء إفريقي جامع.

ولقد تميزت السياسة الخارجية الليبية خلال التسعينات من القرن الماضي بتركيزها على إفريقيا بشكل بارز، وكان هنالك العديد من المبررات لهذا الاهتمام الواضح، منها: (أن إفريقيا هي أرض الإمكانات والثروات والعطاءات اللامحدودة).

وقد استطاعت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما طبيعة السياسة الخارجية الليبية؟

كانت السياسة الخارجية الليبية ذات طبيعة تحررية مبنية على التوجه نحو العالم الإسلامي والقارة الإفريقية للمساندة والدعم، إذ كانت تعاني من النزاعات والحروب الأهلية، ولقد كان للمستعمر الدور الأساسي في إثارتها للحصول على الثروات والموارد الطبيعية التي تزخر بها هذه القارة، لذلك كانت الطبيعة السياسية التي تميزت بها السياسة الخارجية الليبية تتمثل من خلال توجهاتها المستمرة تجاه هذه القارة وكافة حركات التحرر في العالم الإسلامي.

السؤال الثاني: ما هي مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي؟

لقد جاءت مبادرات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي من خلال مبادرة جديدة عام 2004 تمت الدعوة لها من قبل ليبيا لمواجهة التطورات العالمية الجديدة، ومن خلال استحداث عدد من الهيئات التي أنيط بها مهام قد تُلبي طموحات الشعوب الإفريقية، كما طالت هذه التغيرات الجديدة عدة جوانب، خاصة فيما يتعلق بحق الاتحاد التدخل في إحدى الدول الأعضاء وفقاً لظروف معينة تتسم بالخطورة لإعادة السلام والأمن، حيث استحدث الاتحاد الإفريقي عام 2004 "مجلس السلام

والأمن" والذي أنيطَ به إرسال بعثات سلام للدول الأعضاء. واستطاعت ليبيا من خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي عام (2009) أن تتخذ العديد من التوصيات والتي تُشكل نقلةً نوعيةً في عُمر الاتحاد ومن ضمنها: تحويلُ مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سلطة الاتحاد والذي يتضمن هيكل السلطة الجديدة لتسع وزاراتٍ تدرجُ تحتها العديد من المهام، منها: الحد من الفقر، وحرية تنقل السلع والأفراد، ومشاكل البنية التحتية الإقليمية والقارية، والتغيرات المناخية، والأوبئة، وفي مجال البحث العلمي، والمفاوضات على مستوى التجارة الدولية. وفيما يتعلّق بميادين السلام ومكافحة المخدرات، والتنسيق في المسائل الدولية، كما اعتمدت السياسة الخارجية الليبية في مبادراتها تجاه الاتحاد الإفريقي المتمثلة في محاربة الاستعمار ودعمها لحركات التحرر في إفريقيا، وقيامها بتوثيق العلاقات الإفريقية العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب ما قامت به أيضًا السياسة الخارجية الليبية من وساطة وإنهاء الخلافات بين الدول الإفريقية فيما بينها وبين دول أخرى، مع تحقيق المصالحة الوطنية وما قامت به من تقديم مساعداتٍ مختلفة لبعض الدول الإفريقية، وكذلك مبادرة ليبيا في قمة تجمع دول الساحل والصحراء عام 2008 حول الحملة الزراعية في دول التجمع مما ساهم في تطوير العلاقات مع هذه الدول.

السؤال الثالث: ما أهداف السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الإفريقي؟

للسياسة الخارجية الليبية أهداف وطموحات واضحة اتجاه الاتحاد الإفريقي، إذ شكلت ليبيا حلقة الوصل بين المشرق والمغرب من ناحية، وبين منطقة المغرب والمناطق الإفريقية لما وراء الصحراء من ناحية ثانية، وبين المناطق الإفريقية وجزر البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة، ولقد شكّلت الوحدة الإفريقية هاجسًا ملحًا ومحورًا مهمًا في العمل السياسي الليبي وخاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، التي بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية

تُعلن سيطرتها على هذا العالم، ولم يبقَ أمام السياسة الخارجية الليبية إلا الاستعداد لمواجهة هذه الأطماع الاستعمارية التي أصبحت تفكر في إعادة استعمار القارة من جديد، ومن تلك المشاريع الوحيدة التي سعت إليها: إقامة تجمّع الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي.

إلى جانب ذلك هناك أهدافٌ أخرى تسعى السياسة الخارجية الليبية إلى تحقيقها والوصول إليها ومنها: دعم هبة ومكانة السياسة الخارجية أمام المجتمع الدولي وخلق سمعة طيبة لها، والتعاون المشترك من أجل تحقيق أهداف تسعى الخارجية الليبية إليها، كذلك حماية أمنها القومي والذي يعتبر من أهم أولوياتها إقليمياً ودولياً، كما أنّ الخارجية الليبية تقوم بدورها المؤثر في إفريقيا بالإضافة إلى مقاومتها للتدخل الأجنبي وتعزيز الوحدة الإفريقية.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار وفحص الفرضية ((أنّ هناك علاقة قوية بين سياسة الدعم الليبي والاستجابة الإفريقية لإقامة الاتحاد الإفريقي)).

إذ أظهرت الدراسة أنّ هنالك سياسة خارجية ليبية اتجه الاتحاد الإفريقي بهدف تحقيق مصالح متبادلة في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية (1991-2018).

ثانياً: النتائج

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أثبتت الدراسة أنّ طبيعة السياسة الخارجية الليبية تقوم على التوجه نحو دعم شعوب العالم الإسلامي والقارة الإفريقية التي كانت تُعاني من النزاعات والحروب الأهلية، والتي كان للمستعمر دور في إثارتها للحصول على الثروات والموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة.
2. جاء الاتحاد الإفريقي من خلال مبادرة جديدة تمت الدعوة لها من قبل ليبيا لتحقيق الوحدة الإفريقية، والقضاء على الحروب والنزاعات المنتشرة في القارة، ولمواجهة التطورات العالمية

الجديدة من خلال استحداث عددٍ من الهيئات التي أنيطَ بها مهام قد تُلبّي طموحاتِ الشعوب الإفريقيّة.

3. أنّ للسياسة الخارجيّة الليبيّة أهداف وطموحات واضحة اتجاه الاتحاد الإفريقيّ من خلال تقديم الدّعم والمبادرات لإنشائه.

4. تزدُّ على العقيد القذافي تحوزه تجاه إفريقيا مستمدًا قدرات وموارد ليبيا المالية.

5. البحث عن فضاءٍ إفريقيّ كبديلٍ عن المحيط العربيّ الذي لم تتجحّ مطالبته بإقامة وحدةٍ بين ليبيا ومصر وتونس المجاورتين لليبيا.

6. حيث إنّ القارة الإفريقيّة هي المجال الإفريقيّ للسياسة الخارجيّة الليبيّة فالأحداث التي تقعُ على أراضيها تعتبرُ من أولوياتها.

7. السياسة الخارجيّة الليبيّة منبثقةٌ من الشعب المتمثل في المؤتمرات واللجان الشعبيّة من خلال مؤتمر الشعب العام، وبالتالي فهي تختلفُ عن أيّ سياسةٍ خارجيّةٍ أخرى.

8. إنّ ليبيا ومن خلال سياستها الخارجيّة تسعى إلى تنفيذ كافة المبادرات التي تقوم بها، ومن خلال ما تقوم به من انفاقٍ ماليّ ساعيةً في ذلك إلى تحقيق الأمن بكافة رُوع إفريقيا.

9. حققت السياسة الخارجيّة الليبيّة من خلال المبادرات التي قامت بها تعزيزًا لمكانة الدولة وهيبتها على المستويين الداخليّ والخارجيّ.

10. كما قامت السياسة الخارجيّة الليبيّة بعددٍ العديد من الاتفاقات مع الدول الإفريقيّة بهدف تحقيق التعاون، حيث برز دور ليبيا المُساند للشعوب والأقاليم الإفريقيّة بتقديم الدّعم الماديّ والمعنويّ،

كتقديم الدّعم لليبيريا، إفريقيا الوسطى، وأرتيريا.

ثالثاً: التوصيات

استناداً على ما جاء في النتائج، فإنّ الدّراسة توصي بالآتي:

1. تطوير وتنمية التّعاون والتّكامل الاقتصادي العربيّ الإفريقيّ لمواجهة المستجدات الدّوليّة في عصر التكتلات الاقتصاديّة وتحديات العولمة، وكيفية الاستفادة والتّعامل مع منطمة التّجارة العالميّة بما يُساهم في زيادة التّجارة البينيّة بين دول الاتحاد الإفريقيّ، وتوظيف ذلك في تطوير التّجارة الخارجيّة الليبيّة ولخدمة الاقتصاد الوطني في تجاوز معوقاته والرّفيع من قدراته.
2. يُطلب من القيادات الإفريقيّة تعزيز مؤسسات الاتحاد الإفريقيّ في كافّة المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتنسيق السّياسة الخارجيّة بين دول الاتحاد في المحافل الدّوليّة والإقليميّة، وتطوير آليات الحوار بين الشّمال والجنوب.
3. وضع سياسة إفريقيّة موحدة في ظل الاتحاد الإفريقيّ، تعتمد على الحوار بين القيادات الإفريقيّة باعتماد مبادئ الصّراحة والمرونة وتشخيص طبيعة الواقع الإفريقيّ الحاليّ للاستفادة من تلك الكفاءات في إفريقيا، خاصّةً في الاتحاد الإفريقيّ.
4. على ليبيا أن تستغلّ موقعها جغرافياً، فهي دولة عربيّة تتوسط دول شمال إفريقيا.
5. التأكيد على قيام ليبيا بمساعدة الدّول الإفريقيّة، باعتبار تلك المساندة لها ردوداً إيجابيّة على السّياسة الخارجيّة الليبيّة من خلال تقوية روابط العلاقات بينهم، لقطع الطّريق أمام الدّول الغربيّة للتّدخّل في الشّأن الإفريقيّ.
6. باعتبار أنّ ليبيا لها التجارب والخبرات في مجال معالجة الأحداث المختلفة إفريقياً ودولياً من خلال مسانبتها لحركات التّحرّر، فعليها التّحرّك سياسياً حيال ما يجري في القارة الإفريقيّة من أحداث.

7. إنَّ ما تقوم به ليبيا ومنْ خلال سياستها الخارجيّة في دعم دول القارة الإفريقيّة لا يجدُ قبولاً لدى الدّول الكبرى، باعتبار أنّ دور ليبيا يُعيق أهداف تلك الدّول بالقارة الإفريقيّة، وعليه فيجب دعم ليبيا من خلال هيئة الأمم المتّحدة.
8. ضرورة وجود خطة واضحة الأهداف من أجل تحقيق التّعاون بين ليبيا والدّول الإفريقيّة، مع وضع استراتيجية مُحددة لتحقيق هذه الأهداف.
9. في ظل الوضع الحالي لليبيا لا بدّ من المطالبة بالإسراع نحو عَقْد حوارٍ شاملٍ يجمعُ كلّ الأطراف الليبيّة، لأجل التخطيطِ للسياسة الخارجيّة الليبيّة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

المصادر

تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية، القاهرة 2003-9.

تقرير أمانة الخارجية الليبية، طرابلس 2001-16.

ميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، تم الاسترجاع بتاريخ: 2018 /12/21.

ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، 1963، أديس أبابا.

وثيقة الشرعية الثورية (1990).

المعاجم

ابن منظور، (1996)، لسان العرب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الكتب

أبو جابر، فياز تالح (1989). التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، دار البشر للثقافة والتوزيع، عمان الأردن.

أحمد فتحي (2008). المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003، طرابلس: منشورات مجلس الثقافة العام.

اسماعيل، قباري محمد (1998). مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

الامام، محمود (2004). تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

امحمد، فتحي (2008). المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003، الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام.

بالحاج، سالم (2003). وسائل الاتصال الليبية (النشأة والتطور والمرتكزات الفكرية)، القاهرة، منشورات دار الفكر العربي.

البرناوي، سالم (2000). السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية وتطبيقية في المفاهيم والأهداف، طرابلس: مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

البرناوي، سالم (2006). العلاقات العربية الإفريقية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

بن حليم، مصطفى أحمد (1992). صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الأهرام للتوزيع، مطابع الأهرام التجارية، قلوب، مصر. ص 159.

التير، مصطفى عمر (1992). مسيرة التحديث في المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.

حجاج، أحمد (2001). الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية رؤية مقارنة في الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية.

حكيم، سامي (1968). حقيقة ليبيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الدسوقي، سيد (2005). الاستخلاف بين المنظمات الدولية-دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي، القاهرة: منشورات دار النهضة العربية.

رضا، يونس عدي محمد (2010). التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتب، بيروت، لبنان.

زارتمان، وليام (1994). السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة، بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

سليم، محمد السيد (2001). تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: دار الجيل للطباعة.

الشريف، عابدين (2005). السياسة الإعلامية في ليبيا، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا.

شكري، غانم (1985). النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.

الصواقي، يوسف (2000). ليبيا المعاصرة (قضايا وتحديات)، بنغازي: دار منشورات الكتب الوطنية.

ضلع، خالد (2005). الاتحاد الإفريقي (الدور الليبي في حركة الجامعة الإفريقية)، بنغازي: منشورات دار الكتب الوطنية.

عاشور، محمد (2005). التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: جامعة القاهرة، مصر.

عاشور، محمد (2007). التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، دراسة نظرية ميدانية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، مصر.

عبدالحاميد، عبدالمطلب (2004). السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

عبدالرزاق، عادل (2007). إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي: دراسة وثائقية تحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عمر، محمد سليمان (2005). السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990-2000، بنغازي: منشورات دار الكتب الوطنية.

غازي، محمد عاصم محمد (2020). تقنيات المناهج طرق التدريس بين التخطيط والتطبيق العملي، دار دجلة، العراق.

فرج، عبدالفتاح (2001). الاقتصاد الإفريقي من التكامل إلى العولمة، القاهرة: منشورات دار النهضة العربية.

كميلة، أحمد عثمان (2005). السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطة ما بين 1990-1998، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا.

الكويت، بشير (2004). الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح.

الكويت، بشير (2005). الاتحاد الإفريقي، بنغازي: منشورات دار الكتب الوطنية.

الكويت، بشير (2008). المنظمات الفرعية في إفريقيا، بنغازي: منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

الكوت، عبدالمجيد (2008). السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.

مختار، عز الدين (2000). السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا، بنغازي: منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

معتوق، فتحي (2008). المتغيرات السياسية الاقليمية وآثارها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003 الجماهيرية الليبية، مجلس الثقافة العامة.

المنوفي، كمال (1984). مقدمه في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت: وكالة المطبوعات.

نصرالدين، إبراهيم (2005). الاتحاد الإفريقي (نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي)، بنغازي: منشورات دار الكتب الوطنية.

نعمة، كاظم هاشم (2005). إفريقيا في السياسة الدولية، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا. الهزايمة، محمد عوض (2004). السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، الأردن: جامعة العلوم التطبيقية.

اليوسفي، فؤاد (1999). اتحاد المغرب العربي، مصراته: منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

يونس، محمد (2007). دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية 1977-1996، طرابلس، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلان.

الدراسات والأبحاث

أبو القاسم، إبراهيم (2009). وحدة المغرب العربي بين تجارب الماضي، وتحديات المستقبل، أعمال المؤتمر الثاني حول: "كفة اللامغرب والمقاربات الجديدة للمستقبل المغاربي"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور، تونس أكتوبر/ تشرين الأول 2009.

أبو رقيقة، خالد (2016). موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، 7، ملحق: 654-634.

أبو طالب، حسن (1995). مدخل للسياسة الليبية العربية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

أبو عامود، محمد سعيد (1992). الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 100.

أحمد رجب، إيمان (2012). أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 187، يناير 2012، 79.

أمنة مسغوني، سهيلة شوية (2014). آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعالقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

بطرس، ماجد (2005). الاتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل، مجلة البحوث الإدارية، 23 (4): 41-79.

التومي، خالد (2020). السياسة الخارجية الليبية: نحو بدائل عملية، تمّ الاسترجاع بتاريخ: 2020/7/13 <http://www.minbarlibya.org/?p=17350>

جبريل، عبدالله (2007). في نقد الكتاب الأخضر، مجلة المنتدى الليبي، العدد الثالث، مارس 2007.

جيلاني، فاطمة (2018). الاتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرياح ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص: 413-425.

الحراثي، ميلاد مفتاح (2010). قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية: الأسئلة والاجوبة الغائبة، المجلة العربية للعلوم السياسية، 28، 9-24.

الحراثي، ميلاد مفتاح (2014). السياسة الخارجية الليبية في حقبة معمر القذافي 1969-2011، مركز الدراسات الاستراتيجية، 147: 150-170.

حسيب، خيرالدين (2011). حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي: بيروت، العدد إبريل 386، 10-15.

- خليفة، عصموني (2015). التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية ودورها في تحقيق الوحدة الافريقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، تلمسان، الجزائر.
- دهب، مهدي (2014). الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا: الواقع والمأمول. مجلة الدراسات الإفريقية- السودان، 15: 47-
- ربيع، محمد محمود ومقلد، إسماعيل صبري (1994)، معمر القذافي والنظرية العالمية الثالثة، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1993 / 1994.27
- الرشيدي، مدوس (2016). معايير تمييز الإرهاب عن حركات التحرر في القانون الدولي وعن الجهاد والبعى والحراية في القانون الإسلامي: دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مجلة الحقوق- جامعة الكويت، 40 (2): 104-59.
- سويب، محمد (2014). دراسة في متغيرات السياسة الخارجية الليبية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 26: 3-15.
- الشكري، منصور (2009). السياسة الخارجية الليبية في ضوء الأحادية القطبية، مجلة جامعة ناصر الأممية، 4: 13-58.
- عبيد، منى (2018). الاتحاد الإفريقي وقضايا الدول الإفريقية: ساحل العاج- دارفور أنموذجا 2001-2004، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 63: 59-33.
- عز الرجال، عمر (1990). التكامل السوداني الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 101.
- علوي، مصطفى (2011). كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، العدد 184، 66.
- علي، خالد حنفي (2004). السياسة الخارجية الليبية والتحول الجذرية، مجلة السياسة، 156.
- العوكلي، عمر وآخرون (1994). تأثير التوجهات السياسية لثورة الفاتح من سبتمبر على مجمل السياسة الدولية، تقرير صادر عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.
- عومر، عبد الله (2006). الاتحاد الإفريقي: مقوماته وأبعاده ومستقبل القارة الإفريقية في ظل التكتلات العالمية، مجلة الجامعي، 77: 12-98.

عياد، صلاح الدين (2004). الاعلام والسياسة الخارجية الليبية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، 1(14): 40-70.

قرني، هلال وبهجت، علي الدين (1994). السياسة الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

الكوت، البشير علي (2015). الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية، مجلة الجامعي، 22: 103-128.

مادي، محمد (2010). أهمية الموقع الجغرافي لليبيا وأثره في تطور الطرق البرية والجوية للدول الإفريقية، مجلة قطوف، طرابلس، 3: 50.

الرّسائل العلمية

إسماعيل، زروقي (2013). الدور الإقليمي الليبيّ إتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

اشطبية، رجب (2006). السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه القضية الفلسطينية" التطبيق على سياسة الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

انبية، جمعة عمار (1995). السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.

البليعزي، مصطفى (2009). السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

الجري، صبري (2009). أثر السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا خلال الفترة من 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.

حسن، محمد (2007). السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية جنوب الصحراء من 1969-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا

سمير، باهي (2011). تأثير التحولات الدّوليّة لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجيّة للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبيّ- دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجّزائر

شديفات، ريمّا (1999). العوامل المؤثرة في دور منظمة المؤتمر الإسلامي في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء "1972-1995"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

الطاهر، عليلش (2010). دراسة أزمة دارفور في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجّزائر

عامر، محمد صالح (2008). التوجه الإفريقيّ للسياسة الخارجيّة الليبيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا.

عطية، عادل (2009). ليبيا: الموقع الجغرافي وأثره على وزنها السّياسيّ: دراسة في الجغرافيا السّياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السّودان.

عمران، إبراهيم (2018). أثر المتغيرات الدّوليّة على السّياسة الخارجيّة الليبيّة تجاه إفريقيا 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.

العمرى، أيمن (2014). دور المنظّمات الدّوليّة في ثورات الربيع العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

فكري، مروّة محمود (2004). أثر التحولات العالمية على الأمن القومي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر.

مسعود، عبدالهادي (2005). العوامل المؤثرة على السّياسة الخارجيّة الليبيّة دراسة تحليلية للفترة 1985-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.

المودي، جمعه عمر (2011). المبادرات والاستجابات السياسية في السّياسة الخارجيّة الليبيّة/ تجاه إفريقيا فريقيا غير العربيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

وفاء، أبو بكر (2007). تجارة ليبيا الخارجيّة وآفاقها المستقبلية ضمن نطاق الاتحاد الإفريقيّ خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ليبيا.

الدوريات والمجلات

- بلوافي محمد وصديقي احمد (2015). المنظمات الإقليمية في إفريقيا، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد درايا، أدرار، الجزائر، العدد 15(36)، ص 279-308.
- الحافظ، النوني (2014). أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة. مجلة المستقبل العربي، العدد 422، ص 59-61.
- شافعي، بدر حسن (2000). سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 2000 أبريل، ص 140.
- عبود، محمد (1985). منهجية الاستشراق في دراسة التاريخ، مقالة ضمن مناهج المستشرقين، المنظمة العربية للعلوم والثقافة، تونس، 1/ 353.
- كاظم، محمد رحيم (2002). الدور الليبي في إفريقيا، مجلة الدراسات، طرابلس، ليبيا، المجلد الثاني، العدد الثامن.

المراجع الأجنبية

- Chidozie, F., Ibietan, J. & Ujara, E (2014). Foreign policy International Image and national transformation: A Historical perspective. **International Journal of Innovative social sciences & Humanities Research**, 2 (4):49-58.
- Fafore, Olumide Adetokunbo (2016). The African Union and Peace and Security in Central Africa. **Journal of African Union Studies, London**, 3(5):51-66.
- Fayed, S. & Awad, M. (2011). Arabs see Gaddafi's death as message to rulers. Retrieved on November 3, 2011. From <http://www.reuters.com/article/2011/10/20/us-libya-gaddafi-arabs-idUSTRE79J77720111020>
- Jain, R. (2018). Significance and determinants of forging policy, *International Journal of Advanced Reserch and Development*. 3(1):164-166.
- Sawani, Y. (2003). **Africa in Libya s` Foreign policy: History ideology und Realism**, Research Study, AL-Fateh University, Libya.
- Zagros, S& Daniel, V. (2005). On the Problematic Definition of Wall (AT) Terrorism, *J. DIPLOMATIC LANGUAGE*, vol. 2p. 67.
- Zenbou, T. (2010). **The strategic importance of Africa to Arab national security from the perspective of Libyan foreign policy**, Electronic Thesis or Dissertation.

الصحف والجرائد

الفتاح، صحيفة (1996). تاريخ القارة الإفريقية ومقومات نهوضها، العدد 9854.

لكريني، ادريس (2012). المدخل الديمقراطي لبناء الاتحاد المغاربي، جريدة المساء العدد 1738 الأربعاء 2012/04/25.

شبكة المعلومات الدولية / الانترنت

• العربية، م. (2020). إنفوجراف ... ليبيا بعد 5 سنوات من سقوط القذافي.
Retrieved 28 November 2020, from <https://masralarabia.net>

• إبراهيم، أشرف (2020). أفريقيا ... قارة الفرص ووجهة المستثمرين القادمة.
Retrieved 20 November 2020, from <https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2017/1/17/>

• زكريا، محمود (2020). التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا: الخريطة التنظيمية وتقييم الأداء - مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية.
Retrieved 21 December 2020, from <https://pharostudies.com/?p=4565>

• بوابة الشروق. (2020). الاتحاد الإفريقي ... نشأته ومؤسساته وأهدافه - بوابة الشروق.
Retrieved 21 November 2020, from <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10022019&id=ff3f290c-2384-4c17-a157-b93a43a82946>

• جيسون، باك وباراك، بارفي (2012). في أعقاب الحرب: الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تحليل السياسات، المجلد السياسي 188.
Retrieved 16 November 2020, from <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/in-wars-wake-the-struggle-for-post-qadhafi-libya>

• الاتحاد، صحيفة. (2020). قبائل أفريقية تباع القذافي ملك ملوك أفريقيا.
Retrieved from 27 November 2020, <https://www.alittihad.ae/article/>

• موسى، حسين خلف (2014). النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد (حول قطاع أوزو) متاح على الرابط: [www.democraticac.de / ?P=788](http://www.democraticac.de/?P=788).

• خطاب العقيد القذافي: [http:// archive.arabic.cnn.com /2009lscitech/11116/foa.summit](http://archive.arabic.cnn.com/2009lscitech/11116/foa.summit).

• [https://www.aljazeera.net/encyclopedia/\(2015\)](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/(2015))

• www.libyalive.com.

• معاهدة ابوجا. (1991) الرئيسية.

Retrieved 29 November 2020, from <https://enaraf.org/page/232>.

• معلومات عن ليبيا (2020).

Retrieved 21 November 2020, from <https://embassyoflibya.ca/pages/about-libya-ar>